تجاوب مصري ضعيف
تجاة تحرير سعر الصرف



حسين علي

تجاوب مصري ضعيف

رغم الضغوط الأمريكية والأوربية

لتحرير سياسة سعر الصرف خلال الفترة

من عام ٢٠٠٠ وحتي نهاية ٢٠٠٥

حسين علي

The American insistence Of the reformation of Egyptian foreign currency policy During the period of

٢٠٠٠–٢٠٠٥

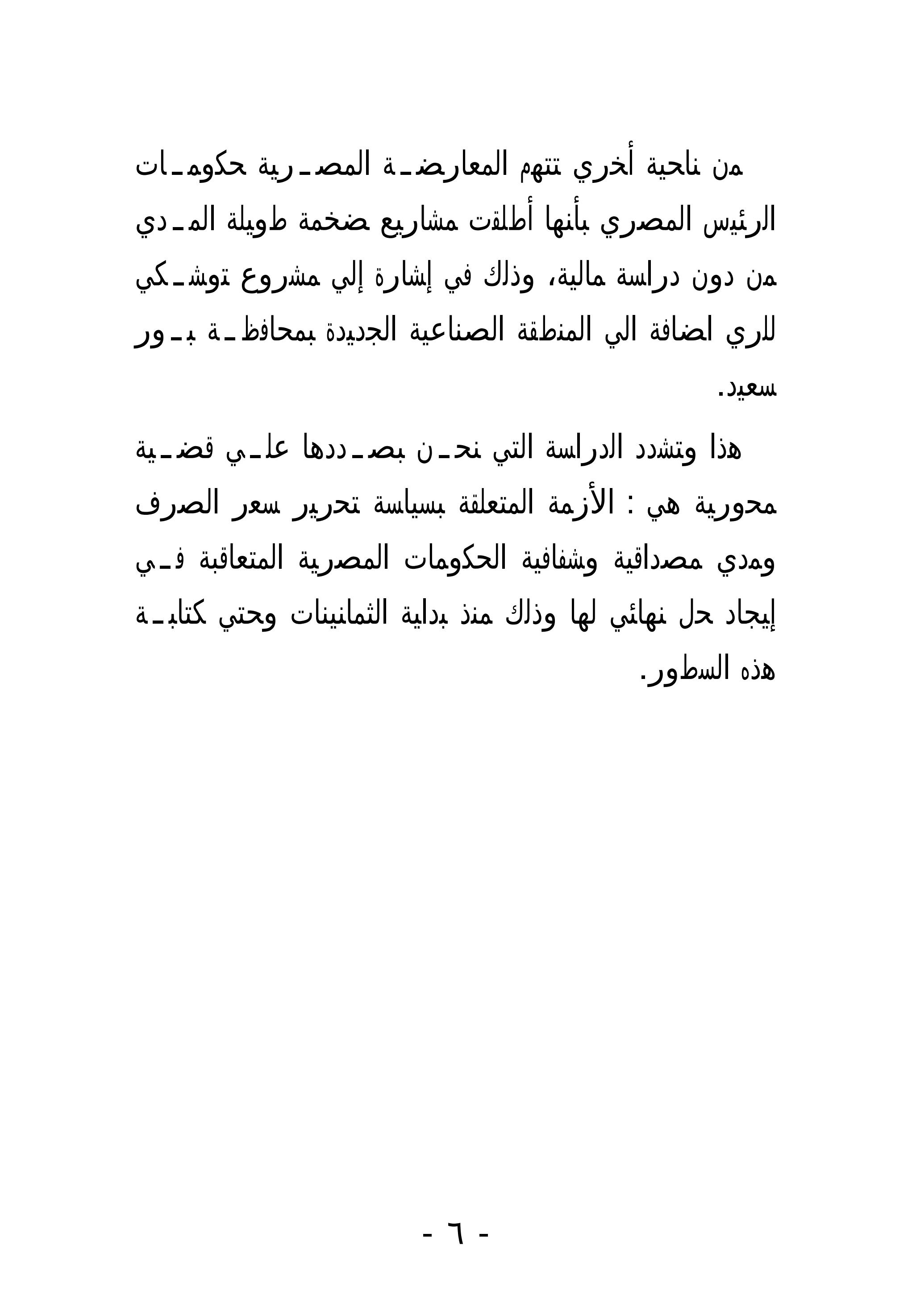
By

Hussein Aly

فهرس

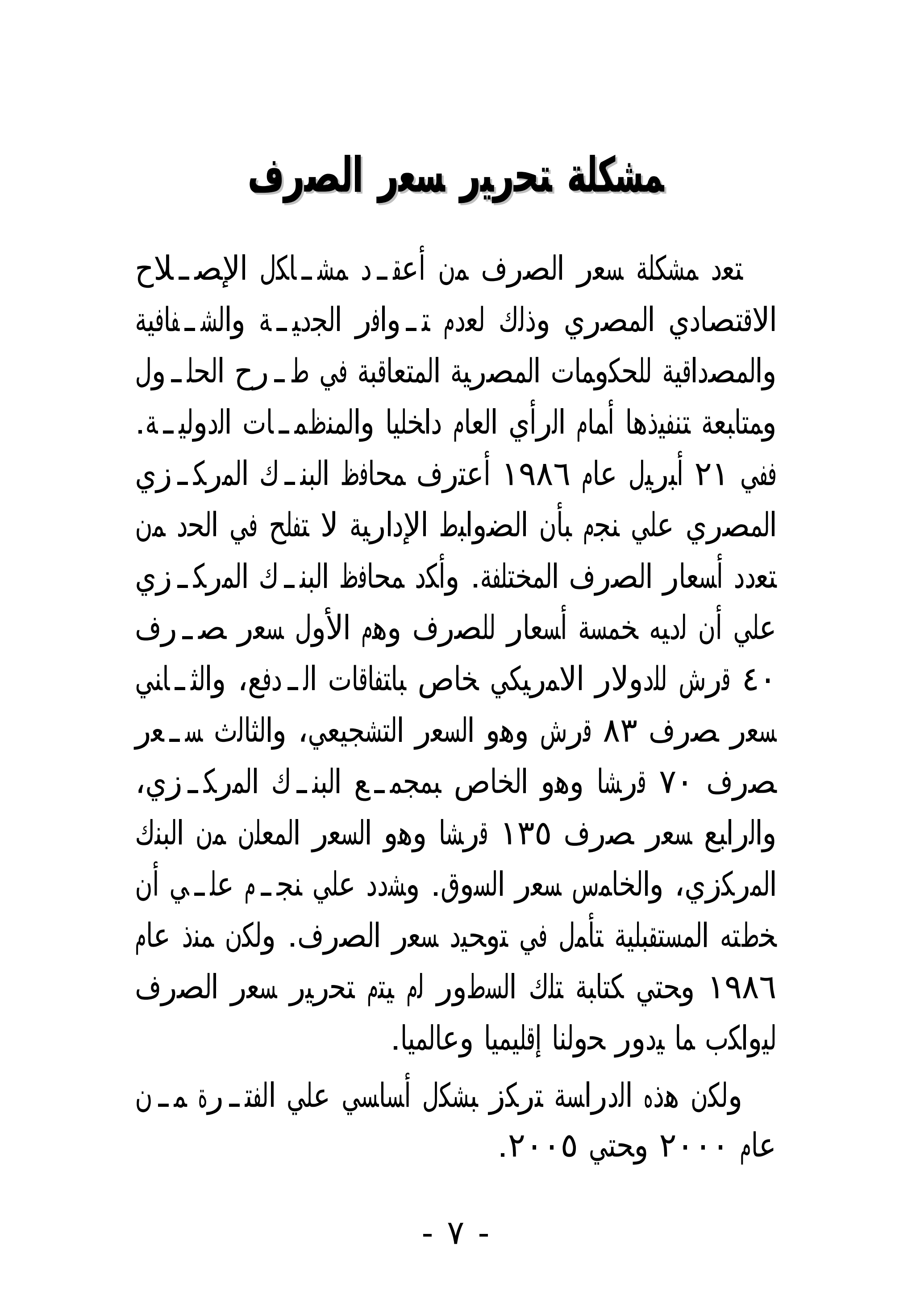
مُقَدِّمَة

في أبريل عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس المصري ولأول مرة ان مصر تمر بأزمة اقتصادية. وقد ارجع خبراء الاقتصـاد تلـك الأزمة الاقتصادية الي ضعف الصادرات وارتفاع النفقات فـي الموازنة وقلة الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأمـوال، وذلك علي الرغم من حدوث تطور محدود في بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة السياحة التي تعد مصدر الدخل الأول فـي الاقتصاد المصـري. الا ان تشـخيص الازمـة الاقتصـادية المصرية لم يقف عند هذا الحد فقد رأي عـدد مـن الخبـراء الاقتصاديين ان سبب تلك الازمة يرجع الي عدم الوضوح في السياسات والنظم الاقتصادية وخصوصا برنامج الخصخصـة الذي مازال متعثرا منذ انطلاقته في عام ١٩٩١. وشدد هؤلاء علي ضرورة الشفافية في خصخصة القطاع المصرفي الـذي يخضع نحو ٦٦ % منه لسيطرة أربعة من مصارف القطـاع العام والتي يتم تأجيل خصخصتها من سنة إلـي أخـري دون إيضاحات مقنعة. كمـا رأي هـؤلاء الخبـراء ان السياسـة الاقتصادية المصرية تتصف بعدم الدقة المالية وغياب التنسيق بين مختلف نواحي القطاعات الحكومية. وقد كان أصدق دليـل علي ذلك هو أزمة النقد الأجنبي في مصر.



من ناحية أخري تتهم المعارضـة المصـرية حكومـات الرئيس المصري بأنها أطلقت مشاريع ضخمة طويلة المـدي من دون دراسة مالية، وذلك في إشارة إلي مشروع توشـكي للري اضافة الي المنطقة الصناعية الجديدة بمحافظـة بـور سعيد.

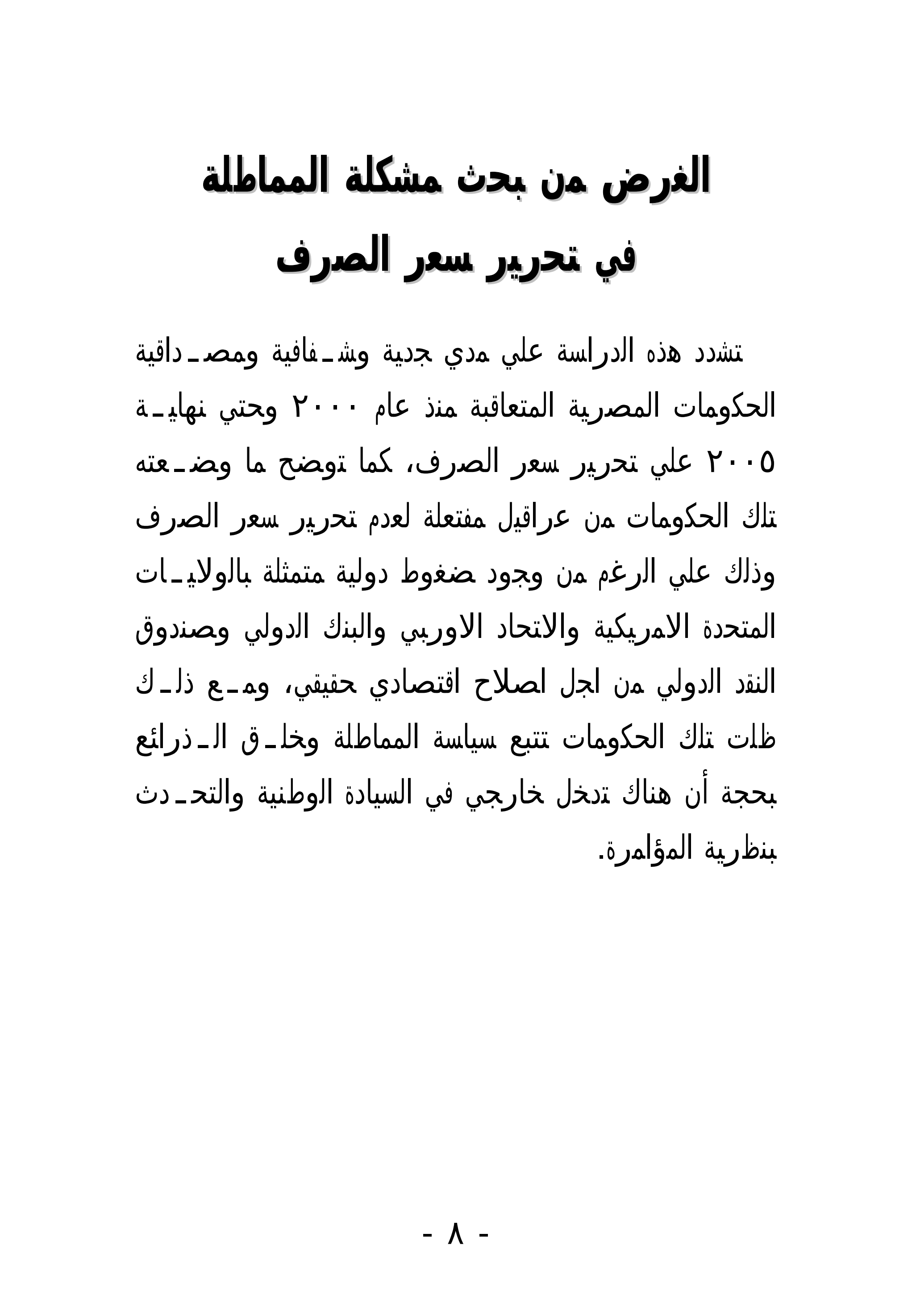
هذا وتشدد الدراسة التي نحـن بصـددها علـي قضـية محورية هي : الأزمة المتعلقة بسياسة تحرير سعر الصرف ومدي مصداقية وشفافية الحكومات المصرية المتعاقبة فـي إيجاد حل نهائي لها وذلك منذ بداية الثمانينات وحتي كتابـة هذه السطور.



مشكلة تحرير سعر الصرف

تعد مشكلة سعر الصرف من أعقد مشاكل الإصلاح الاقتصادي المصري وذلك لعدم توافر الجدية والشفافية والمصداقية للحكومات المصرية المتعاقبة في طرح الحلول ومتابعة تنفيذها أمام الرأي العام داخليا والمنظمات الدولية. ففي ٢١ أبريل عام ١٩٨٦ أعترف محافظ البنك المركزي المصري علي نجم بأن الضوابط الإدارية لا تفلح في الحد من تعدد أسعار الصرف المختلفة. وأكد محافظ البنك المركزي علي أن لديه خمسة أسعار للصرف وهم الأول سعر صرف ٤٠ قرش للدولار الامريكي خاص باتفاقات الدفع، والثاني سعر صرف ٨٣ قرش وهو السعر التشجيعي، والثالث سعر صرف ٧٠ قرشا وهو الخاص بمجمع البنك المركزي، والرابع سعر صرف ١٣٥ قرشا وهو السعر المعلن من البنك المركزي، والخامس سعر السوق. وشدد علي نجم علي أن خطته المستقبلية تأمل في توحيد سعر الصرف. ولكن منذ عام ١٩٨٦ وحتي كتابة تلك السطور لم يتم تحرير سعر الصرف ليواكب ما يدور حولنا إقليميا وعالميا.

ولكن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي علي الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتي ٢٠٠٥.



الغرض من بحث مشكلة المماطلة في تحرير سعر الصرف

تشدد هذه الدراسة علي مدي جدية وشفافية ومصداقية الحكومات المصرية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠ وحتي نهاية ٢٠٠٥ علي تحرير سعر الصرف، كما توضح ما وضعته تلك الحكومات من عراقيل مفتعلة لعدم تحرير سعر الصرف وذلك علي الرغم من وجود ضغوط دولية متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل اصلاح اقتصادي حقيقي، ومع ذلك ظلت تلك الحكومات تتبع سياسة المماطلة وخلق الذرائع بحجة أن هناك تدخل خارجي في السيادة الوطنية والتحدث بنظرية المؤامرة.

الفصل الأول

لمحة سريعة للوضع الاقتصادي

المصري عن الفترة

من عام ١٩٨١ وحتي عام ٢٠٠٠

مع تولي الرئيس المصري حسني مبارك سدة الحكم شهد الاقتصاد المصري أزمة انخفاض فـي الأسـعار العالميـة للبترول، وقد صاحب ذلك انخفاض مماثل لأسعار تصـدير البترول الخام المصري من ٢٤ دولارا للبرميل فـي عـام ١٩٨١ الي ان وصل لـ ١٢ دولارا للبرميـل فـي مـايو ١٩٨٦. وعن نفس الفترة سعي النظام المصري الي إتبـاع سياسة إحلال الاقتراض الخارجي محل المـوارد المفقـودة وذلك عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية والذي أدي الي ارتفاع حجم الدين الخارجي من ٢٢ مليـار و١٠٠ مليـون دولار الي ٣١ مليار و١٠٠ مليون دولار عن الفتـرة مـن ١٩٨١/٨٠ الي ١٩٩١/٩٠، كما أصـبح متوسـط عجـز الموازنة عن نفس الفترة حوالي ١٨% مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، ووصل متوسط معـدل التضـخم حـوالي ١٦% سنويا. كما تأثر الاقتصاد المصري بأزمة الخليج فـي عـام ١٩٩٠ وما تبع ذلك من أحداث.

وعلي الرغم من مرور نحو عشر سنوات علـي نظـام الرئيس مبارك الا أن اول سياسة عامة للإصـلاح المـالي أخذت طريقها في عـام ١٩٩١ عنـدما أصـبح الاقتصـاد المصري في وضع سيء للغاية وهو ما دفع النظام المصري الي إبرام اتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولي في شهر مايو عام ١٩٩١، وتبعها في شهر نوفمبر من نفس العام (١٩٩١) إبرام اتفاق مواز لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مـع البنـك الدولي. وكان هدف النظام المصري من هذين الاتفاقين هو : تحقيق الاستقرار الاقتصادي القومي، والبدء فـي عمليـات الإصلاحات الهيكلية في أسرع وأقصر وقت ممكن للخـروج من الأزمات الاقتصادية الخانقة. بينما المؤسستين الـدوليتين فكان لهما شروط محددة كي يتم الإقراض. وقد تمثلت شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الآتي :

- ضرورة اجراء اصلاح نقدي يضبط سعر الصرف. وذلك بهدف المسـاعدة علـي وضـع الموازنـة المصرية بشكل أكثر واقعية، حتي يتسني اصـلاح التضخم الحادث بالبلاد ومن ثم ضبط الموازنة.

- ضرورة اجراء اصلاح هيكلي من خلال عمليات الخصخصة، وتقييم وضع المؤسسات المدنية والخاصة.
- إعادة النظر في التشريعات القانونية ذات الطابع الاشتراكي التي تعرقل الإصلاح الاقتصادي. وهو ما يعني إرساء قواعد اقتصاد سوق تنافسي يتكامل ويتفاعل مع نظام الاقتصاد العالمي في نسيج واحد.

وهكذا اتبع النظام المصري سياسة تثبيت أوضاع الاقتصاد (أي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة الي حدود مقبولة، وخفض الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والحد من ارتفاع التضخم عن طريق اتباع سياسة مالية ونقدية سليمة). وبالفعل ساعد ذلك علي خفض العجز في الموازنة من ٥% من الناتج الإجمالي في عام ٩١-١٩٩١ الي ١% في عام ١٩٩٨/٩٧. ولكن ما تحقق من نجاحات يرجع الي :

- زيادة أرباح شركات البترول نتيجة ارتفاع سعر البرميل عالميا، وزيادة إيرادات قناة السويس.

- قيام الحكومة بفرض ضريبة مبيعات علي جميع أنواع السلع منذ عام ١٩٩١ وأستمرت تلك الضريبة بزيادة مستمرة وبشكل رهيب لتملئ خزانة الدولة حتي وصلت الي حد لا يحتمله الشعب الفقير في عام ١٩٩٨/٩٧.

- أيضا خفض خدمة الدين الخارجي حيث قامت الحكومة المصرية في ٢٥ مايو عام ١٩٩١ بعقد اتفاق مع سبعة عشر عضوا من أعضاء نادي باريس لاعادة تنظيم وتخفيض وجدولة ديون مصر الخارجية المستحقة (يلاحظ هنا أن هذا الخفض تمثل في خفض الدين في السنوات الأولي بعد الاتفاق وفرض حد أدني من تخفيض التزامات الدين بنسبة ١٥% من القيمة الحالية، كما أدي إعادة هيكلة وجدولة الدين الي تخفيض يعادل ٥٠% من القيمة الصافية لإجمالي خدمة الدين. ويذكر أن الدين الذي شملته إعادة الجدولة هو:

١- كل الديون الميسرة المقدمة للحكومة أو المضمونة منها والمستحقة للأعضاء المشاركين بنادي باريس والتي تم التعاقد عليها قبل ٣١ أكتوبر ١٩٨٦.

٢- الديون التجارية متوسطة الأجل، وطويلة الأجل والمؤمن عليها من قبل الدول الدائنة المشاركة بنادي باريس والتي تم التعاقد عليها قبل انعقاد نادي باريس.

٣- الديون الثنائية غير الميسرة متوسطة وطويلة الأجل المستحقة للدول المشاركة بنادي باريس.

٤- المدفوعات المستحقة بموجب اتفاق إعادة الجدولة بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٧. ويلاحظ هنا أن التخفيضات السابق الإشارة إليها كانت تتعلق بديون بلغ مجموعها ١٩ مليار و٦٠٠ مليون دولار).

وفيما يتعلق بسعر الصرف، فقد قامت الحكومة بمحاولة توحيد سعر صرف السوق الأولية والثانوية اعتبارا من أكتوبر ١٩٩١ حيث أعلنت حرية التعامل في النقد الأجنبي من خلال المصارف المعتمدة والجهات الأخري غير المصرفية التي يرخص لها التعامل في النقد. وقد جاء ذلك

استكمالا للإجراءات التي بدأت منذ إنشاء السوق المصـرفية الحرة في عام ١٩٨٧،ثم اتساعها لتشـمل عمليـات مجمـع البنوك في مارس ١٩٨٨، ثم الخفض التدريجي لسعر صرف مجمع البنك المركزي في أغسطس ١٩٨٩، الي أن تم تحديده بسعر يكاد يقترب من السوق الحرة في فبراير ١٩٩١.

وعلي الرغم من كل تلك المسـاعدات الا أن الاقتصـاد المصري بعد أن نشط مدة عامين نتيجـة برنـامج تثبيـت الاقتصاد الكلي، الا انه عاد وشهد نوع مـن التراخـي فـي العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية وذلك اعتبارا من عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ حيث انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي من متوسط يتـرواح بـين اثنـان ونصف بالمائة الي ٣% سنويا خلال الفترة مـن ١٩٨٩ - ١٩٩١ الي أن بلغ أقل من نصف بالمائة في عـامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. ولكن الحكومة عادت الي تنشيط الاقتصـاد مـرة أخري علي محورين، الأول: زيادة الإنفاق العام من خـلال إنشاء مشاريع كبري بدأت بمشـروع توشـكي فـي ينـاير ١٩٩٧، والثاني: توجيه استثمارات القطـاع الخـاص الـي مشروعات محددة وتوجيه البنوك الي توفير التمويل الـلازم لهذه الاستثمارات. وعلي الرغم من هذه السياسة التنشـيطية الا أن الركود عاد مرة أخري وتمثل في الآتي:

- ركود في المعاملات ونقص في السيولة.
- ارتفاع معدلات البطالة وتعثر الشـركات العامـة والخاصة ووجود طاقات عاطلة بالمصانع، إضـافة الي وجود مخزون سلعي كبير راكد.

وعلاوة علي ما تقدم شهد السوق المصري تفشي ظاهرة الاحتكار، وهكذا شهدت الأسواق المحلية نوع مـن الركـود والانكماش، وقد استمر ذلك حتي بداية عام ٢٠٠٠ حيث بدا ذلك واضحا علي سوق الصرف الذي اتسم بالتعدد وسـيطرة الوسطاء والسماسرة، وصار هناك صراع بين السوق الغيـر رسمية والسوق الرسمية.

الفصل الثاني

المماطلة والتحجج بأحداث

١١ سبتمبر ٢٠٠١

تخلي الحكومة عن نظام ربط العملة

شهدت بدايات عام ٢٠٠٠ انتشارا واسعا ورواجا كبيـرا للسوق السوداء تخطي فيها السعر الرسمي المعلن للـدولار بكثير. وفي شهر مايو عام ٢٠٠٠ تخلت الحكومة المصرية عن نظام ربط العملة الذي استمر العمل به منذ عـام ١٩٩١ مما أدي بالنهاية إلي هبوط قيمة الجنيـه المصـري مقابـل الدولار الامريكي بشكل كبير، ومع ذلك لم تتحرك الحكومـة المصرية لوقف ذلك النزيف طوال عام ٢٠٠٠.

وفي يناير عام ٢٠٠١ قام البنـك المركـزي المصـري بتطبيق نظام الربط المحكوم للجنيه أمام الدولار والذي كـان قضي في بادئ الأمر بتداول العملة بفارق ١% صـعودا أو هبوطا عن السعر المركزي الذي تحدد فـي البدايـة عنـد مستوي ٣,٨٥ جنيهات للدولار.

وفي ٢٨ مايو ٢٠٠١ قام البنك المركزي المصري مـرة أخري بتحريك نظام الـربط المحكـوم ليصـل إلـي ٣,٨٦ جنيهات مقابل الدولار الأمريكي. ولكن مصـادر بالسـوق السوداء في ذلك الوقت أعلنت أن سعر الدولار ارتفـع إلـي نحو ٤,١٠ جنيهات مقابل الدولار، والسبب في ذلك هو عجز البنوك وشركات الصرافة المصرية عن تلبية طلبات الشراء بالأسعار الرسمية. ويذكر في هذا الصدد أن العضو المنتدب لبنك القاهرة باركليز وجدي رباط قد أكد أن التحسـن فـي السيولة بالنقد الأجنبي لم يكن علي المستوي الـذي نـود أن نراه، وإنه من الممكن أن يتحسن أكثر من ذلك.

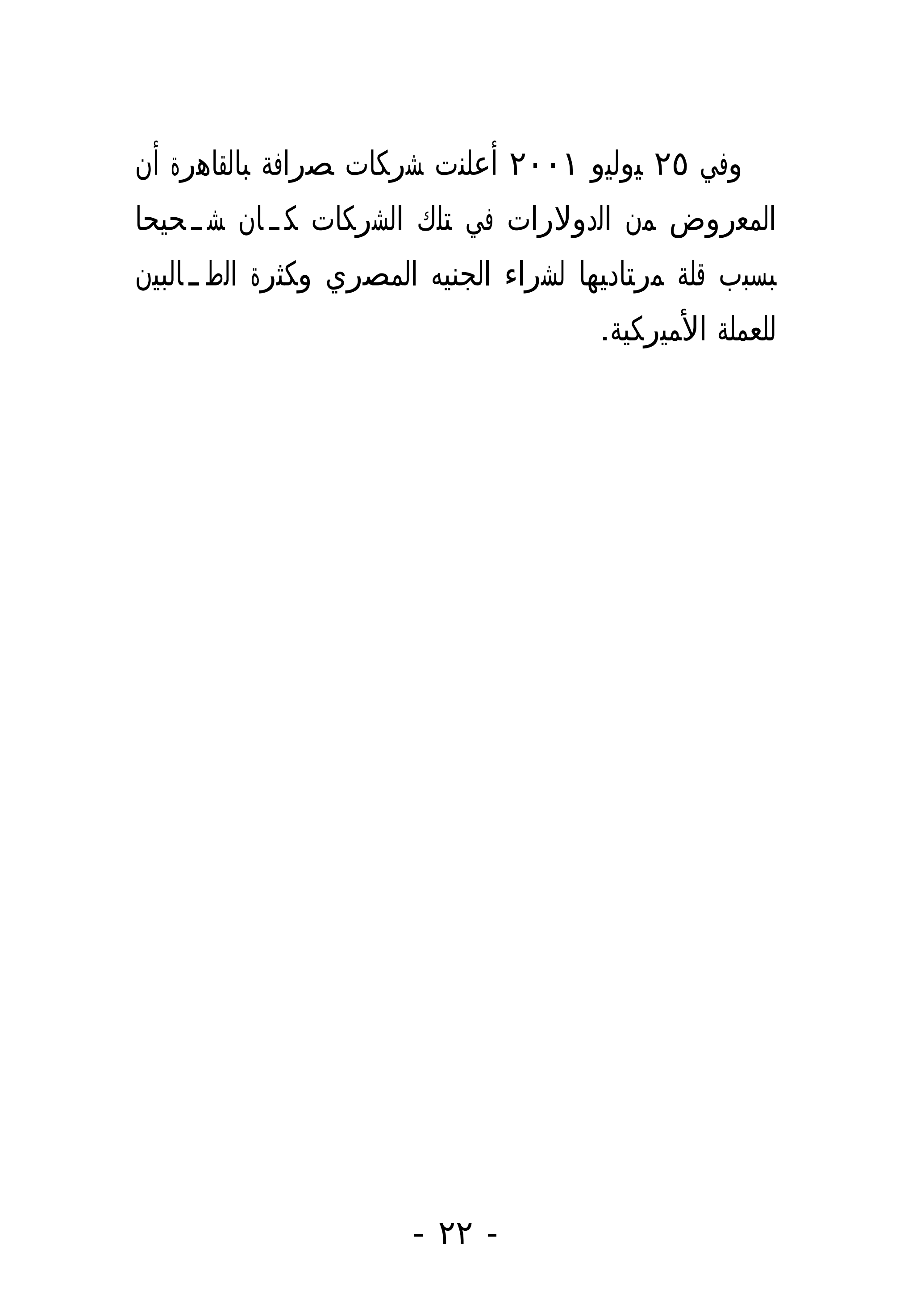
في نفس الوقت طالب عدد كبير من المصرفيين بضرورة تطبيق الشفافية في سياسة البنك المركزي المصـري بشـأن الصرف الأجنبي، كما شددوا علي أن مشكلة السيولة مازالت حادة في مصر وتحتاج الي مزيد من الشـفافية مـن قبـل الحكومة المصرية.

تصريحات وردية للحكومة المصرية
في المؤتمرات الدولية

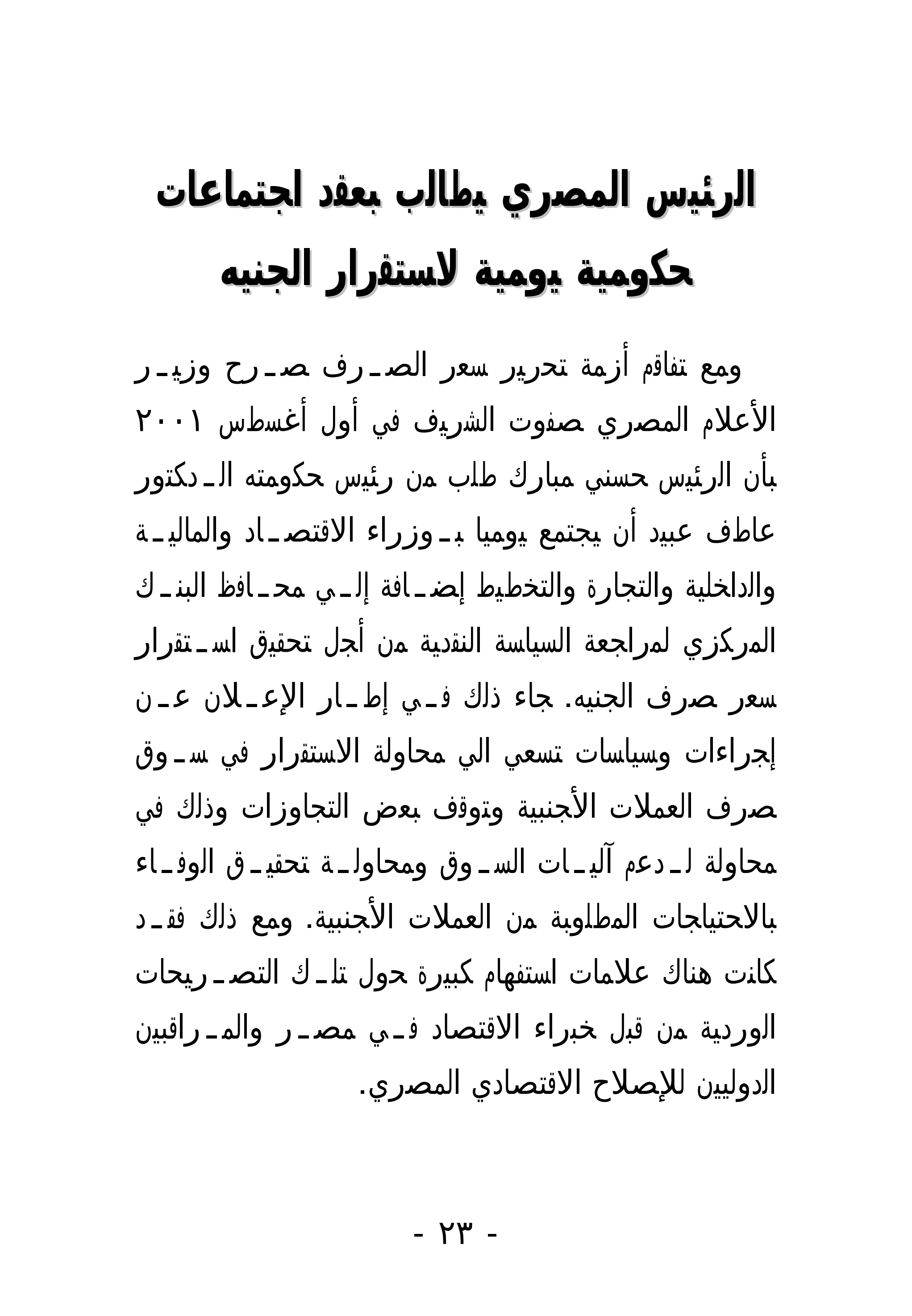
علي الرغم من تأزم قضـية تحريـر سـعر الصـرف المصري إلا أن رئيس الهيئة العامة للاسـتثمار والمنـاطق الحرة محمد الغمراوي أعلن فـي ١٦ يونيـو ٢٠٠١ أثنـاء انعقاد مؤتمر بالعاصمة البريطانية أن نقص السيولة من النقد الأجنبي الذي يتحدث عنه مصرفيون وشركات الصرافة هو مشكلة مؤقتة في مصر. وقال الغمراوي: نحن نري أن هـذه المشكلة بدأت تتحسن في الشهرين الأخيرين(يقصـد بـذلك شهري أبريل ومايو ٢٠٠١). وتوقع الغمراوي أن تخف حدة الأزمة في غضون الأشهر الستة القادمة (اي قبل نهاية عـام ٢٠٠١) وذلك مع ارتفـاع عائـدات التصـدير والسـياحة. وأضاف الغمراوي : إن الحكومة المصرية تركـز بدرجـة كبيرة علي التصدير، وشدد علي أن هناك عدة مشـروعات ضخمة ستبدأ مصر في تصدير إنتاجها قريبا. وأوضح أنـه من المنتظر أن تؤتي حملة حكومية لاجتذاب أعداد أكبر من السياح ثمارها.

نقص المعروض من الدولار
في السوق المصرية

ولكن في ٣ يوليو ٢٠٠١ قام البنك المركزي المصري بخفض السعر المركزي للجنيه المصري مقابل الدولار بنحو ١% ليصبح ٣,٩٠ جنيهات للدولار بدلا من ٣,٨٦ جنيهات. كما قرر البنك أيضا توسيع النطاق المسموح بتداول العملة فيه صعودا وهبوطا عن السعر المركزي. وأصبح النطاق ١,٥% مقابل الدولار والعملات العربية و٢% لبقية العملات الأجنبية بدلا من ١% فقط لجميع العملات. وظلت قيود الصرف الأجنبي سارية في بنوك القطاع العام المصري، وقد أدي ذلك الي إعلان شركات الصرافة بأنه ليس لديها دولارات للبيع. في ذلك الوقت بلغ سعر الصرف في السوق يتراوح بين ٤,٠٥ و٤,١٠ جنيهات للدولار للبيع في حين يشتري الناس العملة الأميركية في السوق الموازية بأسعار بين ٤,١٥ و٤,١٦ جنيهات. ويذكر أن بنوك القطاع العام الأربعة الكبري فكانت تبيع ما يصل إلي ألف دولار أميركي للمواطن المصري فقط شريطة تقديم تذكرة سفر صالحة وجواز سفر وتأشيرة دخول لدولة أجنبية.



وفي ٢٥ يوليو ٢٠٠١ أعلنت شركات صرافة بالقاهرة أن المعروض من الدولارات في تلك الشركات كـان شـحيحا بسبب قلة مرتاديها لشراء الجنيه المصري وكثرة الطـالبين للعملة الأميركية.



الرئيس المصري يطالب بعقد اجتماعات حكومية يومية لاستقرار الجنيه

ومع تفاقم أزمة تحرير سعر الصـرف صـرح وزيـر الأعلام المصري صفوت الشريف في أول أغسطس ٢٠٠١ بأن الرئيس حسني مبارك طلب من رئيس حكومته الـدكتور عاطف عبيد أن يجتمع يوميا بـوزراء الاقتصـاد والماليـة والداخلية والتجارة والتخطيط إضـافة إلـي محـافظ البنـك المركزي لمراجعة السياسة النقدية من أجل تحقيق اسـتقرار سعر صرف الجنيه. جاء ذلك فـي إطـار الإعـلان عـن إجراءات وسياسات تسعي الي محاولة الاستقرار في سـوق صرف العملات الأجنبية وتوقف بعض التجاوزات وذلك في محاولة لـدعم آليـات السـوق ومحاولـة تحقيـق الوفـاء بالاحتياجات المطلوبة من العملات الأجنبية. ومع ذلك فقـد كانت هناك علامات استفهام كبيرة حول تلـك التصـريحات الوردية من قبل خبراء الاقتصاد فـي مصـر والمـراقبين الدوليين للإصلاح الاقتصادي المصري.

الحكومة تخفض الجنيه المصري للمرة الثانية خلال ستة أشهر

وفي محاولة أخري خجولة قام البنك المركزي المصري في ٥ أغسطس ٢٠٠١ بخفض قيمة الجنيه المصري (بناء علي قرار الحكومة) بنسبة ٦% مما أدي الي ارتفاع سعر الدولار من ٣,٩٠ جنيهات إلي ٤,١٥ جنيها مصريا. وقد أعتبر هذا الإجراء الثاني من نوعه في غضون ستة أشهر. في نفس الوقت أعلنت الحكومة المصرية أنها تأمل في القضاء علي السوق السوداء والحد من نقص السيولة في الدولار، وهما من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد المصري منذ نحو عامين، كما تضمن قرار الحكومة توسيع هامش التذبذب بنسبة ٣%، وهو هامش يسمح للمتعاملين بزيادة سعر الجنيه أو خفضه بالقدر المذكور بدلا من النسبة السابقة البالغة ١,٥%.

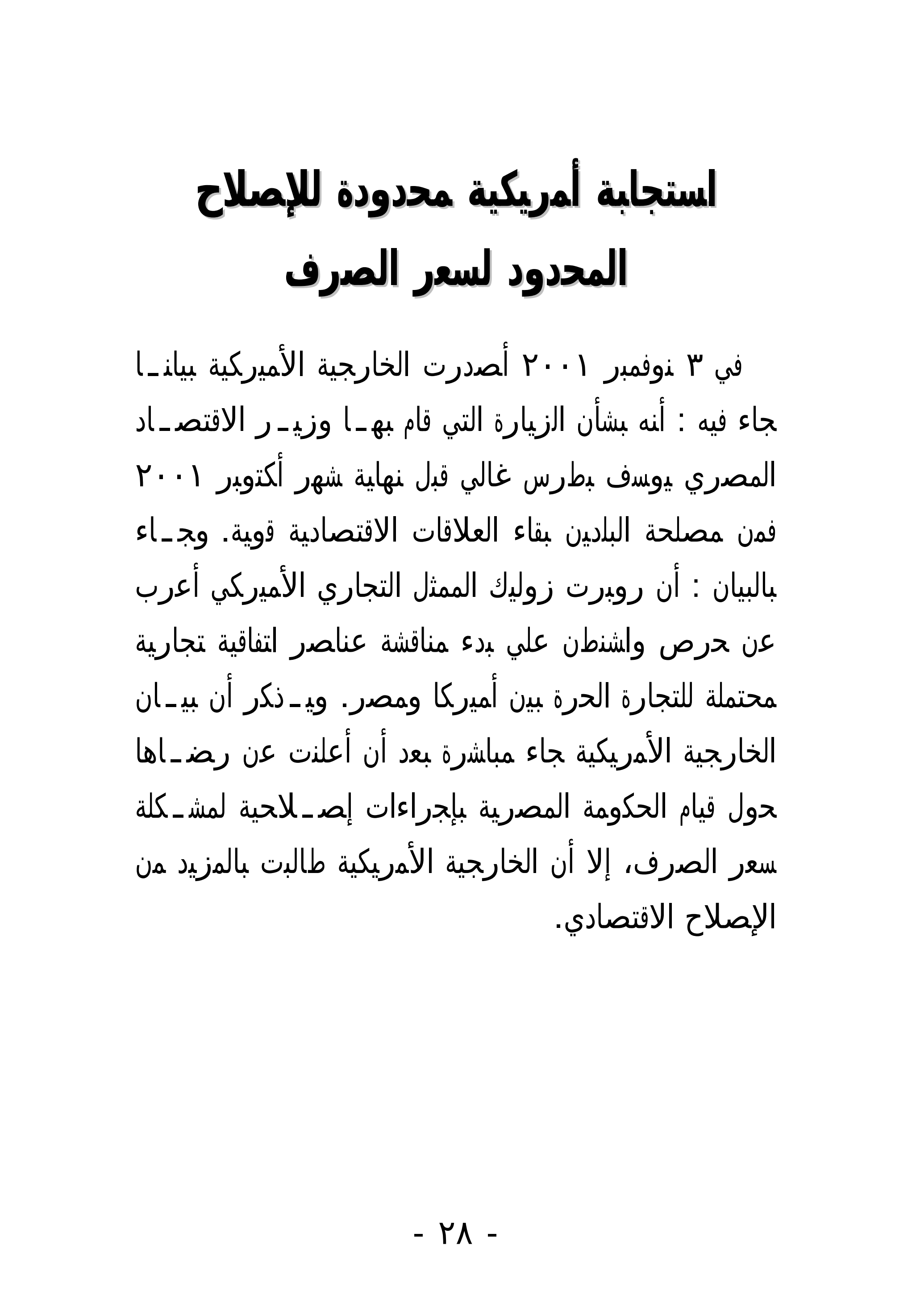
وتوقعت التقارير الحكومية أن يبيع البنك المركزي مزيدا من الدولارت بعد تخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٦%، إلا إنه لم يحدد موعد أو حجم الدولارات التي سيبيعها البنك. (ولكـن علي الجانب الآخر أشارت بعض التقارير المحايدة الـي أن مبيعات الدولارات عادة ما تمتص العملة المصرية المتاحـة نتيجة الاندفاع لشراء العملة الأميركية وهو ما يـؤدي إلـي إحداث نقص في المعروض من العملة المصـرية، ويـؤدي بالتبعية الي قفزة في أسعار الفائدة بين البنوك، وسوف تهبط بعد ذلك).

صندوق النقد يرحب (باستحياء) بخفض قيمة الجنيه المصري

وعلي الصعيد الدولي رحب صندوق النقد الدولي فـي ٦ أغسطس ٢٠٠١ بخفض قيمة الجنيه المصري،وقال عضـو مجلس إدارة الصندوق المنتدب هورست كـولر فـي بيـان للصندوق : إننا نرحب بالتغيرات التي أدخلت علـي نظـام سعر الصرف في مصر. وأضاف كولر أن خفـض سـعر صرف الجنيه بنسبة ٦% فضلا عما شهده مـن تخفيضـات أخري علي مدي العام المنصرم(عام ٢٠٠٠) سـوف يزيـد القدرة التنافسية ويعزز الصـادرات والنمـو الاقتصـادي. وأوضح كولر أن مضاعفة نطاق تذبذب سعر العملة إلي زائد أو ناقص ٣% سيفسح مجالا أكبر أمام سعر الصـرف كـي يستجيب للتغيرات في الأوضاع الاقتصـادية. وأضـاف أن الصندوق يرحب أيضا بتأكيد السلطات المصـرية التزامهـا بموازنة سعر الصرف وضمان السيولة الكافية فـي سـوق الصرف.

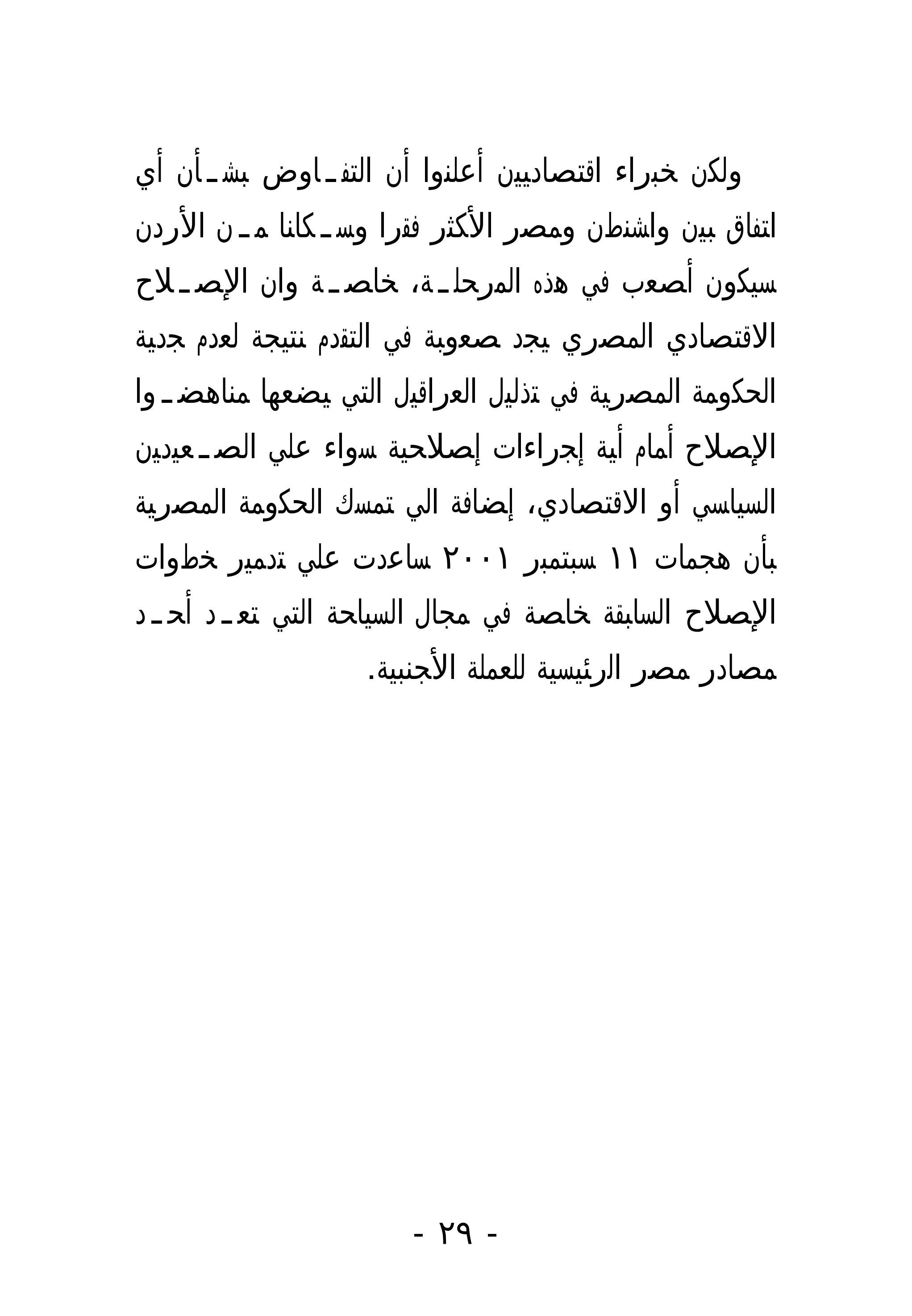
إصلاح مشوب بالحذر لسعر الصرف

وفي محاولة لمغازلة الإدارة الأمريكية خرجـت تقـارير حكومية مصرفية مصرية في ١٩ أغسطس ٢٠٠١ تشير الي ارتفاع متوسط أسعار الفائدة علي الودائع بالجنيه المصـري بين البنوك المصرية حيث ارتفعت أسعار تلك الفائـدة مـن ٤,٣% يـوم ١٦ أغسـطس ٢٠٠١ إلـي ٧,٥% يـوم ١٩ أغسطس ٢٠٠١ وذلك في سوق لم تعد تعاني من مشـكلات في المعروض من العملات الأجنبيـة. وأشـارت التقـارير الحكومية الي أن السوق المصرية تنعم بالسيولة منذ أسبوعين وأن الوضع سيبقي علي ما هو عليه. وشددت تلك التقـارير الحكومية علي أن البنك المركزي لا يبيع العملة الأجنبية، بل إنه يغطي فقط الاحتياجات المحدودة منها للبنـوك (ولـيس المبالغ الضخمة التي تزيد عن نصف مليار دولار).

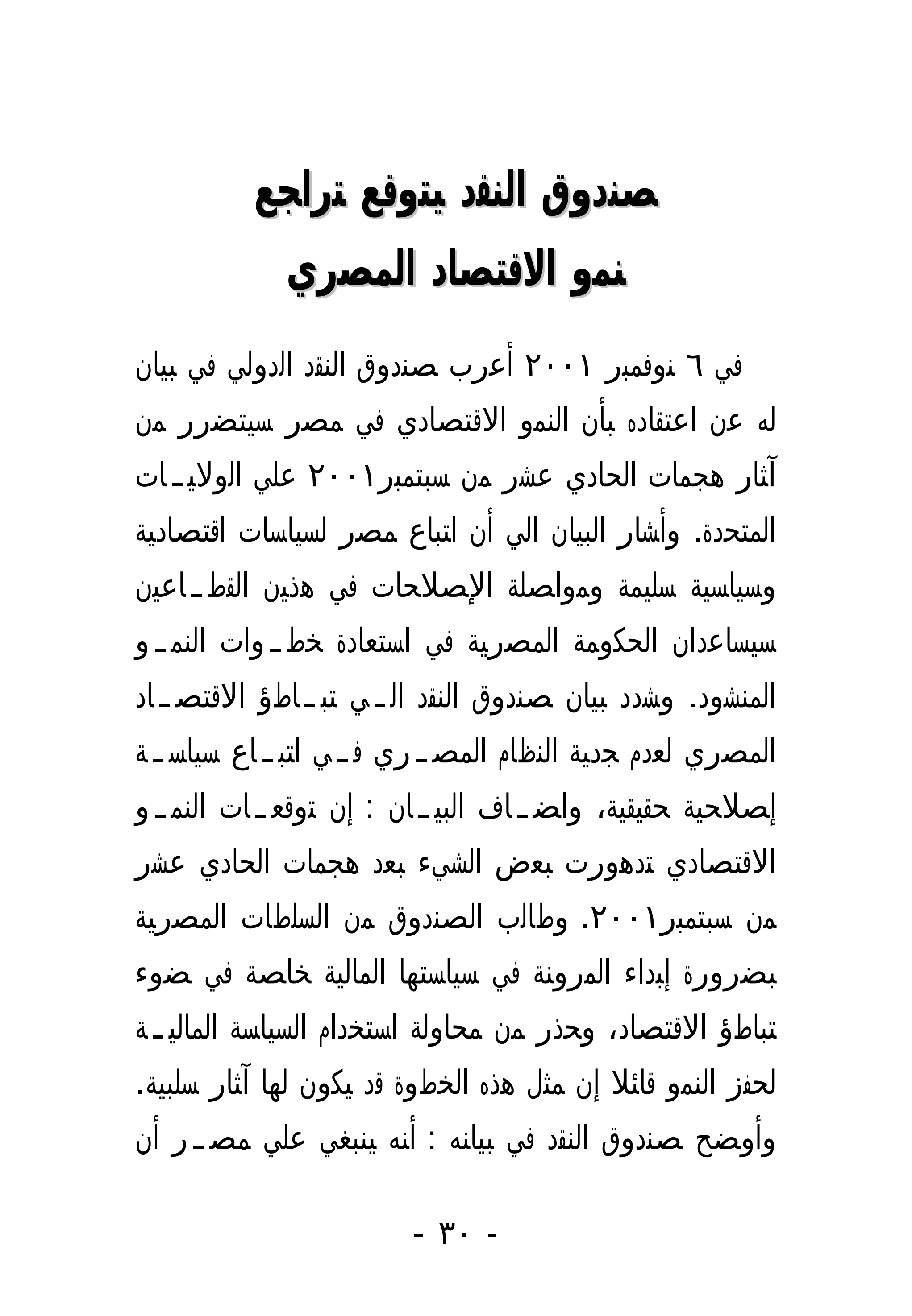


استجابة أمريكية محدودة للإصلاح المحدود لسعر الصرف

في ٣ نوفمبر ٢٠٠١ أصدرت الخارجية الأميركية بيانـا جاء فيه : أنه بشأن الزيارة التي قام بهـا وزيـر الاقتصـاد المصري يوسف بطرس غالي قبل نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠١ فمن مصلحة البلدين بقاء العلاقات الاقتصادية قوية. وجـاء بالبيان : أن روبرت زوليك الممثل التجاري الأميركي أعرب عن حرص واشنطن علي بدء مناقشة عناصر اتفاقية تجارية محتملة للتجارة الحرة بين أميركا ومصر. ويـذكر أن بيـان الخارجية الأمريكية جاء مباشرة بعد أن أعلنت عن رضـاها حول قيام الحكومة المصرية بإجراءات إصـلاحية لمشـكلة سعر الصرف، إلا أن الخارجية الأمريكية طالبت بالمزيد من الإصلاح الاقتصادي.

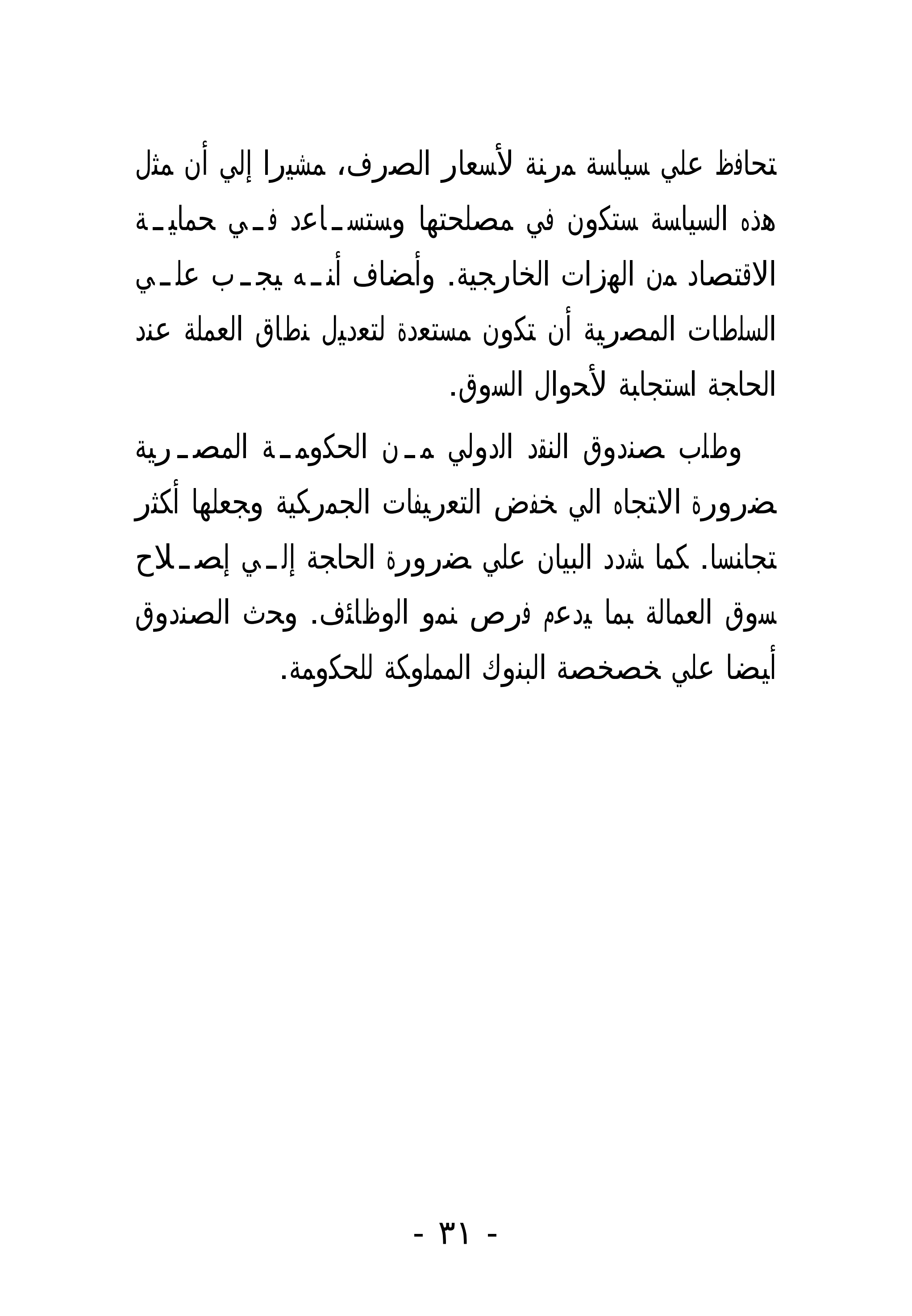


ولكن خبراء اقتصاديين أعلنوا أن التفـاوض بشـأن أي اتفاق بين واشنطن ومصر الأكثر فقرا وسـكانا مـن الأردن سيكون أصعب في هذه المرحلـة، خاصـة وان الإصـلاح الاقتصادي المصري يجد صعوبة في التقدم نتيجة لعدم جدية الحكومة المصرية في تذليل العراقيل التي يضعها مناهضـوا الإصلاح أمام أية إجراءات إصلاحية سواء علي الصـعيدين السياسي أو الاقتصادي، إضافة الي تمسك الحكومة المصرية بأن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ساعدت علي تدمير خطوات الإصلاح السابقة خاصة في مجال السياحة التي تعـد أحـد مصادر مصر الرئيسية للعملة الأجنبية.



صندوق النقد يتوقع تراجع نمو الاقتصاد المصري

في ٦ نوفمبر ٢٠٠١ أعرب صندوق النقد الدولي في بيان له عن اعتقاده بأن النمو الاقتصادي في مصر سيتضرر من آثار هجمات الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ علي الولايـات المتحدة. وأشار البيان الي أن اتباع مصر لسياسات اقتصادية وسياسية سليمة ومواصلة الإصلاحات في هذين القطـاعين سيساعدان الحكومة المصرية في استعادة خطـوات النمـو المنشود. وشدد بيان صندوق النقد الـي تبـاطؤ الاقتصـاد المصري لعدم جدية النظام المصـري فـي اتبـاع سياسـة إصلاحية حقيقية، واضـاف البيـان : إن توقعـات النمـو الاقتصادي تدهورت بعض الشيء بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١. وطالب الصندوق من السلطات المصرية بضرورة إبداء المرونة في سياستها المالية خاصة في ضوء تباطؤ الاقتصاد، وحذر من محاولة استخدام السياسة الماليـة لحفز النمو قائلا إن مثل هذه الخطوة قد يكون لها آثار سلبية. وأوضح صندوق النقد في بيانه : أنه ينبغي علي مصـر أن



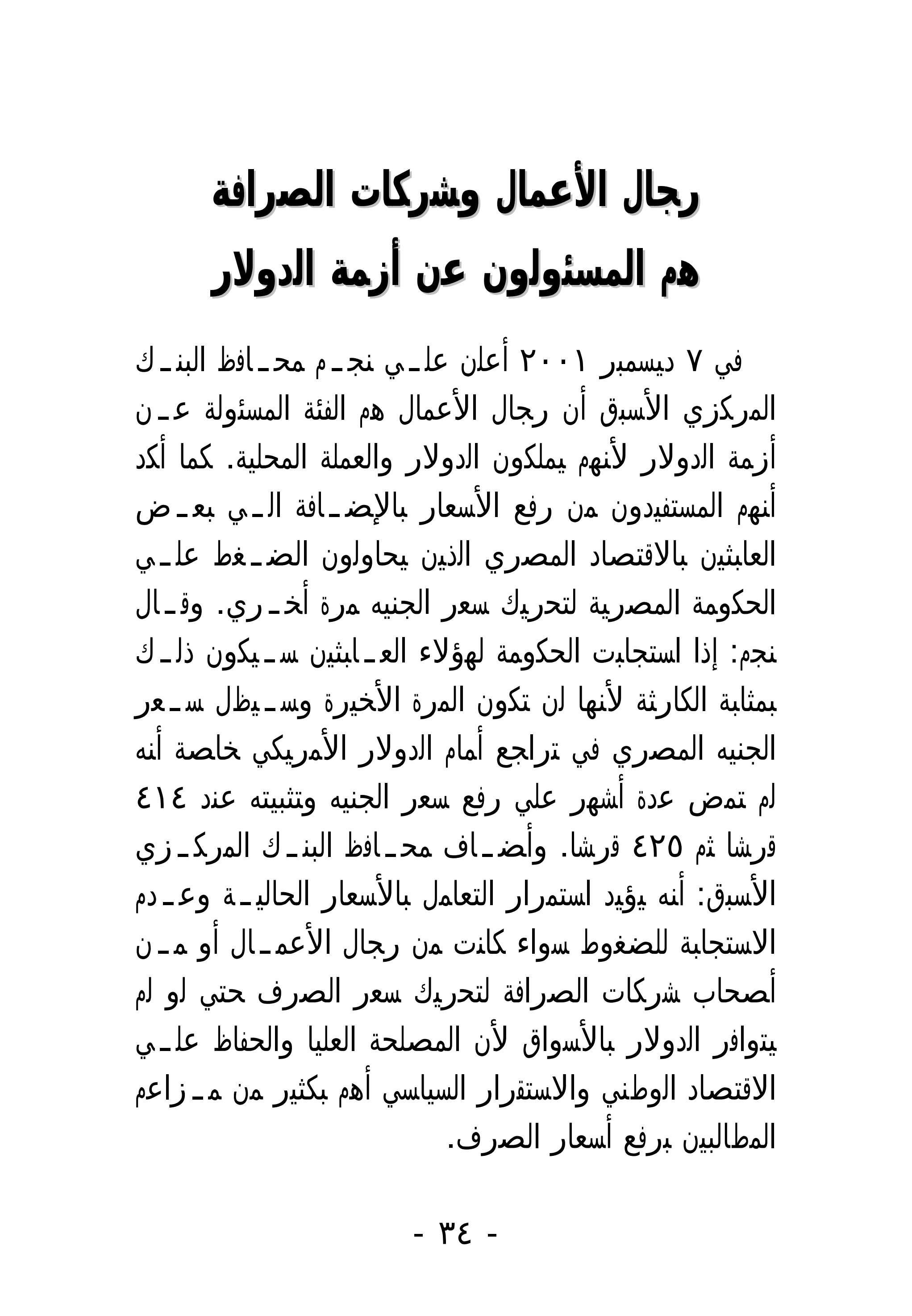
تحافظ علي سياسة مرنة لأسعار الصرف، مشيرا إلي أن مثل هذه السياسة ستكون في مصلحتها وستساعد في حماية الاقتصاد من الهزات الخارجية. وأضاف أنه يجب علي السلطات المصرية أن تكون مستعدة لتعديل نطاق العملة عند الحاجة استجابة لأحوال السوق.

وطلب صندوق النقد الدولي من الحكومة المصرية ضرورة الاتجاه الي خفض التعريفات الجمركية وجعلها أكثر تجانسا. كما شدد البيان علي ضرورة الحاجة إلي إصلاح سوق العمالة بما يدعم فرص نمو الوظائف. وحث الصندوق أيضا علي خصخصة البنوك المملوكة للحكومة.

البنوك المصرية تشدد الرقابة
علي الاستيراد لتوفير النقد الأجنبي

في ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ اتفقت البنوك المصرية علي توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الإنتاجية مع فرض رقابة أكبر علي عمليات الاستيراد. جاء ذلك في بيان صدر عقب اجتماع رؤساء البنوك العاملة في مصر مع محافظ البنك المركزي المصري الجديد محمود أبو العيون. وأكد بيان صدر عقب الاجتماع أن توفير النقد الأجنبي سيقتصر علي عمليات الاستيراد عبر خطابات الضمان مع وقف تمويل الاستيراد عن طريق أي وسيلة أخري. وأوضح البيان أن البنوك قررت الاستمرار في تمويل عمليات استيراد السلع عن طريق الاعتمادات المستندية والإيقاف المؤقت لمدة ثلاثة شهور لعمليات تمويل الاستيراد السلعي عن طريق مستندات التحصيل.(يذكر أن الاعتمادات المستندية توضح مواصفات السلع المطلوب استيرادها، أما مستندات التحصيل فلا تتضمن أي مواصفات وهي أقرب إلي أمر تحويل لصالح مصدري السلع).

ولقد اتفق رؤساء ٦٣ بنكا عاما وخاصا في بيانهم علـي إعطاء الأولوية في توفير النقد الأجنبـي لاسـتيراد السـلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والمواد الخام وقطع الغيار. وشدد البيان علي فرض رقابة أكبر علي عمليات الاستيراد وعلـي تطبيق اشتراطات الاستيراد. وقال رئيس البنـك المركـزي محمود أبو العيون أن البنك المركزي والبنوك العاملـة فـي مصر حريصة علي تغطية كافة الطلبات الخاصة باسـتيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج وتوفير النقد الأجنبي الـلازم علي أن يكون ذلك عن طريق اعتمادات مستندية. وأضـاف أن الوفاء بمتطلبات الاستيراد لا يشكل عبئا علـي الجهـاز المصرفي في مصر ولكن من المهم قطع الطريق أمـام أي وسيلة لتهريب الأموال. وأعلن رؤساء البنوك أيضا تعهـدهم بخفض تكلفة الإقراض المصرفي للصناعات التصديرية.



رجال الأعمال وشركات الصرافة هم المسئولون عن أزمة الدولار

في ٧ ديسمبر ٢٠٠١ أعلن علي نجم محافظ البنك المركزي الأسبق أن رجال الأعمال هم الفئة المسئولة عن أزمة الدولار لأنهم يملكون الدولار والعملة المحلية. كما أكد أنهم المستفيدون من رفع الأسعار بالإضافة الي بعض العابثين بالاقتصاد المصري الذين يحاولون الضغط علي الحكومة المصرية لتحريك سعر الجنيه مرة أخري. وقال نجم: إذا استجابت الحكومة لهؤلاء العابثين سيكون ذلك بمثابة الكارثة لأنها لن تكون المرة الأخيرة وسيظل سعر الجنيه المصري في تراجع أمام الدولار الأمريكي خاصة أنه لم تمض عدة أشهر علي رفع سعر الجنيه وتثبيته عند ٤١٤ قرشا ثم ٤٢٥ قرشا. وأضاف محافظ البنك المركزي الأسبق: أنه يؤيد استمرار التعامل بالأسعار الحالية وعدم الاستجابة للضغوط سواء كانت من رجال الأعمال أو من أصحاب شركات الصرافة لتحريك سعر الصرف حتي لو لم يتوافر الدولار بالأسواق لأن المصلحة العليا والحفاظ علي الاقتصاد الوطني والاستقرار السياسي أهم بكثير من مزاعم المطالبين برفع أسعار الصرف.

وعلي الجانب الآخر أعلن محمد الأبيض رئـيس شـعبة شركات الصرافة بالغرفة التجارية أنه يرفض اتهام شـركات الصرافة بأنها وراء ارتفاع سعر الدولار، وشـدد علـي أن الدولار الأمريكي غير موجود بالسوق وذلك في الوقت الذي نجد فيه تزايد الطلب عليه. وأكد الأبيض علي أن القـرارات الأخيرة للبنك المركزي جاءت لتعرض مزيدا من الضـغوط علي السوق حتي حدث ذلك الارتفاع الكبير في سعر الدولار لأن العميل يذهب الي شركات الصـرافة ويطلـب الـدولار ويحصل عليه بأي سعر، وبالتالي فان ظهور السوق السوداء أمر طبيعي.

مصر تخفض قيمة الجنيه
للمرة الثالثة

لم تسطع الحكومة المصرية مواجهـة ضـغوط رجـال الأعمال إضافة الي الضغوط الخارجية، وعليه اصدر البنـك المركزي المصري في ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ بيانا رسميا أعلن فيه عن خفض قيمة الجنيه المصري بنحو ٨% ليصل إلـي سعر مركزي قدره ٤,٥٠ جنيهات للدولار بدلا مـن ٤,١٥ جنيهات مع استمرار العمل بنطاق تذبذب فـي حـدود ٣% صعودا أو هبوطا عن السعر المركزي. وأوضح البنك فـي بيانه أنه سيراجع سعر الصرف المركزي مرة أسبوعيا علي الأقل وسيعدله في ضوء ظروف السوق لضمان وجود سيولة كافية في سوق الصرف الأجنبي التي تعاني من نقـص فـي المعروض من العملات الأجنبية وخاصة الدولار.

وأكد البنك المركزي علي أن تعديل سعر الصرف جـاء استجابة للصدمة التي تعرض لها ميزان المدفوعات المصري في الفترة الأخيرة خاصة من عائدات السياحة نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتباطؤ في الاقتصاد العالمي. ويـذكر في هذا الخصوص أن هذا التعديل جاء في وقت بدا فيـه أن التزام مصر بالإصلاح الاقتصادي والسياسي بـدأ يتراجـع وانخفضت فيه أسعار الأسهم إلي أدني مستوياتها منذ نحـو سبع سنوات.

مصر تضخ ٢٥٠ مليون دولار لوقف هبوط الجنيه

ومع تدهور سعر الصرف وزيادة الضـغوط الامريكيـة علي الحكومة المصرية من أجـل مزيـد مـن الإصـلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف أعلنت القـاهرة فـي ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ عن قيام الحكومـة المصـرية بضـخ ٢٥٠ مليون دولار في سوق الصرف الأجنبي التي تعـاني نقصـا حاد في العملات الصعبة، وذلك بعد وقت قليل من بدء نفـاذ قرار الحكومة بخفض قيمة الجنيه مقابل الدولار بنسبة تقرب من ٨% إذ حدد سعر الدولار بـ ٤,٥ جنيهـات. وجـاءت خطوة ضخ الـ ٢٥٠ مليون دولار داخل السوق المحلية في إطار خطة أوسع كشف عنها رئيس الوزراء عاطف عبيد في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ وتهدف إلي ضخ ملياري دولار في سوق الصرف حتي نهاية يونيو عام ٢٠٠٢، منها نصـف مليـار دولار ستضخ بشكل فوري. وقد قوبل قرار خفـض الجنيـه بالترحيب حيث كان ينتظر أن تدعم الحكومة حملتها الخاصة بزيادة الصادرات والحد من واردات السلع الكماليـة التـي

تستنزف العملة الصعبة التي أصبحت نـادرة فـي السـوق المحلي المصري. ويذكر في هذا الخصوص أن بعض خبراء الاقتصاد أعلنوا أن خفض الجنيه المصري كاف في الوقـت الراهن، إلا أن البعض الآخر شدد علي أن الأمر قد يسـتلزم المزيد من الخفض في المستقبل القريب.

الصندوق العربي يقرض مصر
١٥٢ مليون دولار

وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ أعلن جاسـم المنـاعي رئـيس صندوق النقد العربي أن الصندوق قدم لمصر قرضين بقيمة إجمالية قدرها ١٥٢,٥ مليون دولار من أجل مساعدتها فـي التغلب علي العجز المتوقع في ميـزان المـدفوعات للسـنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ الناجم عن الآثار الاقتصادية لهجمـات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علي الولايات المتحدة. واضاف : انه قد وقع مع محافظ البنك المركزي المصري محمود أبو العيـون علي اتفاقيتي القرضين في وجود رئيس الوزراء المصـري الدكتور عاطف عبيد. وأكد المناعي عقب مراسم التوقيع أن التعاون بين صندوق النقد العربي ومصـر يـأتي لمواجهـة الظروف الاقتصادية الدولية. ولكنه لم يكشف عن الشـروط التي تم بموجبها تقديم القرضين. جاء ذلك القرض في الوقت الذي تعاني مصر من تراجع حاد في الاستثمارات المباشـرة والإيرادات بالعملة الصعبة، كما تشير التقارير الاقتصـادية انه من المتوقع أن يسجل ميزان المدفوعات المصري عجزا

يصل إلي ملياري دولار علي الأقل في السنة المالية ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ (من يوليو٢٠٠١ إلي يونيو ٢٠٠٢). وكان العجز في الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٠١ قد بلـغ ١٥٦ مليـون دولار.

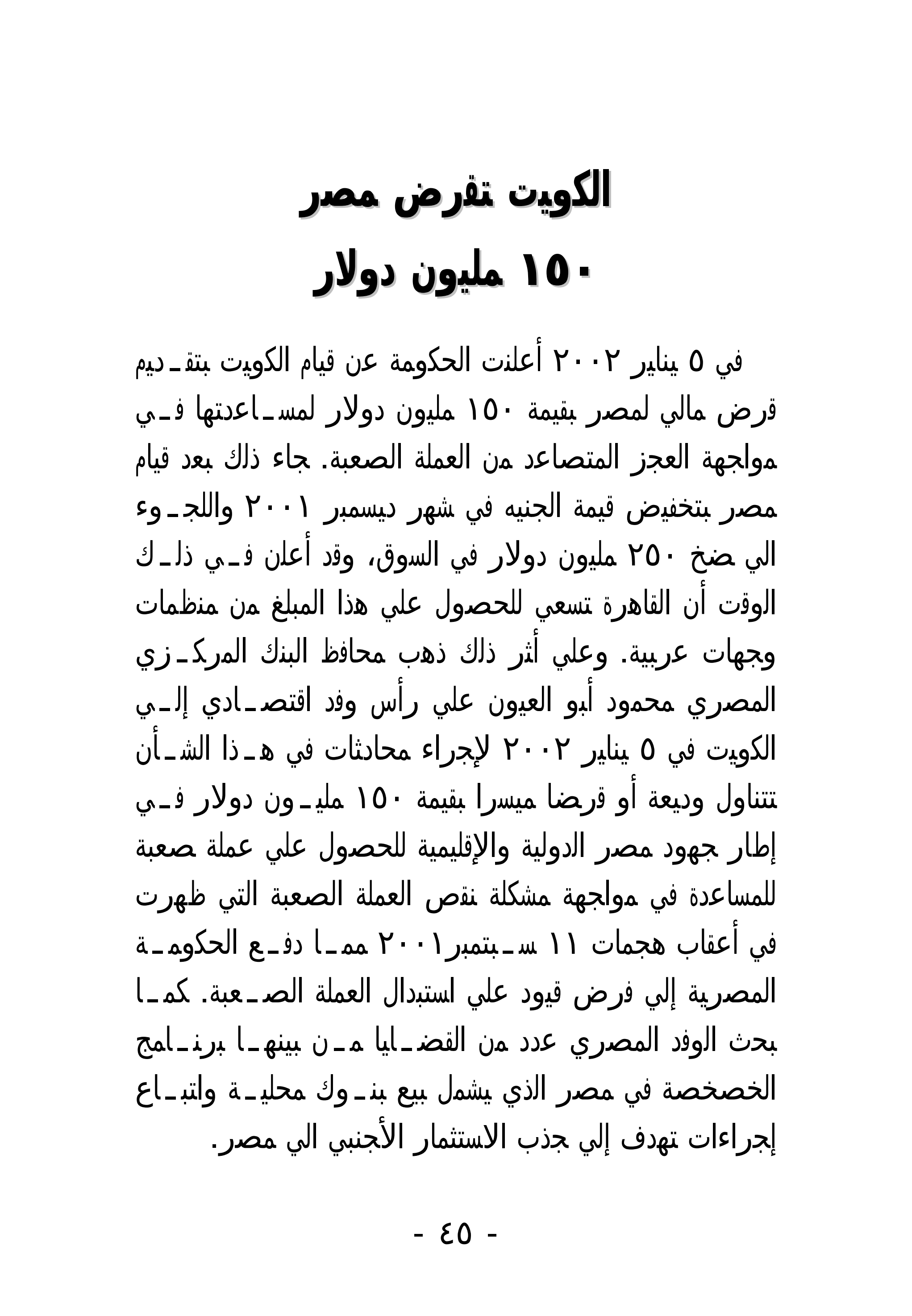
الفصل الثالث

عدم جدية الحكومة في تحرير
سعر الصرف طوال عام ٢٠٠٢

وبنك التنمية الأفريقي يقرض مصر ١,٦ مليار دولار

وفي ظل تزايد الضغوط الاقتصادية علي مصر وافق بنك التنمية الأفريقي في ٣ يناير ٢٠٠٢ علي تقـديم ١,٦ مليـار دولار لدعم الاقتصاد المصري في السنوات الثلاث المقبلـة. وقد وقع علي الاتفاق كل من وزيرة الدولة المصرية للشؤون الخارجية فايزة أبو النجا والمدير التنفيـذي لبنـك التنميـة الافريقي فاروق شقوير بالقاهرة، ومن المتوقع أن يخصـص القرض لتنمية قطاعي التنمية البشـرية والبنيـة الأساسـية وتطوير القطاع الخاص. وقد صرح ممثل البنـك الافريقـي بمصر محمد حميدوش أنه علي اتصـال دائـم مـع جميـع الجهات الرسمية للتجهيز والإعداد لهذه المشاريع خاصة وأن البنك افتتح مكتبا تمثيليا بالقاهرة عام ٢٠٠١ بهدف متابعـة التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع. وأوضح حميدوش أن مصر هي ثاني مساهم في رأسمال البنك في مجال التنمية كما أنها مـن الدول المستفيدة من تمويله مشيرا إلي قيام البنك بتمويل أكثر من ٤٠ مشروعا بمصر في مجـال الزراعـة والصـناعة

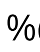
والقطاع الخاص والتعليم والصحة. من ناحية أخـري أكـد المدير التنفيذي لبنك التنمية الافريقـي فـاروق شـقوير أن مجموع مساهمات البنك في مصر حتي الآن تجاوزت مليار دولار، مشيرا إلي أن البنك يولي اهتماما متزايـدا للقطـاع الخاص في مصر. وأوضح في هذا الصدد أن البنـك مـنح قروضا لعدد من المصارف الخاصة والمشـاريع السـياحية بمصر. (ويذكر أن بنك التنمية الافريقي الذي تأسس في عام ١٩٦٤ ويتخذ من أبيدجان عاصمة ساحل العاج مقرا له قـد أعلن في أول نوفمبر ٢٠٠١ عن استعداده من حيث المبـدأ لتقديم ٥٠٠ مليون دولار مساعدة عاجلة لمصر لتمكينها من تجاوز آثار هجمات الحادي عشر من سـبتمبر٢٠٠١ علـي الاقتصاد المصري).



الكويت تقرض مصر
١٥٠ مليون دولار

في ٥ يناير ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة عن قيام الكويت بتقـديم قرض مالي لمصر بقيمة ١٥٠ مليون دولار لمسـاعدتها فـي مواجهة العجز المتصاعد من العملة الصعبة. جاء ذلك بعد قيام مصر بتخفيض قيمة الجنيه في شهر ديسمبر ٢٠٠١ واللجـوء الي ضخ ٢٥٠ مليون دولار في السوق، وقد أعلن فـي ذلـك الوقت أن القاهرة تسعي للحصول علي هذا المبلغ من منظمات وجهات عربية. وعلي أثر ذلك ذهب محافظ البنك المركـزي المصري محمود أبو العيون علي رأس وفد اقتصـادي إلـي الكويت في ٥ يناير ٢٠٠٢ لإجراء محادثات في هـذا الشـأن تتناول وديعة أو قرضا ميسرا بقيمة ١٥٠ مليـون دولار فـي إطار جهود مصر الدولية والإقليمية للحصول علي عملة صعبة للمساعدة في مواجهة مشكلة نقص العملة الصعبة التي ظهرت في أعقاب هجمات ١١ سـبتمبر٢٠٠١ ممـا دفـع الحكومـة المصرية إلي فرض قيود علي استبدال العملة الصـعبة. كمـا بحث الوفد المصري عدد من القضـايا مـن بينهـا برنـامج الخصخصة في مصر الذي يشمل بيع بنـوك محليـة واتبـاع إجراءات تهدف إلي جذب الاستثمار الأجنبي الي مصر.

بسبب تخبط السياسة الاقتصادية للحكومة مصر تفقد نصف احتياطياتها من العملة الصعبة

في ١٢ يناير ٢٠٠٢ صرح احمد الوكيل نائب رئيس غرفة التجارة المصرية أثناء انعقاد المنتدي الاقتصادي بمدينة الإسكندرية بأن السياسات الاقتصادية المتضاربة للحكومة أدت إلي انخفاض احتياطي البلاد من العملة الصعبة بنسبة ٥٠%  عن الفترة بين عام ١٩٩٧ و٢٠٠١. وشدد الوكيل علي أن احتياطي مصر من العملات الأجنبية انخفض من ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ١٥ مليارا عام ٢٠٠١. في نفس الوقت ألقي المشاركون بالمنتدي الاقتصادي بالإسكندرية باللوم علي السياسات المالية المتضاربة التي صدرت في الأشهر الماضية بشأن سعر الصرف بسبب هبوط سعر الجنيه إلي نحو خمسة جنيهات مقابل الدولار في السوق السوداء.

وتأكيدا علي سياسة التخبط الاقتصادي للحكومة المصرية قال رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية خالد أبو إسـماعيل إن الجنيه تعرض خلال ستة أشهر فقط لخمسة قرارات سواء بالتثبيت أو بالخفض. وأضاف أبو إسماعيل أن الجنيه تراجع أمام الدولار بنسبة ٤% فقط في الفترة بـين عـامي ١٩٩١ و٢٠٠٠ في حين بلغت نسبة هبوطه في الفتـرة مـن عـام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠١ نحـو ٤٠%. (ويـذكر فـي هـذا الخصوص أن الحكومة المصرية قامـت بتخفـيض سـعر صرف الجنيه في ديسمبر٢٠٠١ إلي سعر مركزي بلغ ٤,٥ جنيهات للدولار مع السماح بتحركه في نطاق ٣% صـعودا أو نزولا عن السعر المركزي. لكن سرعان ما بلـغ سـعر الدولار في السوق السوداء خمسـة جنيهـات مـع نقـص المعروض من الدولار بعد تخفيض ديسمبر٢٠٠١).

مصر ترفض تشبيهها بالأرجنتين والدول المانحة تشدد علي ضرورة الإصلاح الاقتصادي الحقيقي في مصر

شددت الدول والمؤسسات المانحة لمصر والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة والبنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية والاتحاد الاوربي علي ضرورة تبني مصر لسياسة إصلاح اقتصادي حقيقي في إطار واضح من الشفافية، وضرورة تطبيق سياسة واضحة المعالم لسعر الصرف تكون أكثر مرونة وذلك للمساعدة في مواجهة الركود الحالي والإسراع بتطبيق إصلاحات هيكلية أخري. كما حذرت الدول المانحة أيضا من وقوع مصر في أزمة مشابهة للازمة الناشبة في الأرجنتين. جاء ذلك في مؤتمر الدول المانحة لمصر الذي عقد بمدينة شرم الشيخ المصرية في ٥ فبراير ٢٠٠٢ برعاية البنك الدولي والذي شارك فيه ٣٧ دولة ومؤسسة دولية. وطالبت هذه الدول من مصر ضرورة إصلاح السلطة القضائية والعمل علي فصلها كلية عن السلطة التنفيذية وذلك

بهدف إعطاء مزيد من الثقة للمستثمرين الأجانب، إضافة الي تبني سياسة خصخصة واضحة المعالم. ويأتي ذلك في الوقت الذي تعلن بعض الدول المانحة أن العملة الصـعبة مازالـت أعلي من قيمتها الحقيقية وأن نظام الصرف الأجنبي داخـل مصر لا يتمتع بمرونة كافيـة خاصـة وأن سـعر العملـة المصرية في السوق السوداء قد انخفض إلـي ٥,٨٠ جنيـه للدولار في الآونة الأخيرة.

ولكن الرئيس المصري حسني مبارك رفـض مخـاوف الدول المانحة، وشدد علي أن المتاعب الاقتصادية لـبلاده لا تقارن بمتاعب الأرجنتين وإن الديون الخارجية لمصر فـي حدود آمنة. صرح بذلك مبارك للتليفزيون المصري فـي ٥ فبراير ٢٠٠٢ وأوضح ان ديون مصر بعد حـرب الخلـيج بلغت حوالي ٥٠ مليار دولار ولكن اليوم تبلغ تلـك الـديون حوالي ٢٦ أو ٢٧ مليار دولار وهذه حـدود آمنـة، بينمـا الأرجنتين تعيش في كساد منذ أربع سنوات ممـا أدي إلـي تخلفها عن سداد جزء من ديونها التي تبلغ ١٤١ مليار دولار وتخفيض هائل لعملتها وتهافت المودعين علي سحب أموالهم من البنوك وهو ما أرغم الحكومة علي فرض قيـود علـي التحويلات الخارجية.

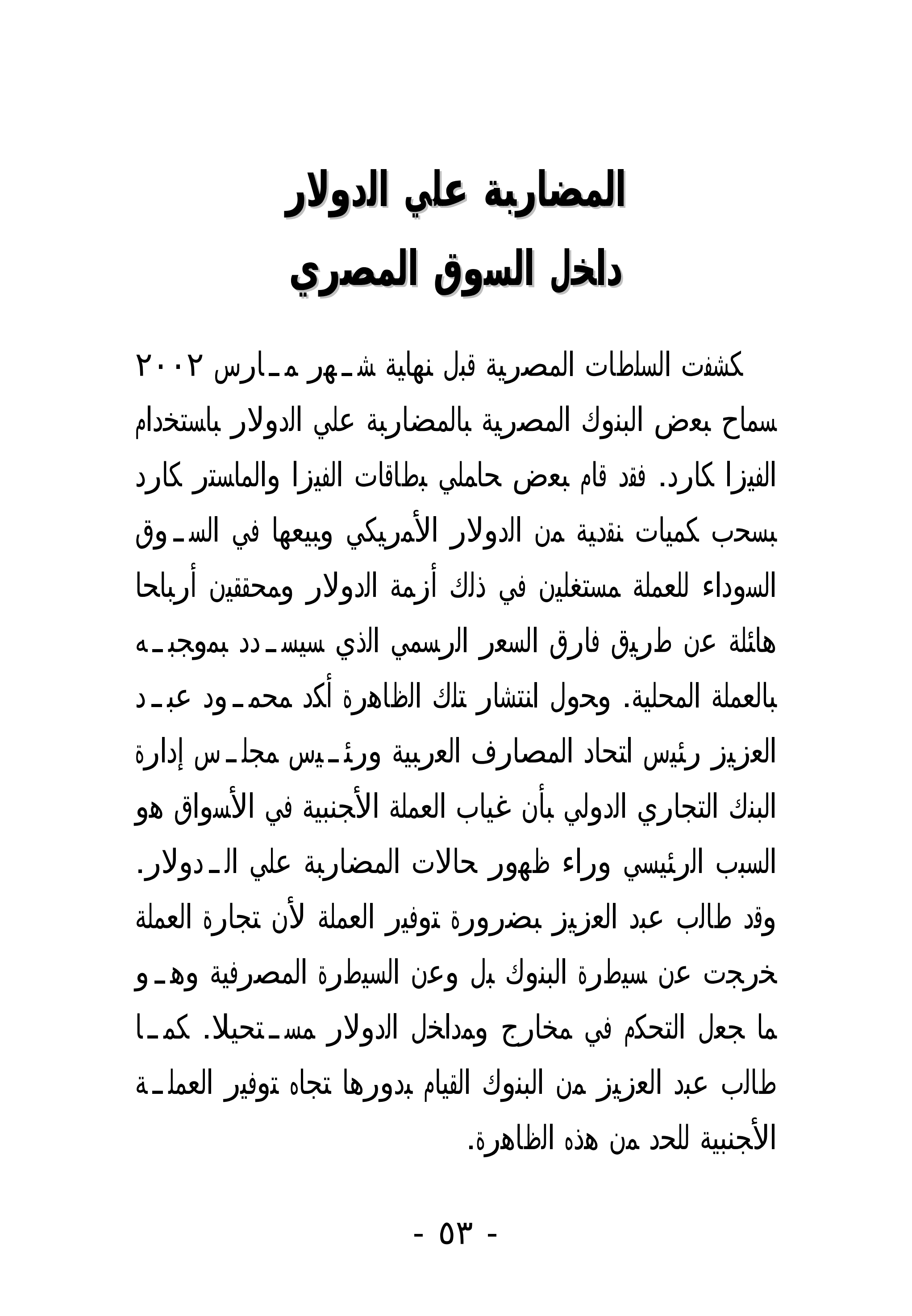
الدول المانحة تتعهد لمصر بأكثر من عشرة مليارات دولار

وفي ختام مؤتمر الدول المانحة لمصر في ٦ فبراير ٢٠٠٢ أعلنت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية المصرية فايزة أبو النجا في مؤتمر صحفي بشرم الشيخ أن تعهدات الدول المانحة لدعم الاقتصاد المصري تمثل تمويلا جديدا لمصر. وأضافت أن المؤشرات الأولية تظهر أن أعضاء المجموعة الاستشارية سيتعهدون بمبلغ ١٠,٣ مليارات دولار لفترة الثلاث سنوات من ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٤، منها ٢,١ مليار دولار في صورة مساعدات سريعة للعام الجاري(٢٠٠٢). (ويذكر أن مصر كانت في حاجة إلي نحو ٢,٥ مليار دولار لسد العجز المتوقع في ميزان المعاملات الجارية عن السنة المالية (٢٠٠١-٢٠٠٢). وقد نتج هذا العجز عن تراجع إيرادات الدولة بالعملة الصعبة خاصة من قطاع السياحة بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١).

مصر تواجه اختيارا صعبا
بشأن سياسة الصرف

في ٢١ فبراير تصاعدت حدة الخلافات بين مؤيدي سياسة الإصلاح الاقتصادي والحكومة حيث طالب المؤيـدون مـن الحكومة ضرورة اتباع سعر صرف أكثر تحررا تحكمه قوي السوق من أجل الإبقاء علي السيولة فـي سـوق الصـرف والقضاء علي السوق السوداء، بينما ترفض الحكومـة ذلـك تحت ادعاء حرص مصر علي تجنب أي خفض فـي قيمـة العملة قد تؤدي الي آثار اجتماعية سلبية. جاء ذلك في ظـل زيادة ضغوط صندوق النقد الدولي لإصلاح سياسة الصرف المصري بعد أن طلبت القاهرة قرضا بقيمـة ٥٠٠ مليـون دولار من الصندوق في إطار ما يسـمي بتسـهيل التمويـل التعويضي الا أن الصندوق طلب من الحكومـة المصـرية ضرورة إجراء إصلاح حقيقي وبشفافية مطلقة قبل حصولها علي القرض.

وقد صرح أدام بينيت ممثل صندوق النقـد فـي مصـر بضرورة أتباع القاهرة لسياسة صرف أكثر مرونة. وأضاف بينيت أنه نظرا للحاجة إلي الإبقاء علي الاحتياطيات الرسمية عند مستويات معقولة فإن سلاسة عمل سوق الصرف تتطلب أن يتحدد سعر الصرف بما تمليه ظروف السوق، وأكـد أن مصر في حاجة إلي إصلاح هيكلي أوسع.



المضاربة علي الدولار داخل السوق المصري

كشفت السلطات المصرية قبل نهاية شـهر مـارس ٢٠٠٢ سماح بعض البنوك المصرية بالمضاربة علي الدولار باستخدام الفيزا كارد. فقد قام بعض حاملي بطاقات الفيزا والماستر كارد بسحب كميات نقدية من الدولار الأمريكي وبيعها في السـوق السوداء للعملة مستغلين في ذلك أزمة الدولار ومحققين أرباحا هائلة عن طريق فارق السعر الرسمي الذي سيسـدد بموجبـه بالعملة المحلية. وحول انتشار تلك الظاهرة أكد محمـود عبـد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية ورئـيس مجلـس إدارة البنك التجاري الدولي بأن غياب العملة الأجنبية في الأسواق هو السبب الرئيسي وراء ظهور حالات المضاربة علي الـدولار. وقد طالب عبد العزيز بضرورة توفير العملة لأن تجارة العملة خرجت عن سيطرة البنوك بل وعن السيطرة المصرفية وهـو ما جعل التحكم في مخارج ومداخل الدولار مسـتحيلا. كمـا طالب عبد العزيز من البنوك القيام بدورها تجاه توفير العملـة الأجنبية للحد من هذه الظاهرة.



ضغوط دولية علي الحكومة المصرية بضرورة الإفراج عن سعد الدين إبراهيم وعدم انتهاك حقوق الانسان

في ٢٧ أبريل ٢٠٠٢ بدأت محكمة أمـن الدولـة العليـا بالقاهرة محاكمة جديدة للناشط المصري في مجال الحقـوق المدنية سعد الدين إبراهيم الذي يحمل الجنسـية الأميركيـة ومعه ٢٧ من المتهمين الآخرين في القضية الخاصة بنشـر معلومات خاطئة والحصول علي تمويل أجنبي، وقد حضـر الجلسة العديد من الدبلوماسيين الأجانب وممثلـي منظمـات حقوق الإنسان داخل مصر وخارجها. وتأتي إعادة محاكمـة سعد الدين إبراهيم والمسجونين الآخرين معه فـي القضـية وعددهم ٢٧ بعد أن قررت محكمة النقض في فبراير٢٠٠١ قبول الطعن المقدم بهذا الخصوص معتبرة أن محكمة أمـن الدولة العليا لم تدرس وتقيم بطريقة مناسبة الأدلة المقدمة من النيابة العامة ودفوع المحامين. وقد حكم علـي سـتة مـنهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وخمـس سـنوات وعلـي الآخرين بالسجن مع وقف التنفيذ.

وكانت محكمة أمن الدولة المصرية قـد حكمـت علـي إبراهيم أستاذ علم الاجتماع بالجامعـة الأميركيـة بالقـاهرة ومدير مركز ابن خلدون لحقوق الإنسان فـي مـايو٢٠٠١ بالسجن سبع سنوات بتهمة تلقي مساعدات مالية من الاتحـاد الأوروبي بدون ترخيص.

كما أدين إبراهيم بتهمة "بث معلومات كاذبة في الخـارج بشأن عمليات تزوير مزعومة للانتخابات واضطهاد الحكومة المصرية للأقباط في مصر. وقد أثار الحكم علـي إبـراهيم وزملائه احتجاجات عدد كبير من مؤسسات ومنظمات دولية وخاصة أمريكية وأوربية، وعلي ضوء ذلك اتهمت الحكومة المصرية بانتهاك حقوق الانسان من قبل الولايـات المتحـدة وأوروبا. ويذكر أن بعض أعضاء الكـونجرس الامريكـي طالبوا بربط المعونـة الامريكيـة بالإصـلاحات السياسـية وحقوق الانسان داخل مصر.

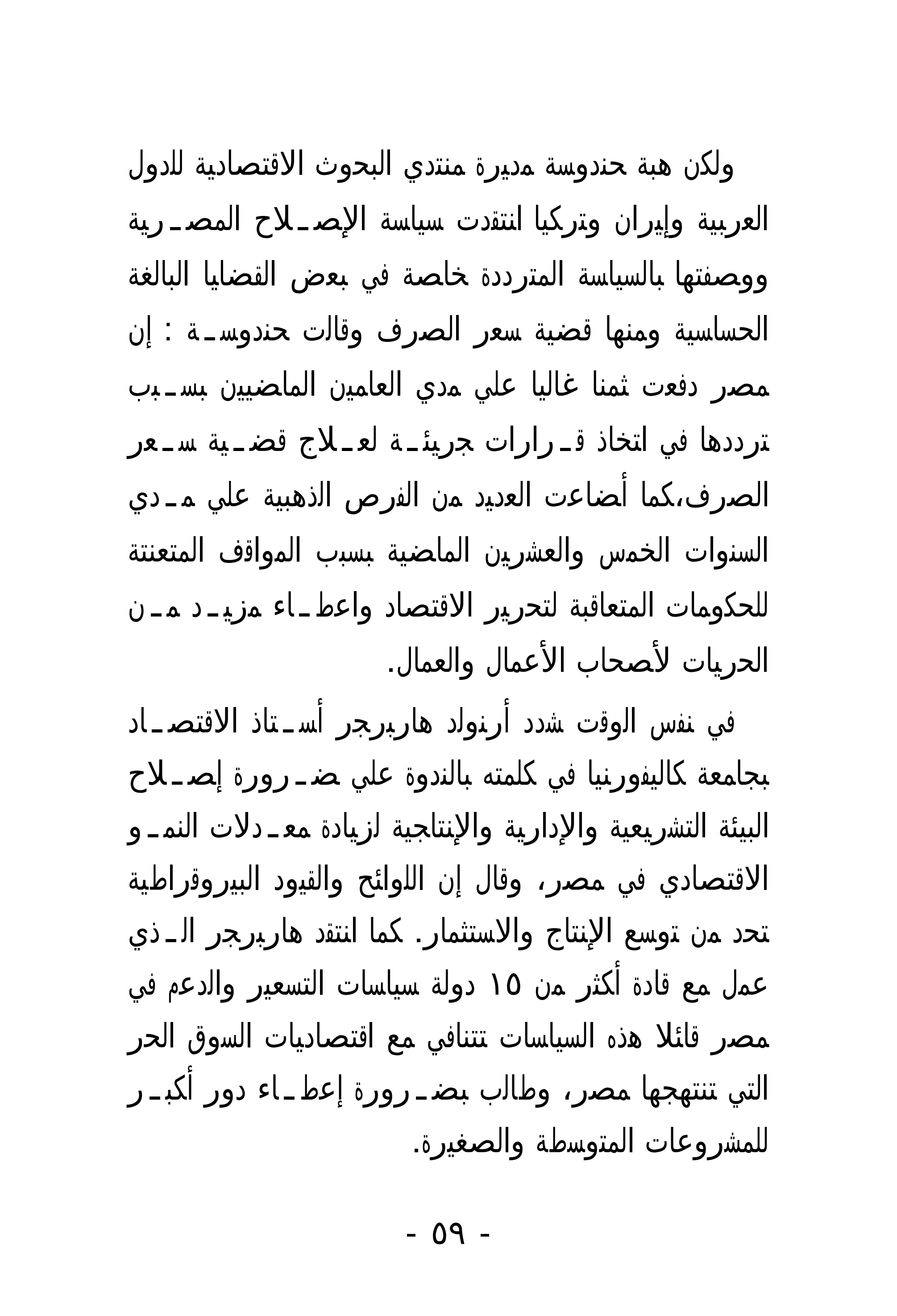
مصر قد تحصل علي نصف مليار دولار من البنك الدولي ولكنها تخشي تدخل صندوق النقد لإيقافه

في ٢١ مايو ٢٠٠٢ أعلن السفير محمد كامل عمرو المدير التنفيذي المناوب لمصر والمجموعة العربية في مجلس إدارة البنك الدولي أن البنك قد يوافق علي دفع ٥٠٠ مليون دولار لمصر في صورة مساعدات عاجلة بحلول شهر سبتمبر ٢٠٠٢، ولكنه شدد علي أن ذلك مشروط بموافقة صندوق النقد الدولي. وأكد عمرو علي ضرورة حصول مجلس إدارة البنك الدولي علي شهادة من صندوق النقد الدولي تفيد بعدم اعتراضه علي تقديم تلك المساعدات لمصر.

يأتي ذلك في الوقت الذي خرجت فيه اعتراضات علـي مطالب صندوق النقد الدولي من بعض المصـريين خاصـة وأن تلك المطالب متعلقة بالإصلاح السياسـي والاقتصـادي وفي مقدمتها تحرير سعر الصرف والتي اعتبرهـا الـبعض بأنها تعد تدخلا في الشأن المصري. في نفس الوقت أشـار بعض الخبراء الاقتصاديين الي أنه في حال قبـول مصـر لقرض صندوق النقد الدولي فإنها ستخاطر بفقدان قـروض من مؤسسات مالية أخري.

خبراء الإصلاح يطالبون الحكومة المصرية بضرورة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي جديد

أعلن خبراء اقتصاديون مصريون وأجانب أن مصر بحاجة الي تطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي. جاء ذلك في ندوة عن الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية التي نظمها مركز البحوث والدراسات المالية بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في ٢٧ مايو ٢٠٠٢. وأكد أحمد جلال المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية أن مصر بحاجة لجولة إصلاحية تركز علي الإصلاح السياسي والمؤسسي إلى جانب الإصلاح الاقتصادي. وأشار جلال الي وجود مشاكل ومعوقات لا يحلها إلا برنامج جديد من الإصلاح الشفاف. وشدد جلال علي أن أبرز هذه المشاكل يتمثل في استمرار سيطرة الحكومة علي مؤسسات القطاع العام وبطء برنامج الخصخصة والجمارك العالية ومشكلات تحرير سعر الصرف وغيرها.



ولكن هبة حندوسة مديرة منتدي البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا انتقدت سياسة الإصـلاح المصـرية ووصفتها بالسياسة المترددة خاصة في بعض القضايا البالغة الحساسية ومنها قضية سعر الصرف وقالت حندوسـة : إن مصر دفعت ثمنا غاليا علي مدي العامين الماضيين بسـبب ترددها في اتخاذ قـرارات جريئـة لعـلاج قضـية سـعر الصرف،كما أضاعت العديد من الفرص الذهبية علي مـدي السنوات الخمس والعشرين الماضية بسبب المواقف المتعنتة للحكومات المتعاقبة لتحرير الاقتصاد واعطـاء مزيـد مـن الحريات لأصحاب الأعمال والعمال.

في نفس الوقت شدد أرنولد هاربرجر أسـتاذ الاقتصـاد بجامعة كاليفورنيا في كلمته بالندوة علي ضـرورة إصـلاح البيئة التشريعية والإدارية والإنتاجية لزيادة معـدلات النمـو الاقتصادي في مصر، وقال إن اللوائح والقيود البيروقراطية تحد من توسع الإنتاج والاستثمار. كما انتقد هاربرجر الـذي عمل مع قادة أكثر من ١٥ دولة سياسات التسعير والدعم في مصر قائلا هذه السياسات تتنافي مع اقتصاديات السوق الحر التي تنتهجها مصر، وطالب بضـرورة إعطـاء دور أكبـر للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

وقال بهاء الدين علي هلال الأستاذ بجامعة المنوفيـة أن ثمة حاجة ملحة لتعديل الدستور المصري ليتلاءم مع القوانين الجديدة، وذكر أن الدستور ينص علي أن مصر يحكمها نظام اشتراكي في الوقت الذي تنص فيه القوانين الجديـدة علـي الاقتصاد الحر والمنافسة.

وقال مستشار وزير التجارة الخارجية محمود محي الدين أن مصر تعتزم إصدار تشريعات في إطار دعمها لسياسـة السوق الحرة. وأضاف أن من بين هذه التشـريعات قـانون المناطق الاقتصادية الحرة الذي سيبدأ البرلمـان المصـري مناقشته قبل نهاية مايو ٢٠٠٢، كما أن هناك قوانين أخـري استكمل إعدادها علي رأسها قانون التوقيع الإلكتروني وقانون البنوك الموحد وقوانين المنافسة وعدم الاحتكار.

البنك المركزي المصري
يعدل قواعد نسبة الاحتياطي

في ٤ يوليو ٢٠٠٢ أعلن البنك المركزي في مصر أنـه قرر تمديد الفترة التي يتعين بموجبها علي البنوك أن تحسب خلالها متطلبات الاحتياطي بالنسبة للودائع بالعملة المحليـة. وذكر البنك في بيان له أن البنوك ستحسب نسبة الاحتيـاطي علي أساس متوسط الأرصدة بالعملة المحلية لفترة أسبوعين تشمل أيام العطلات، بدلا من حسابها خلال أيام العمل لفتـرة أسبوع واحد فقط. ويبدأ أسبوع المعاملات المصـرفية فـي مصر من يوم الأحد إلي الخميس من كل أسبوع. وأضـاف البيان أن مجلس إدارة البنك المركزي أقر بدء تطبيق التعديل اعتبارا من التاسع من يوليو ٢٠٠٢. وقال إن هـذا القـرار سيتيح مرونة أكبر للبنوك لدي إدارتهـا للسـيولة بتوفيرهـا للأرصدة النقدية اللازمة للوفاء بمتطلبات نسبة الاحتياطي.

وصرح مصرفيون أنه يتعين عليهم حاليا الاحتفاظ بنسبة احتياطي تبلغ ١٤% من متوسـط حجـم الودائـع بالجنيـه المصري و١٠% من متوسط الودائع بـالعملات الأجنبيـة. وكان البنك المركزي المصري قد خفض في أكتوبر ٢٠٠١ متطلبات نسبة الاحتياطي بالنسبة للودائع بالعملة المحلية إلي ١٤% بدلا من ١٥%.

واشنطن تطالب بالإفراج
عن سعد الدين إبراهيم
وتهدد بوقف مساعدات جديدة لمصر

في ١٥ أغسطس ٢٠٠٢ ذكرت صحيفة واشنطن بوست عن مسؤول بالبيت الأبيض أن الرئيس بوش سيعارض تقديم أي مساعدات جديدة لمصر احتجاجا علي سجين الرأي الأكاديمي المصري سعد الدين إبراهيم. ولكن وقف المساعدات لن ينسحب علي برامج المساعدات القائمة حاليا والبالغة نحو ملياري دولار سنويا. وأضحت الصحيفة الامريكية أن بوش سيبلغ قراره هذا خطيا للرئيس المصري حسني مبارك الذي تسعي بلاده للحصول من واشنطن علي ١٥٠ مليون دولار إضافية أسوة بإسرائيل التي وافق الكونغرس علي منحها ٢٠٠ مليون دولار لدعم حملتها العسكرية ضد الفلسطينيين.

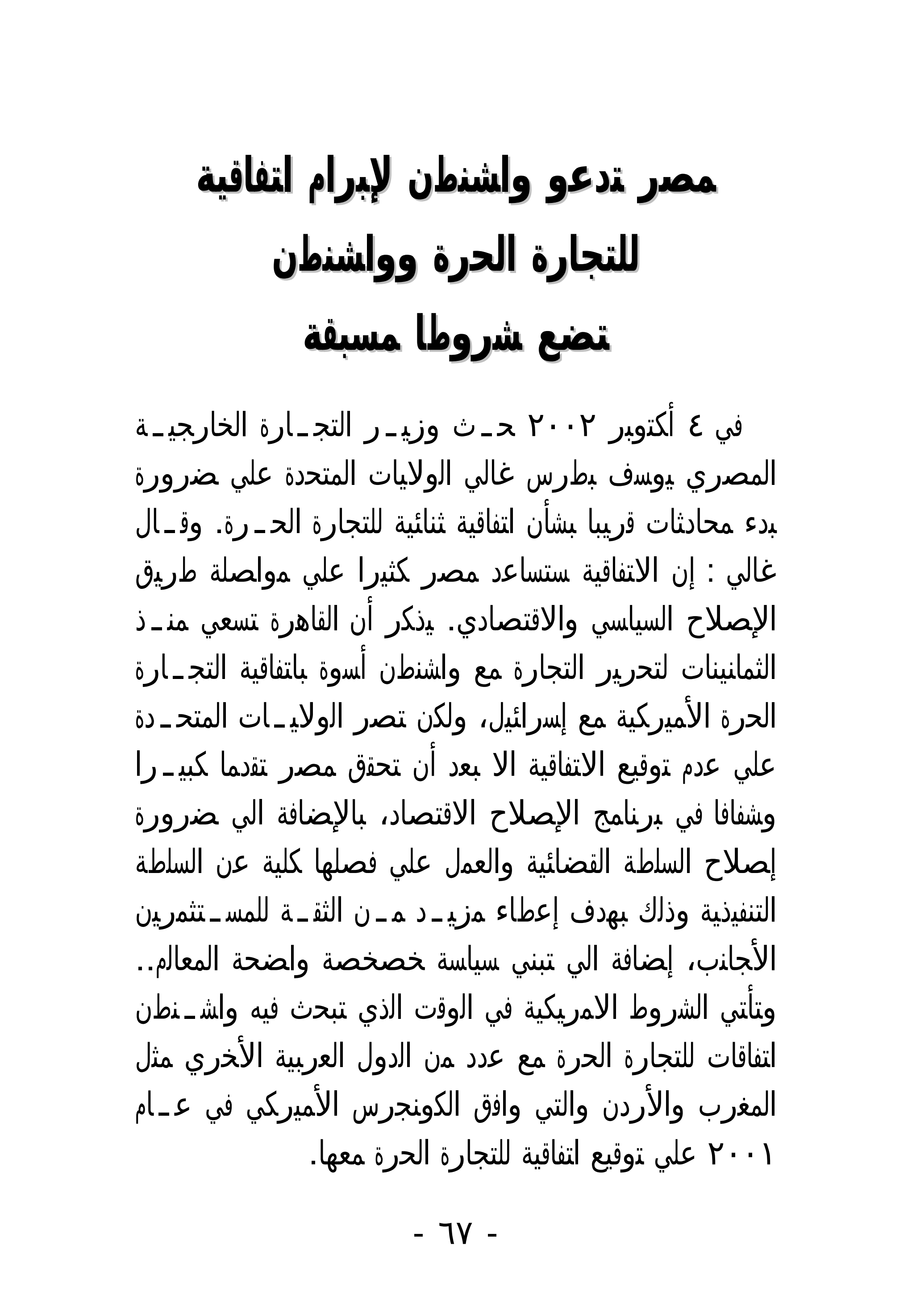
وأضافت الصـحيفة أن إدارة الـرئيس بـوش سـتجري مراجعة لعدد من مشاريع الإصلاح السياسـي والاقتصـادي التي تمولها الولايات المتحدة بمصر. جاء ذلك وسط تنـامي مشاعر الاستياء في واشنطن مـن عـدم جديـة الحكومـة المصرية في تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي والسياسي وعلي رأسها انتهاك حقوق الانسـان بمصـر. (ويـذكر أن البروفيسور سعد الدين إبراهيم أسـتاذ العلـوم الاجتماعيـة بالجامعة الامريكية بالقاهرة والذي تعتبره واشنطن مدافعا عن حقوق الإنسان يقضي حكما بالسجن لمدة سبع سـنوات بعـد إدانته يوم ٢٩ يوليو٢٠٠٢ بتهم تراها الحكومة المصرية أنها تتعلق بنشر معلومات تضر بسمعة مصر في العالم. ويـذكر أن حكم المحكمة المصـرية قـد قوبـل باسـتنكار الإدارة الأميركية ومنظمة العفو الدولية في لندن ومنظمات حقـوق الإنسان الدولية).

برنامج مكافحة الفساد المصري ومحاولة لتجميل وجه النظام الحاكم أمام العالم الخارجي

في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢ أصدرت المحاكم المصرية أحكاما بالسجن ضد وزير السياحة الأسبق توفيق عبده إسماعيل و٣٠ آخرين أدينوا في فضيحة قروض مصرفية قدرت بنحو ١٩٢ مليون دولار دون ضمانات أو بضمانات مزيفة، وقد جاءت تلك الأحكام القضائية كجزء من محاولة لتهدئة حالة من السخط المصري العام ووسط تباطؤ اقتصادي ومحاولة لتبديد مخاوف المواطنين والمستثمرين المصريين والأجانب من ظاهرة تفشي ظاهرة استغلال النفوذ المنتشرة بين كبار المسؤولين في مصر. ففي ذلك الوقت ساد الاعتقاد بين معظم المصريين بأن المسؤولين الكبار الذين يحاكمون ليسوا سوي كبش فداء لإقناع الرأي العام الخارجي والداخلي بأن هناك خطوات تتخذ لحل مشكلة الفساد العام والتي يقال بأن السلطات المصرية غير راغبة في التعامل معها جذريا.

وفي هذا الخصوص اعتقد بعض المحللـين أن محاكمـة كبار المسؤولين تهدف إلي تعزيز الثقة في النظـام المـالي المصري بالخارج في وقـت تتراجـع فيـه الاسـتثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بعدم الثقة في الأحكام التي يصدرها القضـاء المصري واتهامه بالتسيس وخضوعه للسلطة التنفيذية فـان الرئيس المصري حسني مبارك دافع عن النظـام القضـائي المصري، ورفض اتهامات المنتقدين الذين يشيرون بوجـود تدخل سياسي في سير الإجراءات القضائية بما يـؤثر علـي الأحكام التي يصدرها القضاء لأسـباب سياسـية. ونقلـت صحيفة الأهرام عن مبارك قوله إن الحكومـة المصـرية لا تتهاون أبدا مع أي قضية فساد مصرية وتقوم بإبلاغ النيابـة العامة ولا تتستر علي فساد أحد. (ويذكر أن مصر احتلـت المركز الـ٦٢ بين الدول الـ١٠٢ فـي تصـنيف منظمـة الشفافية عام ٢٠٠٢ والذي يقيس مستوي الفساد في الـدول المختلفة وفقا لآراء المحللين ورجال الأعمال).



مصر تدعو واشنطن لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة وواشنطن تضع شروطا مسبقة

في ٤ أكتوبر ٢٠٠٢ حـث وزيـر التجـارة الخارجيـة المصري يوسف بطرس غالي الولايات المتحدة علي ضرورة بدء محادثات قريبا بشأن اتفاقية ثنائية للتجارة الحـرة. وقـال غالي : إن الاتفاقية ستساعد مصر كثيرا علي مواصلة طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي. يذكر أن القاهرة تسعي منـذ الثمانينات لتحرير التجارة مع واشنطن أسوة باتفاقية التجـارة الحرة الأميركية مع إسرائيل، ولكن تصر الولايـات المتحـدة علي عدم توقيع الاتفاقية الا بعد أن تحقق مصر تقدما كبيـرا وشفافا في برنامج الإصلاح الاقتصاد، بالإضافة الي ضرورة إصلاح السلطة القضائية والعمل علي فصلها كلية عن السلطة التنفيذية وذلك بهدف إعطاء مزيـد مـن الثقـة للمسـتثمرين الأجانب، إضافة الي تبني سياسة خصخصة واضحة المعالم.. وتأتي الشروط الامريكية في الوقت الذي تبحث فيه واشـنطن اتفاقات للتجارة الحرة مع عدد من الدول العربية الأخري مثل المغرب والأردن والتي وافق الكونجرس الأميركي في عـام ٢٠٠١ علي توقيع اتفاقية للتجارة الحرة معها.

خطة مصرية لتغيير السياسة النقدية وإصلاح السوق

في ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ أعلن محافظ البنك المصري محمود أبو العيون أنه يتوقع إعلان سياسة نقدية جديدة تتسم بالشفافية قبل نهاية عام ٢٠٠٢، واوضح أن هذه السياسة ستؤدي إلي خفض أسعار الفائدة قصيرة الأجـل وتسـهم فـي تشـجيع الاستثمارات في الاقتصاد المحلي المتباطئ. ولكن المحافظ لم يكشف تفاصيل هذه السياسة أو ما إذا كانت هنـاك خطـط لتخفيض قيمة الجنيه المصري. وقال أبو العيون : لدينا إطار عمل جديد لسياسة نقدية جاهزة للنقاش العلني بعد إقرارهـا من جانب مجلس إدارة البنك المركزي وأنها ستكون شـفافة وواضحة. وأضاف : أن تلك السياسة ستضيف المزيد مـن القدرات للبنك المركزي لإدارة الجانب النقدي من الاقتصاد.

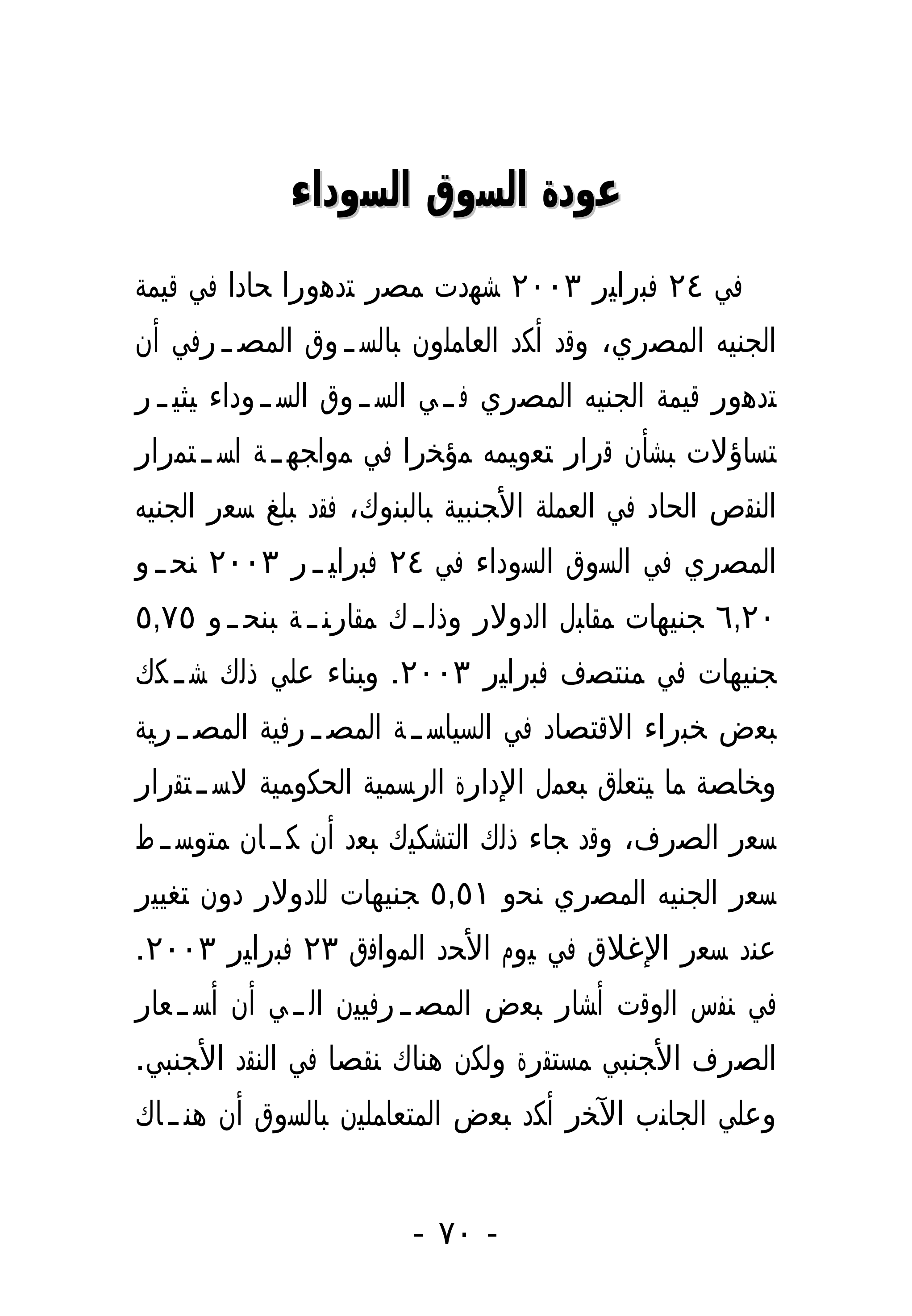
الفصل الرابع

مزيد من الضغوط الدولية

لتحرير سعر الصرف

وتعويم الجنيه المصري خلال

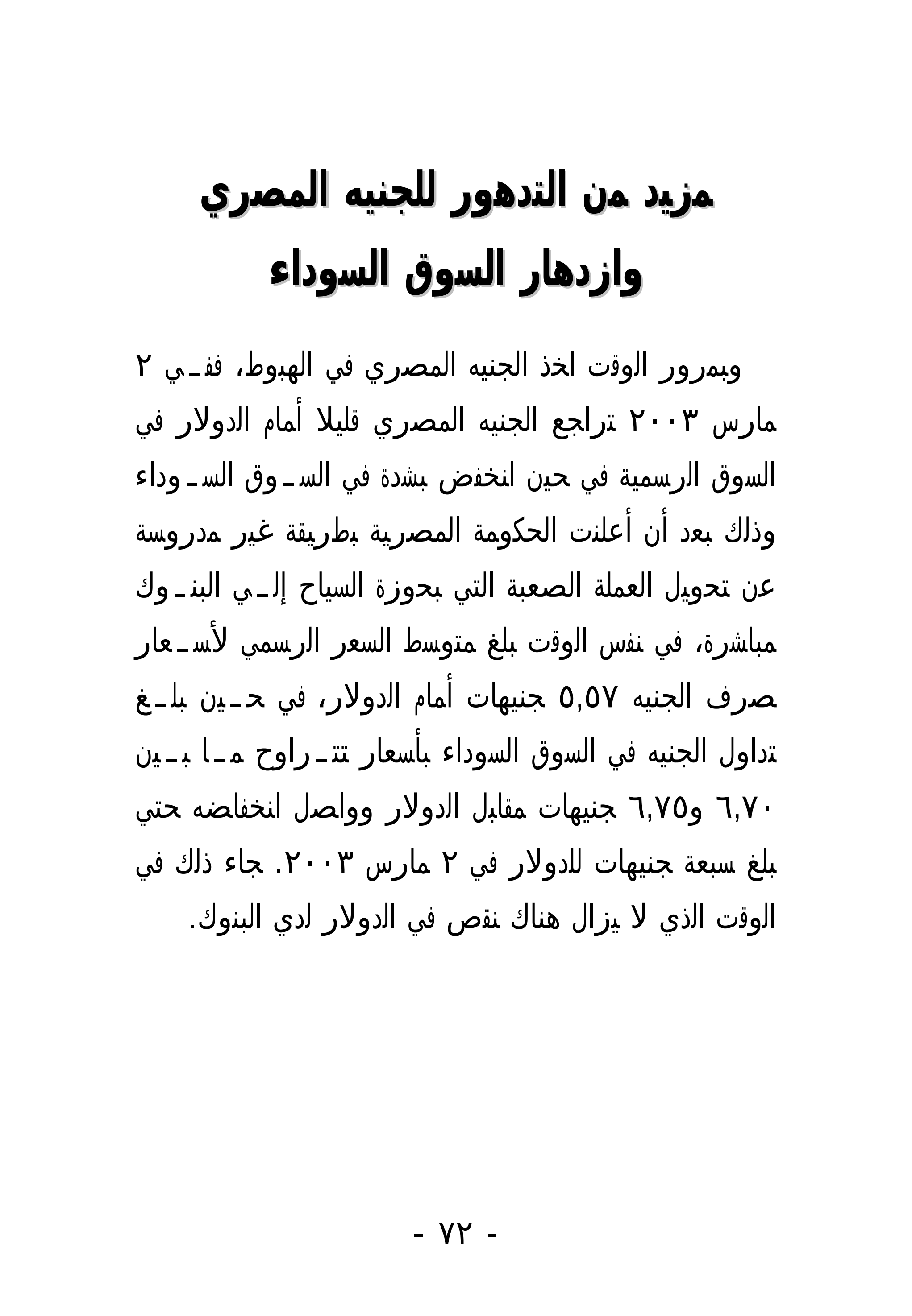
عام ٢٠٠٣



عودة السوق السوداء

في ٢٤ فبراير ٢٠٠٣ شهدت مصر تدهورا حادا في قيمة الجنيه المصري، وقد أكد العاملون بالسـوق المصـرفي أن تدهور قيمة الجنيه المصري فـي السـوق السـوداء يثيـر تساؤلات بشأن قرار تعويمه مؤخرا في مواجهـة اسـتمرار النقص الحاد في العملة الأجنبية بالبنوك، فقد بلغ سعر الجنيه المصري في السوق السوداء في ٢٤ فبرايـر ٢٠٠٣ نحـو ٦,٢٠ جنيهات مقابل الدولار وذلـك مقارنـة بنحـو ٥,٧٥ جنيهات في منتصف فبراير ٢٠٠٣. وبناء علي ذلك شـكك بعض خبراء الاقتصاد في السياسـة المصـرفية المصـرية وخاصة ما يتعلق بعمل الإدارة الرسمية الحكومية لاسـتقرار سعر الصرف، وقد جاء ذلك التشكيك بعد أن كـان متوسـط سعر الجنيه المصري نحو ٥,٥١ جنيهات للدولار دون تغيير عند سعر الإغلاق في يوم الأحد الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٠٣. في نفس الوقت أشار بعض المصـرفيين الـي أن أسـعار الصرف الأجنبي مستقرة ولكن هناك نقصا في النقد الأجنبي. وعلي الجانب الآخر أكد بعض المتعاملين بالسوق أن هنـاك

عدد من المضاربين الذين يتلاعبـون بالسـوق المصـرفي. وعلي ضوء تلك الأزمة رفضت بنوك القطاع العام الأربعـة الكبري بمصر بيع الدولارات مقابل جنيهات مصرية للعامـة من المواطنين، ولكنها شددت علي بيع بضـع مئـات مـن الدولارات لمن يحملون تأشيرة سفر صالحة وتـذكرة سـفر سارية فقط. في نفس الوقت أعلنت بنوك مصرية أخري أنها لن تبيع إلا شيكات سياحية ولن تقدم الـدولارات نقـدا وأن الأولوية لعملاء بنوكهم من الشركات.

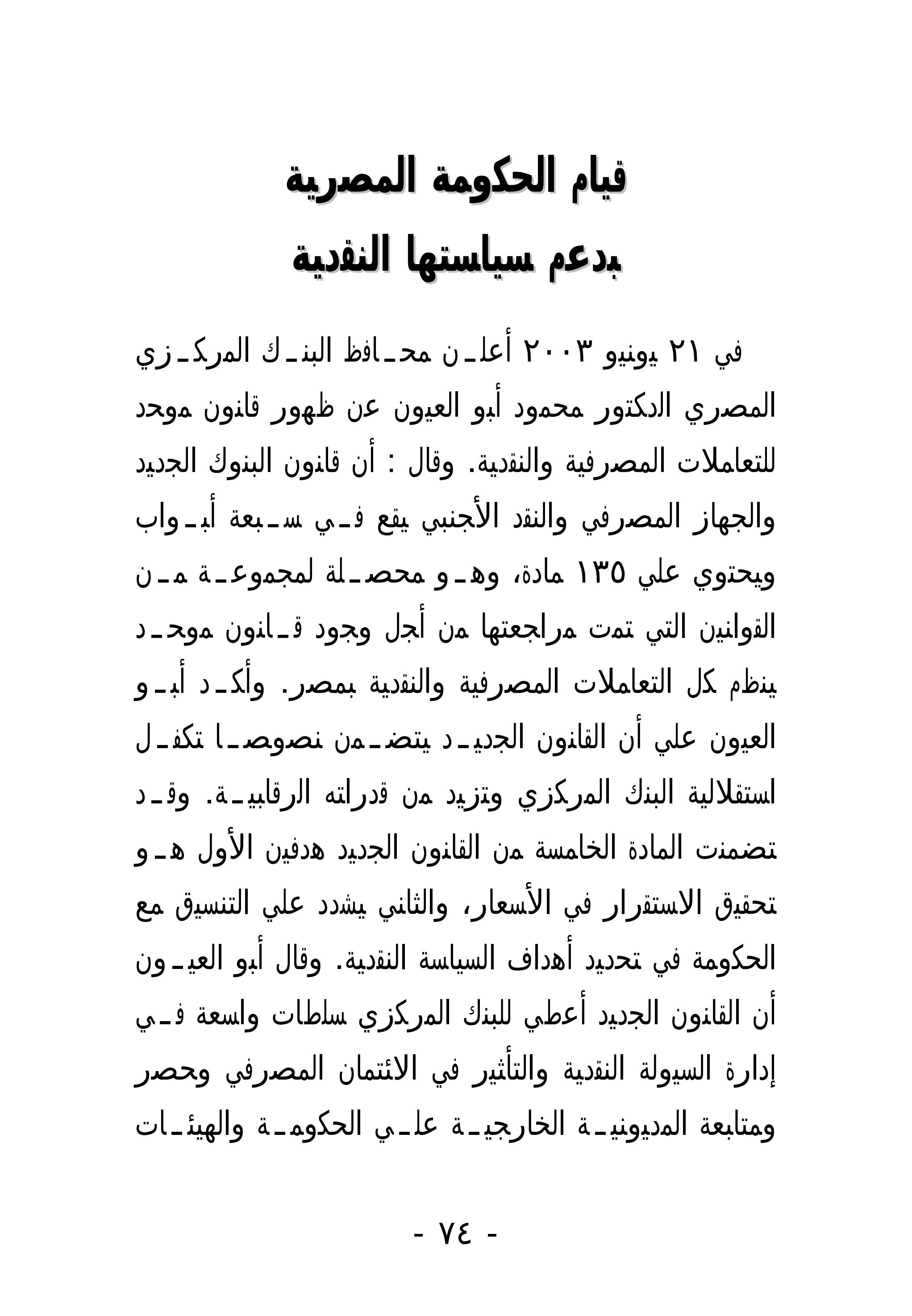


مزيد من التدهور للجنيه المصري وازدهار السوق السوداء

وبمرور الوقت اخذ الجنيه المصري في الهبوط، ففـي ٢ مارس ٢٠٠٣ تراجع الجنيه المصري قليلا أمام الدولار في السوق الرسمية في حين انخفض بشدة في السـوق السـوداء وذلك بعد أن أعلنت الحكومة المصرية بطريقة غير مدروسة عن تحويل العملة الصعبة التي بحوزة السياح إلـي البنـوك مباشرة، في نفس الوقت بلغ متوسط السعر الرسمي لأسـعار صرف الجنيه ٥,٥٧ جنيهات أمام الدولار، في حـين بلـغ تداول الجنيه في السوق السوداء بأسعار تتـراوح مـا بـين ٦,٧٠ و٦,٧٥ جنيهات مقابل الدولار وواصل انخفاضه حتي بلغ سبعة جنيهات للدولار في ٢ مارس ٢٠٠٣. جاء ذلك في الوقت الذي لا يزال هناك نقص في الدولار لدي البنوك.

عدم وجود شفافية
في تقديرات البنك المركزي

في ٥ مايو ٢٠٠٣ أعلن محافظ البنك المركزي المصري محمود أبو العيون أن الجنيه المصري الذي انخفض نحو ٢٠% مقابل الدولار الأميركي منذ تحرير أسعار الصرف في يناير ٢٠٠٣ أصبح الآن مقوما بأقل من قيمته. جاء ذلك في إشارة إلي التراجع الكبير الذي شهدته العملة المصرية أمام الدولار في الآونة الأخيرة. ولكن أبو العيون شدد علي أن سعر الصرف مبالغ فيه. وقال :أعتقد أن الجنيه المصري مقوم بالفعل بأقل من قيمته، ولكنه لم يتحدث بشفافية عن القيمة الحقيقية التي يعتقد أنها عادلة لسعر صرف الجنيه المصري أو متي قد يصل إلي هذا السعر الحقيقي (في ذلك الوقت " ٥ مايو ٢٠٠٣ كان يجري تداول الدولار رسميا عند سعر ٥,٩١ جنيهات في حين يتراوح السعر في السوق السوداء بين ٦,٢٠ و٦,٢٥ جنيهات). ولكن عاد محافظ البنك المركزي المصري ليشدد علي أن وضع مصر الخارجي قوي وذلك في إشارة الي أن احتياطيات النقد الأجنبي المصري بلغت ١٤,١٤٨ مليار دولار في مارس ٢٠٠٣ مقارنة بـ ١٤,٠٨ مليارا في يناير٢٠٠٣.



قيام الحكومة المصرية
بدعم سياستها النقدية

في ٢١ يونيو ٢٠٠٣ أعلـن محـافظ البنـك المركـزي المصري الدكتور محمود أبو العيون عن ظهور قانون موحد للتعاملات المصرفية والنقدية. وقال : أن قانون البنوك الجديد والجهاز المصرفي والنقد الأجنبي يقع فـي سـبعة أبـواب ويحتوي علي ١٣٥ مادة، وهـو محصـلة لمجموعـة مـن القوانين التي تمت مراجعتها من أجل وجود قـانون موحـد ينظم كل التعاملات المصرفية والنقدية بمصر. وأكـد أبـو العيون علي أن القانون الجديـد يتضـمن نصوصـا تكفـل استقلالية البنك المركزي وتزيد من قدراته الرقابيـة. وقـد تضمنت المادة الخامسة من القانون الجديد هدفين الأول هـو تحقيق الاستقرار في الأسعار، والثاني يشدد علي التنسيق مع الحكومة في تحديد أهداف السياسة النقدية. وقال أبو العيـون أن القانون الجديد أعطي للبنك المركزي سلطات واسعة فـي إدارة السيولة النقدية والتأثير في الائتمان المصرفي وحصر ومتابعة المديونيـة الخارجيـة علـي الحكومـة والهيئـات

الاقتصادية والخدميـة والقطـاع العـام والأعمـال العـام والخاص،اضافة الي إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي وتنظيم وادارة سوق الصرف الأجنبي والرقابة علي وحدات الجهاز المصرفي وإصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها والأشراف علي نظام المدفوعات القومي.

مصر تثبت سعر الدولار لاستيراد السلع الغذائية

وفي تطور غير مسبوق أصدرت الحكومة المصرية قرارا في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣ يتضمن تثبيت سعر الدولار عند ٥,٣٥ جنيهات وذلك لتمويل واردات السلع الغذائية الأساسية. وجاء هذا القرار في ظل نقص مخزون القمح المستخدم في إنتاج الدقيق (الطحين) الذي يستعمل في إنتاج الخبز الأبيض. صرح بذلك وزير الإعلام صفوت الشريف عقب اجتماع للحكومة. وقد لوحظ أن سعر الدولار الجديد أقل بكثير عن سعر صرف الدولار الذي بلغ في السوق السوداء نحو ٦,١٥ جنيهات وربما كان يزيد عن ذلك بقليل.

وقال وزير الإعلام الشريف أن الحكومة قررت في الاجتماع (وهو الرابع من نوعه في عشرة أيام) إعفاء السلع التموينية التي تشتريها الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، من الرسوم الجمركية.

خبراء الاقتصاد يحذرون
من تخلي مصر عن تعويم عملتها

ومع مزيد من تدهور العملة المصرية صرح بعض المصرفيين في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣ بالقاهرة أنهم يتعرضون لضغوط من جانب السلطات المصرية بغرض منعهم من تخفيض قيمة الجنيه المصري بدرجة كبيرة (أي بعدم ترك سعر الجنيه المصري ينخفض عن مستوي ٦,١٥ جنيهات للدولار)، وذلك علي الرغم من شكوي هؤلاء المصرفيون من إنه لم يعد بإمكانهم اجتذاب العملة الأجنبية للنظام المصرفي بالأسعار الراهنة(اي في ذلك الوقت). وفي هذا الصدد أعلن خبراء اقتصاديون أن تخلي القاهرة عن تعويم الجنيه المصري قد يهدد الاستثمارات الأجنبية الهامة بمصر ومن ثم سوف يضر بعملية النمو الاقتصادي المصري.

الصندوق الدولي يدعو إلي إصلاح تعويم الجنيه المصري

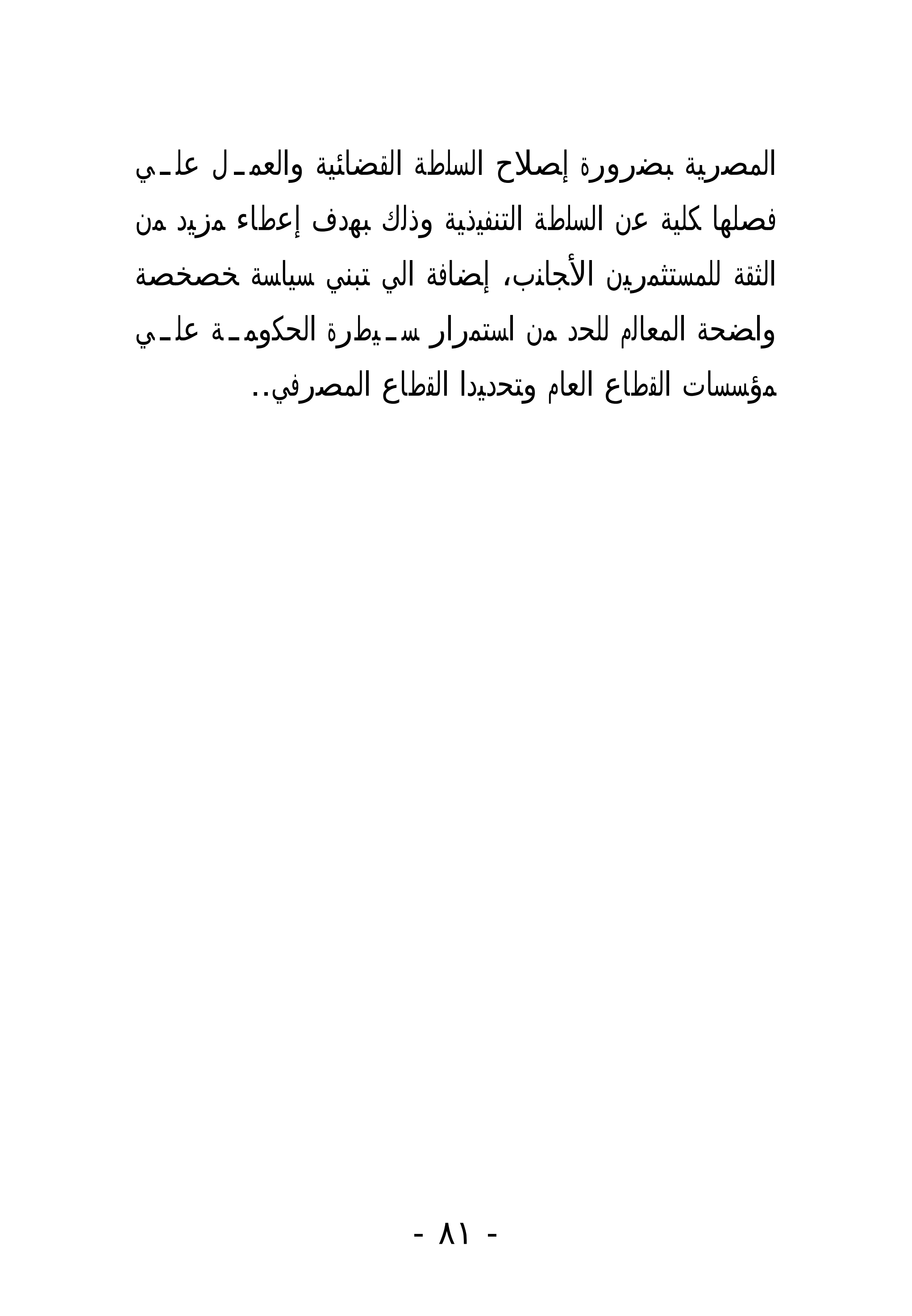
ولكن في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ طالب صندوق النقد الـدولي من مصر ضرورة تعويم الجنيه المصري إذا كانت الحكومة المصرية جادة في زيادة الثقة باقتصادها وجذب الاسـتثمار الأجنبي إليها. وقد أكد لودفيج سودرلنج الخبير الاقتصـادي المتخصص في شئون الشرق الأوسـط بصـندوق النقـد أن مصر بحاجة لأن تمضي قدما في تنفيذ إصلاحات أخري من بينها الخصخصة من أجل تشجيع النمو الاقتصادي، وشـدد علي ضرورة خصخصة القطاع العام الضخم من أجل خفض إنفاق الدولة وتشجيع النمو مشيرا إلي أن البنـوك المملوكـة للدولة والتي تعاني من ضخامة الديون المعدومة في سجلاتها يجب أن تكون الأولي علي قائمة المشاريع المعروضة للبيع. وأشار سودرلنج إلي أنه من الواضح أن قوي السوق ليسـت هي التي تحدد سعر الصرف الرسمي لأن السعر يدور حول ٦,١٥ جنيه للدولار منذ أواخر يوليو٢٠٠٣ علي الرغم مـن وجود أعداد كبيرة من طالبي النقد الأجنبي.

وشدد سودرلنج علي أن آثار ذلك ستؤدي الي الانخفاض في السعر الحقيقي للصرف مما يؤدي الي التراجع في قـدرة الصادرات المصرية علي المنافسة إلي جانب انخفاض الثقـة في الحكومة المصرية. وقال سـودرلنج إنـه إذا أصـبحت البنوك قادرة علي تحديد أسعار تنافسية للجنيه فإن الدولارات سوف تتدفق علي السوق الرسمية بدلا من السوق السـوداء. ورأي أنه في حال إنشاء سوق للدولار بين البنـوك بحيـث تكون البنوك ملزمة ببيع الدولار بالسعر الذي تحدده فان ذلك سوف يقضي علي السوق السوداء.

في نفس الوقت أكد سودرلنج أنه ليس لـدي مصـر مـا تخشاه من تعويم سعر الصرف لأن لديها مـا يكفـي مـن الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت ١٤,٨ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٣، كما استبعد أن يشهد الجنيه المصري انخفاضا كبيرا آخر إذا نفذ التعويم بشكل سليم.

واشنطن توقف محادثات المعونة الإضافية مع مصر وتطالب القاهرة بإصلاح اقتصادي حقيقي

في ٥ نـوفمبر ٢٠٠٣ أعلـن وكيـل وزارة الزراعـة الأميركية جي بي بن أن المحادثات الخاصة بشأن منح مصر أموالا إضافية كمعونة من صندوق الاسـتقرار الاقتصـادي وكيفية استخدامها قد توقفت في الوقـت الحـالي (يـذكر أن المسئول الأمريكي لم يحدد حجم تلك المعونة. والمعروف أن صندوق الاستقرار الاقتصادي قد منح مصر معونات كثيـرة لعدة سنوات تستخدم في مجالات واسعة بينها شراء أغذيـة أميركية). وقد أوضح عدد من المحللين الاقتصاديين ان سبب وقف المعونة يرجع الي عدم شفافية الحكومة المصرية فـي تبني سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي والتي يأتي فـي مقدمتها برامج الخصخصة والجمارك العالية وتحرير سـعر الصرف. جاء ذلك في الوقت الذي يطالب فيه صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة مـن الحكومـة



المصرية بضرورة إصلاح السلطة القضائية والعمـل علـي فصلها كلية عن السلطة التنفيذية وذلك بهدف إعطاء مزيد من الثقة للمستثمرين الأجانب، إضافة الي تبني سياسة خصخصة واضحة المعالم للحد من استمرار سـيطرة الحكومـة علـي مؤسسات القطاع العام وتحديدا القطاع المصرفي..

مصر تتجه الي صندوق النقد العربي لاقتراض ٢٤٤ مليون دولار كرد فعل علي وقف المعونة الأمريكية الإضافية

جاء تعليق المعونة الامريكية الإضافية لمصر علي غير المتوقع مما دفعها في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣ الي التوجه لصندوق النقد العربي وطلب الحصول منه علي قرضا ممتدا بقيمة ٢٤٤ مليون دولار. وقال بيان رسمي للصندوق الذي يتخذ من أبو ظبي مقرا له أن محافظ البنك المركزي المصري فاروق العقدة ورئيس مجلس إدارة الصندوق جاسم المناعي وقعا اتفاقية القرض في القاهرة بحضور رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد.

وشدد البيان علي أن القرض سيساعد السلطات المصرية علي تنفيذ خططها الإصـلاحية التـي تتضـمن مجموعـة إجراءات تستهدف تطوير السياسة النقدية وتحسين كفاءتهـا وإحداث المزيد من الإصلاح والتطوير للجهـاز المصـرفي وتحسين وتعزيز وضع المالية العامة، علاوة علـي إدخـال مزيد من الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية.

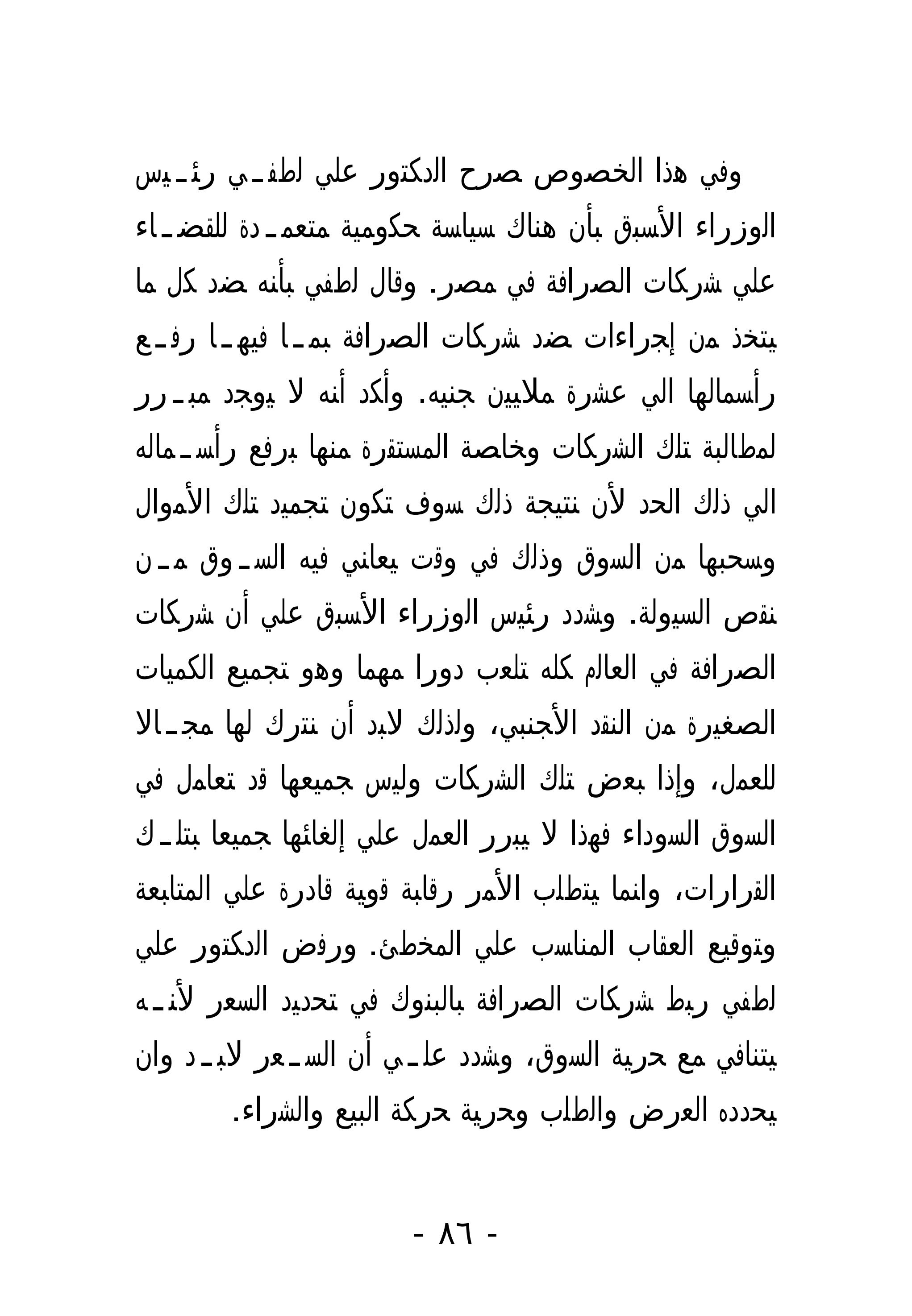
جاء ذلك في إشارة الي تجميد واشنطن للقرض الإضافي الذي كان من المقرر ان تحصل عليه مصر. (ويذكر في هذا الخصوص ان عدد القروض التي حصلت عليها مصر مـن صندوق النقد العربي بما فيها القرض الجديد قد بلـغ نحـو تسعة قروض بقيمة إجمالية ٧٥١ مليون دولار).

الفصل الخامس

عام ٢٠٠٤ عام الضغوط الدولية
علي الحكومة المصرية
من أجل وقف المراوغة
وإجراء إصلاح اقتصادي حقيقي

الاشتباك بين شركات الصرافة المصرية وقانون البنوك الجديد

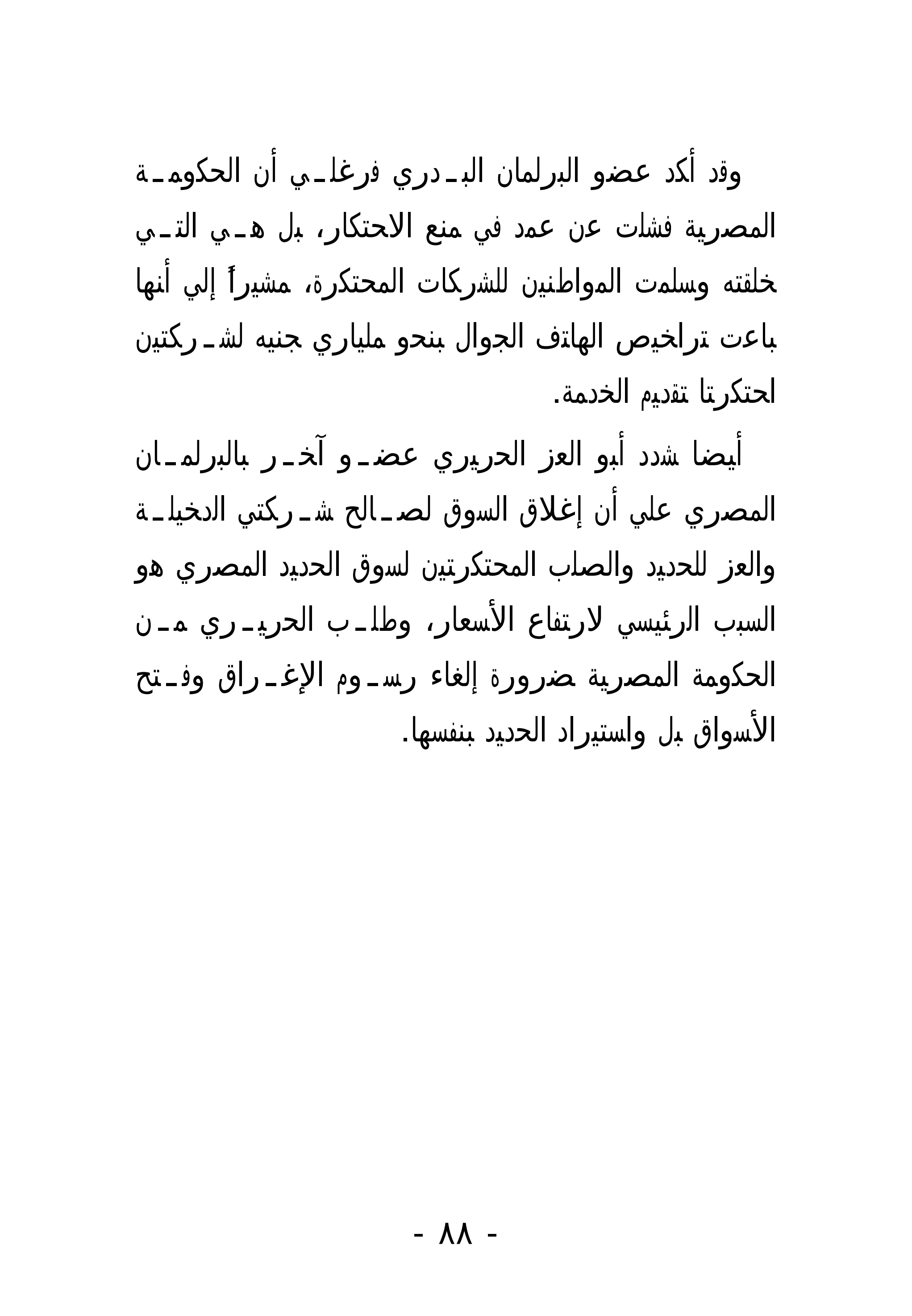
جاء قانون البنوك الجديد الذي أقرتـه الحكومـة بمثابـة صدمة حقيقية لشركات الصرافة وذلك عندما وضعت شرطا جوهريا لمواصلة عمل شركات الصـرافة داخـل السـوق المصرفي ألا وهو تحديد مبلغ عشرة ملايين جنيه كرأسـمال لأي شركة صرافة لمواصلة عملها بالسوق. لقـد أدي ذلـك القرار الي توقف عدد كبير من شركات الصرافة عن العمل، وهو ما دفع تلك الشركات الـي مطالبـة البنـك المركـزي بضرورة إلغاء هذا الشرط. ومع ذلك فقد قام البنك المركزي بزيادة فترة المهلة الممنوحة لشـركات الصـرافة لتوفيـق أوضاعها لتصبح ستة شـهور، ولكـن شـركات الصـرافة رفضت ذلك الحل باعتباره حلا ضعيفا.



وفي هذا الخصوص صرح الدكتور علي لطفـي رئـيس الوزراء الأسبق بأن هناك سياسة حكومية متعمـدة للقضـاء علي شركات الصرافة في مصر. وقال لطفي بأنه ضد كل ما يتخذ من إجراءات ضد شركات الصرافة بمـا فيهـا رفـع رأسمالها الي عشرة ملايين جنيه. وأكد أنه لا يوجد مبـرر لمطالبة تلك الشركات وخاصة المستقرة منها برفع رأسـماله الي ذلك الحد لأن نتيجة ذلك سوف تكون تجميد تلك الأموال وسحبها من السوق وذلك في وقت يعاني فيه السـوق مـن نقص السيولة. وشدد رئيس الوزراء الأسبق علي أن شركات الصرافة في العالم كله تلعب دورا مهما وهو تجميع الكميات الصغيرة من النقد الأجنبي، ولذلك لابد أن نترك لها مجـالا للعمل، وإذا بعض تلك الشركات وليس جميعها قد تعامل في السوق السوداء فهذا لا يبرر العمل علي إلغائها جميعا بتلـك القرارات، وانما يتطلب الأمر رقابة قوية قادرة علي المتابعة وتوقيع العقاب المناسب علي المخطئ. ورفض الدكتور علي لطفي ربط شركات الصرافة بالبنوك في تحديد السعر لأنـه يتنافي مع حرية السوق، وشدد علـي أن السـعر لابـد وان يحدده العرض والطلب وحرية حركة البيع والشراء.

ظاهرة الاحتكار وراء ارتفاع الأسعار وخفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار

في ٢٠ يناير ٢٠٠٤ أعلن عدد كبير من نواب البرلمـان المصري أن ارتفاع أسعار كثيـر مـن السـلع والخـدمات المصرية يرجع إلي الممارسات الاحتكارية للشركات الكبيرة وفشل الحكومة في إصدار تشريعات تحـد مـن الاحتكـار وتعمل علي حماية المستهلك. ويـذكر أن قطاعـات عديـدة شهدت ارتفاعـا فـي الأسـعار لاسـيما قطاعـات السـلع الاستفزازية، بالإضافة الي الهاتف الجوال والحديد والصـلب والأسمنت. وفي هذا الصدد يؤكد خبراء الاقتصاد أن رجـال الأعمال هم الفئة المسئولة عن أزمة الدولار لأنهم يملكـون الدولار والعملة المحلية وهم المستفيدون في نفس الوقت من رفع أسعار السلع خاصة وان هناك عدد من رجال الأعمـال يحاولون الضغط علي الحكومـة لتحريـك سـعر الجنيـه المصري.



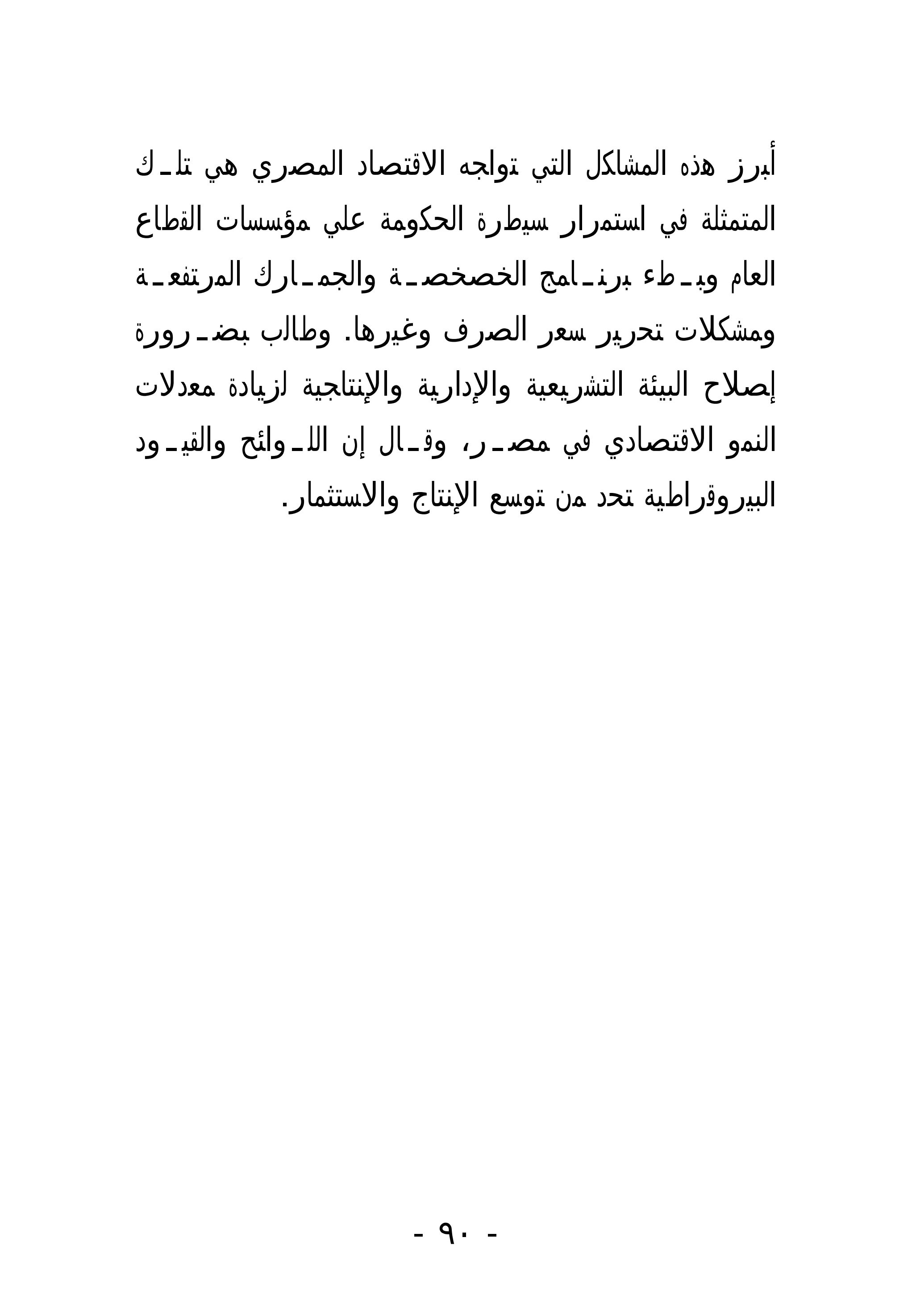
وقد أكد عضو البرلمان البدري فرغلي أن الحكومة المصرية فشلت عن عمد في منع الاحتكار، بل هي التي خلقته وسلمت المواطنين للشركات المحتكرة، مشيراً إلي أنها باعت تراخيص الهاتف الجوال بنحو مليار جنيه لشركتين احتكرتا تقديم الخدمة.

أيضا شدد أبو العز الحريري عضو آخر بالبرلمان المصري علي أن إغلاق السوق لصالح شركتي الدخيلة والعز للحديد والصلب المحتكرتين لسوق الحديد المصري هو السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار، وطالب الحريري من الحكومة المصرية ضرورة إلغاء رسوم الإغراق وفتح الأسواق بل واستيراد الحديد بنفسها.



واشنطن تدعو القاهرة لمزيد من الإصلاح الاقتصادي قبل التوقيع علي اتفاقية التجارة الحرة

في ١١ مارس ٢٠٠٤ أعلـن وكيـل وزارة الخارجيـة الأميركية لشؤون الاقتصاد والزراعة والأعمال آلان لارسون أن القاهرة اتخذت خطوات غير موفقة علي طريق الإصلاح الاقتصادي مما يشكك في استعدادها للتفاوض علـي اتفاقيـة للتجارة الحرة مع واشنطن. وأضاف لارسـون فـي جلسـة لمجلس الشيوخ الامريكي بشأن السياسة التجارية الأميركيـة في الشرق الأوسط أن الاتجاه العام نحو مصر يكـاد يكـون إيجابيا. ولكنه أوضح أن هناك قائمة طويلة مـن المطالـب الإصلاحية التي يجب علـي القـاهرة تصـحيحها. وعبـر لارسون عن اعتقاده بأن مصر قد رضخت لضـغوط قويـة جدا من الاتحاد الأوروبي للانسحاب من قضية المحاصـيل المعدلة وراثيا، مشيرا إلي خيبة أمل واشنطن للتحـول فـي موقف الحكومة المصرية بهذا الشأن. وشدد لارسون علي أن



أبرز هذه المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري هي تلـك المتمثلة في استمرار سيطرة الحكومة علي مؤسسات القطاع العام وبـطء برنـامج الخصخصـة والجمـارك المرتفعـة ومشكلات تحرير سعر الصرف وغيرها. وطالب بضـرورة إصلاح البيئة التشريعية والإدارية والإنتاجية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصـر، وقـال إن اللـوائح والقيـود البيروقراطية تحد من توسع الإنتاج والاستثمار.

الحكومة المصرية تقر ميزانية بعجز ٦ مليارات دولار

وفي ٢٢ مارس ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة المصـرية عـن ارتفاع حجم العجز في مشروع الميزانية التي أقرتها الحكومة المصرية للسنة الماليـة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بحضـور الـرئيس المصري حسني مبارك حيث بلغ صافي العجز ٣٧,٤ مليار جنيه. وقد قدر ذلك العجـز بنحـو سـتة مليـارات دولار، وبررت الحكومة المصرية وجود العجز بأنه راجع الي زيادة دعم السلع التموينية للفقراء. وقد أكد وزير الإعلام المصري صفوت الشريف أن ذلك العجز في الميزانية لا يمثل سـوي ٧,٥% من إجمالي الناتج المحلي. في نفس الوقت شدد عـدد من الخبراء الاقتصاديين علي أن عجز الميزانية قد يؤدي إلي إبعاد المستثمرين عن الاستثمار في مصر بسـبب ارتفـاع أسعار الفائدة مقارنة بالمعايير الدولية، وهو ما يؤكـد عـدم التزام الحكومة المصرية بالانضباط في عمليـة الإصـلاح الاقتصادي. ويذكر أن التقرير الصادر عن البنـك الـدولي حول مصر قد أشار الي أن العجز النقـدي والـدين العـام

المتفاقم في مصر قد أديا إلي إحداث نوع مـن القلـق لـدي المستثمرين والمقرضين المحليين والأجانب وهو ما أثر علي الفائدة والتضخم بمصر.

في نفس الوقت صرح الدكتور بهاء الدين علـي هـلال الأستاذ بجامعة المنوفية أن ثمة حاجة ملحة لتعديل الدسـتور المصري ليتلاءم مع القوانين الجديدة، وذكـر أن الدسـتور المصري ينص علي أن مصر يحكمها نظام اشـتراكي فـي الوقت الذي تنص فيه القوانين الجديدة علي الاقتصاد الحـر والمنافسة (وهو ما يثير السخرية).



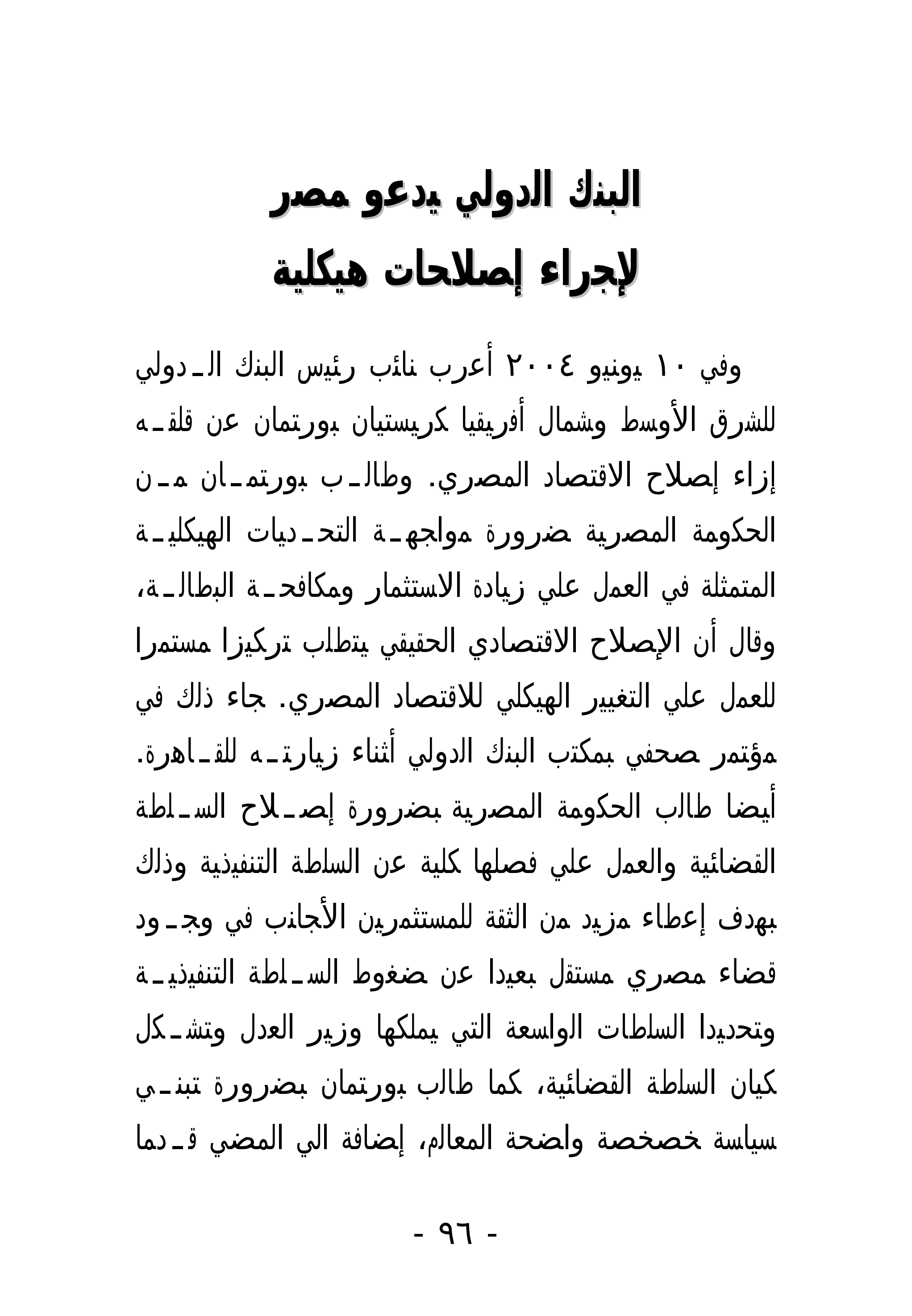
ارتفاع معدلات الركود الاقتصادي وتراجع الطلب علي الدولار

قبل نهاية شهر مارس ٢٠٠٤ شهدت الأسـواق المصـرية تراجعا في الطلب علي الدولار نتيجـة الركـود الاقتصـادي، بالإضافة الي قيام رئيس البنك المركزي الجديد فـاروق العقـدة باتباع سياسة عدم الإعلان عن ضـخ كميـات مـن الـدولار الأمريكي الي السوق لفتح اعتمادات الاستيراد بالبنوك المصرية. ويذكر أن الركود الاقتصادي في ذلك الوقت ساهم بشكل كبيـر في الحد من الاستيراد والذي أدي بالتبعية الي تحجيم الطلب علي جمع الدولار. وقد صـرح مصـطفي زكـي رئـيس شـعبة المستوردين بأن حجم الاستيراد خلال الفترة مـن مـايو ٢٠٠٣ وحتي فبراير ٢٠٠٤ قد تراجع بشكل ملحوظ بسـبب ارتفـاع العملات الأوربية وخاصة اليورو والجنيـه الإسـترليني أمـام الدولار الأمريكي الذي يرتبط به الجنيه المصري. وشدد زكـي علي أن ذلك التراجع جاء نتيجة التزام البنوك المصـرية بفـتح اعتمادات الاستيراد حسب الأولوية للسلع الاستراتيجية مثل القمح والذرة والزيت والسلع الوسيطة التي تمثل في معظمها مكونـات وخامات إنتاجية. وقد توقع مصـطفي زكـي تراجـع فـاتورة الواردات للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الي ١٢ مليار دولار.

مجلس الشعب المصري يفرض رسوما جديدة وسط استنكار شعبي

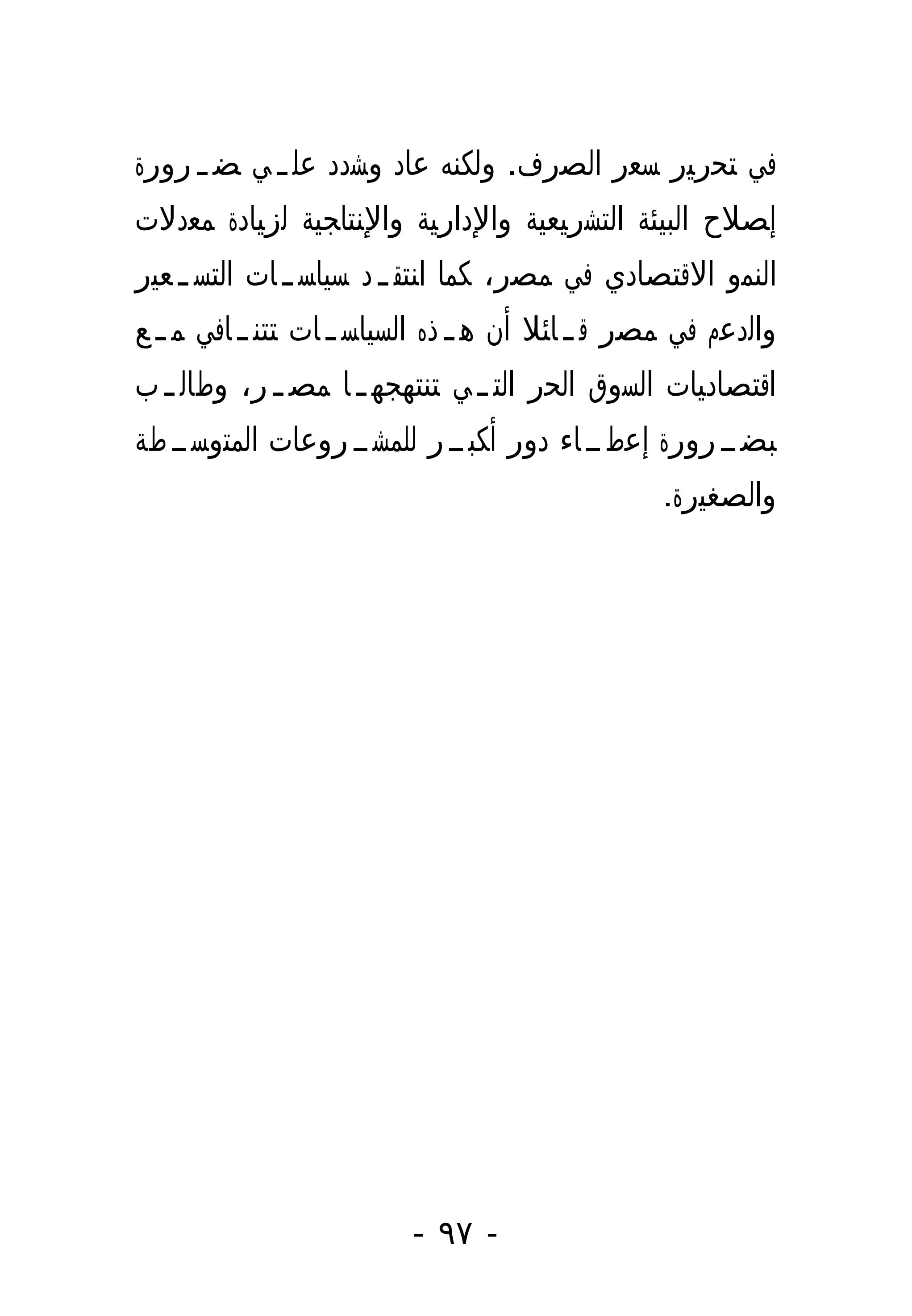
علي الرغم من الضغوط الامريكية والاتحاد الاوربي علي الحكومة المصرية بضرورة فتح أسواقها وتطبيق سياسة إصلاح اقتصادي حقيقي وتحرير سعر الصرف بشفافية إلا أن البرلمان المصري أقر في ١٩ مايو ٢٠٠٤ تشريعات جديدة تفرض بموجبها رسوما جديدة علي السلع المتواجدة بالأسواق المصرية. ويذكر أن التشريعات القانونية الجديدة أقرت بزيادة ضريبة المبيعات علي المطاعم وشركات النقل السياحي إلي ١٠% وزيادة الضريبة علي خدمات الهاتف المحمول المدفوعة مقدما وبنظام الاشتراك إلي ١٥% بينما زادت ضريبة مغادرة البلاد من خمسة جنيهات إلي ٥٠ جنيها (وهو ما أحدث ردود فعل مستهجنة من قبل السائحين الأجانب ضد الحكومة). أيضا تضمنت تلك التشريعات زيادة في أسعار تذاكر السفر الجوي الدولي وذلك برفع الحد الأقصي لرسم التنمية إلي ٣٠٠ جنيه. في نفس الوقت أضيفت ضريبة جديدة بنسبة ٣% علي السعر النهائي

للسيارات المجمعة محليا والمستوردة مـن الخـارج التـي تتراوح سعات محركاتهـا بـين ١٠٠٠ و١٥٩٩ سـنتيمترا مكعبا، إلي جانب ضرائب المبيعـات والرسـوم الجمركيـة السابقة. كما ذكر أن الضـريبة الجديـدة سـتبدأ مـن ٥% للسيارات التي تصل سعة محركاتهـا بـين ١٦٠٠ و١٩٩٩ سنتيمترا مكعبا وسترتفع إلي ٨,٥% لما يزيد علـي ذلـك. جاءت رسوم الضرائب الجديدة وسط غليان شعبي والتنديـد بشعارات ضد الحكومـة كـان ابسـطها حكومـة الجبايـة المصرية.



البنك الدولي يدعو مصر لإجراء إصلاحات هيكلية

وفي ١٠ يونيو ٢٠٠٤ أعرب نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا كريستيان بورتمان عن قلقه إزاء إصلاح الاقتصاد المصري. وطالب بورتمان من الحكومة المصرية ضرورة مواجهة التحديات الهيكلية المتمثلة في العمل علي زيادة الاستثمار ومكافحة البطالة، وقال أن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي يتطلب تركيزا مستمرا للعمل علي التغيير الهيكلي للاقتصاد المصري. جاء ذلك في مؤتمر صحفي بمكتب البنك الدولي أثناء زيارته للقاهرة. أيضا طالب الحكومة المصرية بضرورة إصلاح السلطة القضائية والعمل علي فصلها كلية عن السلطة التنفيذية وذلك بهدف إعطاء مزيد من الثقة للمستثمرين الأجانب في وجود قضاء مصري مستقل بعيدا عن ضغوط السلطة التنفيذية وتحديدا السلطات الواسعة التي يملكها وزير العدل وتشكل كيان السلطة القضائية، كما طالب بورتمان بضرورة تبني سياسة خصخصة واضحة المعالم، إضافة الي المضي قدما



في تحرير سعر الصرف. ولكنه عاد وشدد علـي ضـرورة إصلاح البيئة التشريعية والإدارية والإنتاجية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر، كما انتقـد سياسـات التسـعير والدعم في مصر قـائلا أن هـذه السياسـات تتنـافي مـع اقتصاديات السوق الحر التـي تنتهجهـا مصـر، وطالـب بضـرورة إعطـاء دور أكبـر للمشـروعات المتوسـطة والصغيرة.

صندوق النقد الدولي يطالب مصر بإلغاء السوق السوداء للعملة وتحرير سعر الصرف

وفي ٢ أكتوبر ٢٠٠٤ طالب صندوق النقد الدولي من خلال مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد المصري بضرورة قيام الحكومة المصرية بتطبيق سعر صرف موحد ومرن من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي والعمل علي تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري عن طريق إصلاح القضاء المصري وفصل سلطته تماما عن السلطة التنفيذية. وشدد الصندوق علي أن سياسات الحكومة المصرية في دعم تعويم الجنيه المصري لم تكن فعالة بالكامل وهو ما أدي إلي وجود سوق سوداء راسخة للصرف الأجنبي في مصر. كما طالب صندوق النقد بضرورة إجراء إصلاحات حقيقية وشفافة من أجل تدعيم البنك المركزي المصري وضرورة جعله مؤسسة مستقلة بحيث يصبح قادرا علي المحافظة لمعدل تضخم منخفض ومستقر، اضافة الي ضرورة قيام البنك المركزي بتطبيق حدود تمويل الميزانية المنصوص عليها في التشريع المصرفي الأخير وتحسين التعاون مع وزارة المالية.

في نفس الوقت أكد مصـرفيون واقتصـاديون أن سـعر صرف الجنيه المصري محكوم وليس حرا بالكامل، وشـدد هؤلاء علي أن أبرز هذه المشاكل التي يواجههـا الاقتصـاد المصري تتمثل في استمرار سيطرة الحكومة علي مؤسسات القطاع العام وبطء تنفيذ برنامج الخصخصة وعدم التحريـر الحقيقي لسعر الصرف.

الحكومة المصرية تعتزم خفض الضرائب والرئيس المصري مبارك توسيع الانفتاح الاقتصادي والخصخصة

ومع تزايد الضغوط الامريكية والاتحاد الاوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي الحكومة المصرية من اجل الشفافية في الإصلاح الاقتصادي اضطرت القاهرة الي الإعلان في ٥ أكتوبر ٢٠٠٤ عن مقترحات لتخفيض الضرائب علي الدخل والشركات في معظم المؤسسات المصرية وذلك في إطار خطوة جديدة نحو الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الخصوص أفاد وزير المالية المصري يوسف بطرس غالي بأن المقترحات الإصلاحية الجديدة سوف تجعل أعلي معدل لضرائب الدخل والشركات لا يتجاوز نسبة ٢٠% وهو ما قد يكلف الحكومة ما بين ٣,٥ و ٣,٦ مليارات جنيه (٥٧٠ مليون دولار). وأوضح الوزير المصري في المؤتمر السنوي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم أن الميزانية ستعوض هذا المبلغ خلال ثلاثة أعوام تقريبا عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي.

ويذكر أن هذه التخفيضات الضريبية جاءت بعد اقتراحات بتخفيضات في الرسوم الجمركية وإحياء برنامج الخصخصة الذي توقف منذ التسعينيات من القرن الماضي.

وفي نفس اليوم (٥ أكتوبر ٢٠٠٤) أعلن الرئيس المصري حسني مبارك أمـام المـؤتمر السـنوي للحـزب الـوطني الديمقراطي الحاكم أن مشروعي تقليص الضـرائب وخفـض الرسوم الجمركية سيعرضان فـي الـدورة المقبلـة لمجلـس الشعب(البرلمان). وأوضح الـرئيس المصـري أن الرؤيـة الجديدة التي طرحها الحزب والحكومة للإصـلاح الضـريبي ستعمد إلي رفع مستوي المعيشة للفرد والأسـرة وسـيترتب عليها إتاحة موارد إضافية تبلغ ملياري جنيه لمؤسسات القطاع الخاص لكي تسهم في دفع الاستثمار والإنتاج وإتاحة فـرص عمل جديدة. وأضاف أن هذا الإصلاح سيسهم أيضا في توفير مليارين إضافيين من الجنيهات للقطاع العائلي تحقـق زيـادة مباشرة في دخل الأسرة المصرية وتنشط من حركة الأسواق.

لكن علي الجانب الآخر لم يشهد الشارع المصري سـوي حدوث اضطرابات شعبية غاضبة بسبب إقدام الحكومة علي زيادة سعر السولار بنسبة ٥٠% وهي السلعة التـي تمـس الشرائح المتوسطة والفقيرة بشكل مباشر.

مصر تتجه لإلغاء القيود
علي صرف الدولار

ونظرا لأن تلك الاقتراحات المصرية الخاصة بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لم تكن كافية ومقنعة للمؤسسات الدولية التي تشدد علي تحرير سعر الصرف فان الحكومة المصرية اضطرت الي الاستجابة لهذه الضغوط الخارجية، وعليه فقد بدأت بنوك القاهرة في إنشاء سوقا للتعاملات بالدولار في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤. وقد اعتبرت تلك الخطوة بداية التخلص من القيود علي تعاملات سعر الصرف الأجنبي. كما اعتبر بعض المصرفيون تلك الخطوة بداية تجربة تتيح للبنوك التعامل بالدولارات مع بنوك أخري بهدف تلبية حاجات الاستيراد لعملائها بشكل أساسي، وبيع العملات لغير عملائها أيضا. في نفس الوقت طالب صندوق النقد بمعالجة حالة الغموض التي تعتري تحرير سعر الصرف حتي تكون هناك شفافية ومصداقية في الحكومة المصرية. أيضا طالب البنك بضرورة إصلاح البيئة التشريعية والإدارية والإنتاجية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في

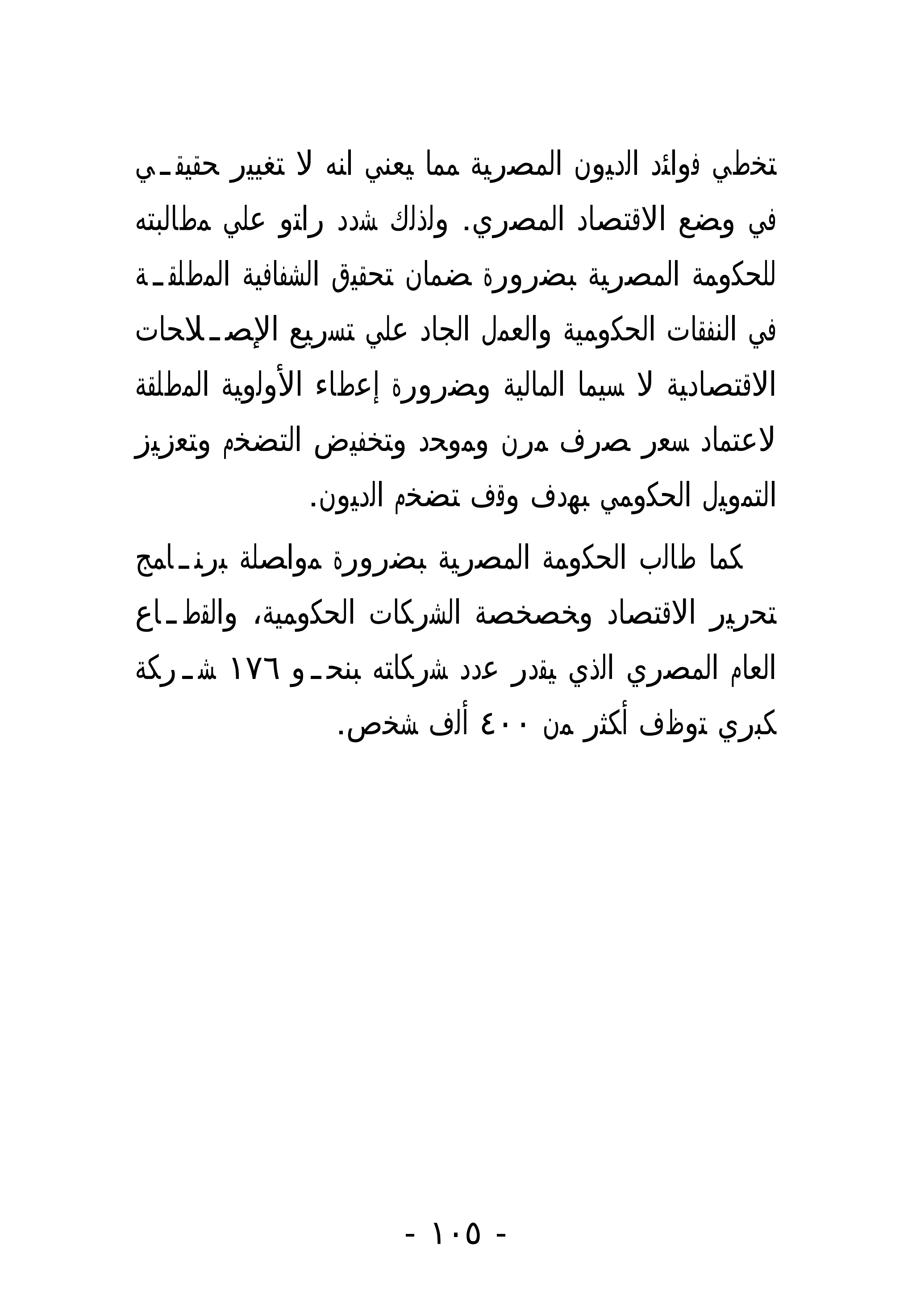
مصر، وأوضح البنك أن اللوائح والقيود البيروقراطية تحـد من توسع الإنتاج والاستثمار وشدد علي ضرورة إنهاء تلـك القيود التي تتنافي مع تحرير الاقتصاد المصري.

في نفس الوقت طالب بهاء الدين علـي هـلال الأسـتاذ بجامعة المنوفية أن ثمة حاجة ملحة لتعديل الدستور المصري ليتلاءم مع الإصلاح الاقتصادي، وذكر أن الدسـتور يـنص علي أن مصر يحكمها نظام اشتراكي في الوقت الذي تـنص فيه القوانين الجديدة علي الاقتصاد الحر والمنافسة.

صندوق النقد يطالب مصر بتسديد ديونها الخارجية والشفافية في الإصلاحات المالية

في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤ أعلن المدير العام لصندوق النقـد الدولي رودريجو راتو أنه أبلغ الرئيس المصـري حسـني مبارك بضرورة تسديد ديون مصر الخارجية التي تقدر بنحو ٢٨,٧ مليار دولار حتي عام ٢٠٠٣ جاء ذلـك بعـد لقائـه بالرئيس المصري أثناء زيارته للقاهرة.

ودعا راتو الحكومة المصرية إلي التحرك بسرعة لتقليص العجز في الميزانية الذي يتقدم بوتيرة أسرع مـن إجمـالي الناتج الداخلي إضافة إلي ضرورة تحقيق إصلاحات ضريبية وتنفيذ برنـامج الخصخصـة فـي إطـار مـن الشـفافية الحقيقية.(يذكر أن العجز في الميزانية المصرية عن السـنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي بدأت في يوليو ٢٠٠٤ قدر بنحو ٨,٤ مليارات دولار مع توقع أن تبلغ نسبة النمـو السـنوي حوالي خمسة ونصف بالمائة وهو معدل لا يساعد مطلقا علي



تخطي فوائد الديون المصرية مما يعني انه لا تغيير حقيقـي في وضع الاقتصاد المصري. ولذلك شدد راتو علي مطالبته للحكومة المصرية بضرورة ضمان تحقيق الشفافية المطلقـة في النفقات الحكومية والعمل الجاد علي تسريع الإصـلاحات الاقتصادية لا سيما المالية وضرورة إعطاء الأولوية المطلقة لاعتماد سعر صرف مرن وموحد وتخفيض التضخم وتعزيز التمويل الحكومي بهدف وقف تضخم الديون.

كما طالب الحكومة المصرية بضرورة مواصلة برنـامج تحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات الحكومية، والقطـاع العام المصري الذي يقدر عدد شركاته بنحـو ١٧٦ شـركة كبري توظف أكثر من ٤٠٠ ألف شخص.

مصر تلغي قرار بيع النقد الأجنبي للبنوك

وفي ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤ أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه أنه تقرر إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقـم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بتنظيم التصرف في بعض موارد النقد الأجنبي، جاء ذلك بعد يوم من نشر الصحف المحلية أن محكمة القضاء الإداري المصري ألغت هذا القرار. وأشـار البيان الي أن قرار الحكومة سوف ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، لكن البيان لم يحـدد متي سينشر القرار الحكومي.(ويـذكر أن قـرار الحكومـة السابق كان يلزم الشركات ببيع ٧٥% من عائداتها من النقـد الأجنبي للبنوك في غضون أسبوع من ورودها) وهو ما كان يعد من القيود المقيدة للإصلاح الاقتصادي.

واشنطن تفرض رقابة أمريكية علي المنح المقدمة للقاهرة لتشككها في أجهزة الرقابة المصرية

وقبل نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ كشف الكونجرس الأمريكي عن إعادة النظر في بنود اتفاقية المنحة الخاصة للتحويل النقدي التي وقعت بالقاهرة في ٣ يونيو ٢٠٠٤. فقد أشارت المادة (٧) بالاتفاقية بأنه لا يجوز استخدام مبلغ المنحة في تمويل استيراد سلع محظورة تشمل معدات للأغراض العسكرية أو شبه العسكرية أو معدات المراقبة وكذلك معدات الإجهاض والسلع الترفيهية ومعدات المقامرة وغيرها من السلع الترفيهية. كما لا يجوز استخدام متحصلات المنحة في تغطية خدمات الديون التي تنشأ عن تمويل السلع المحظورة (التي سبق الإشارة إليها). جاء ذلك التمسك الأمريكي بسلطة الرقابة علي صرف أموال المنح الأمريكية نتيجة لعدم ثقة الإدارة الأمريكية في سلطات الرقابة المصرية من جهة وعدم مصداقية الحكومة المصرية في تطبيق سياسة

الإصلاح الاقتصادي بداية من تحرير سعر الصرف وحتـي الخصخصة التي أعلنت عنها والتي كان مـن أهـم بنودهـا القضاء علي الفساد في القطاع الحكـومي والعـام وقطـاع الأعمال، ولكن لم يحدث أي تطور وانما زاد تفشي الفساد في كافة القطاعات المصرية دون أي إجراء إيجابي للحد منه.

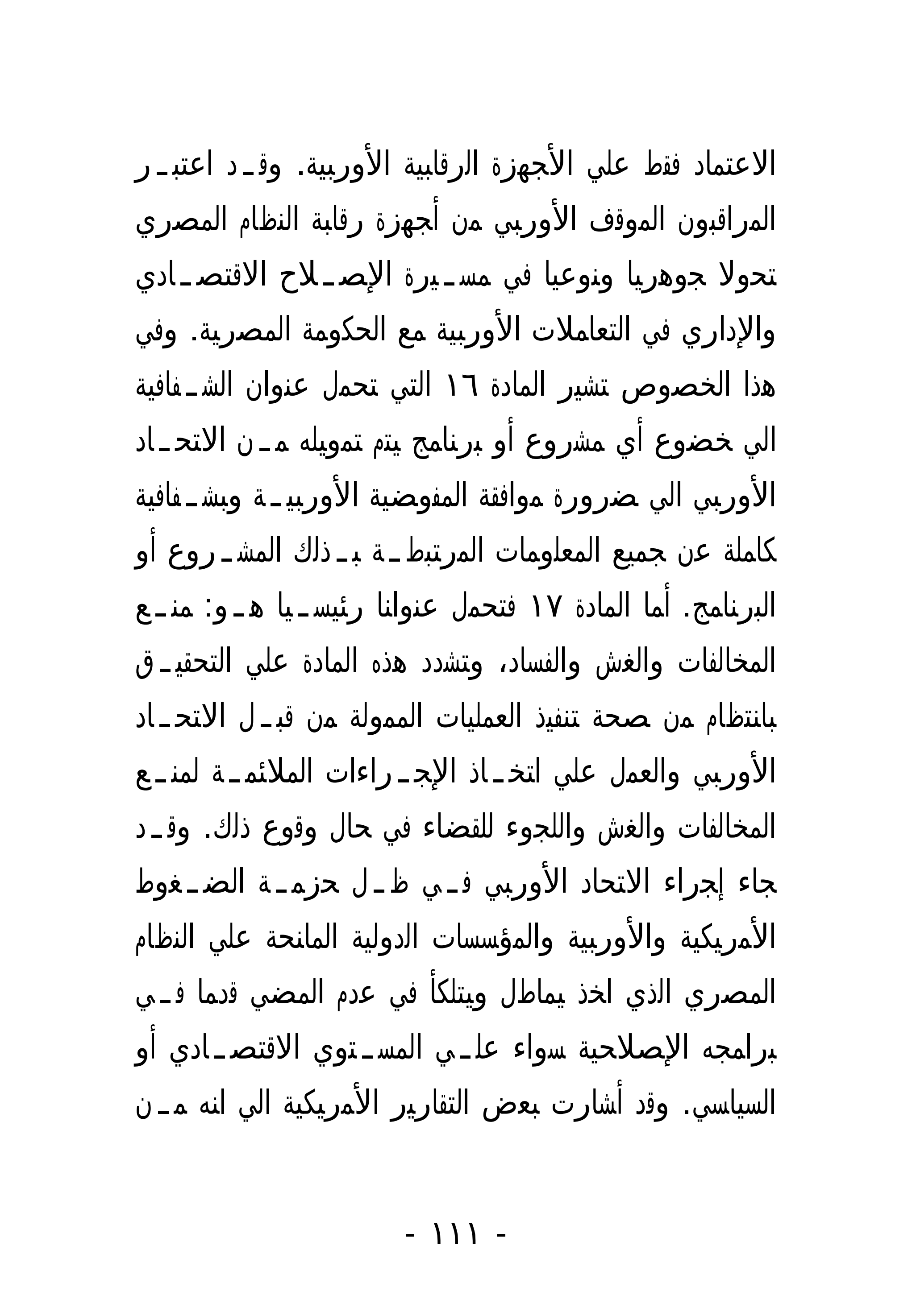
الفصل السادس

عام ٢٠٠٥

واشنطن والاتحاد الأوربي
يضغطان بورقتي حقوق الإنسان
والإصلاح السياسي
والقاهرة تراوغ في سعيها
للإصلاح الاقتصادي

الاتحاد الأوربي يعلن عن نقل صلاحيات مكافحة الفساد من الأجهزة المصرية الي جهاز رقابي أوربي تحت اسم مكافحة الاحتيال

في ١٣ يناير ٢٠٠٥ كشفت الجريدة الرسمية المصـرية في عددها الثاني لعام ٢٠٠٥ تحت عنـوان (قـرار رئـيس الجمهورية رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة علي اتفاق التمويل وملاحقه، والخاص ببرنامج تعزيـز التجـارة بـين الحكومة المصرية والجماعة الأوربية، والموقع بتـاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٤ ويقضي بمنح مصر ستة ملايين يورو لاصلاح الجمارك) كشفت الآتي: نقل صلاحيات مكافحة الفساد مـن الأجهزة المصرية الي جهاز رقابي أوربي يحمل اسم مكتب مكافحـــة الاحتيـــال Office European Anti-fraud واختصاره(OLF) وهو ما يعني عدم الاعتراف بصلاحيات كل من الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامـة والمـدعي الاشتراكي وكل الأجهزة الرقابية الأخري في مصـر وانمـا



الاعتماد فقط علي الأجهزة الرقابية الأوربية. وقـد اعتبـر المراقبون الموقف الأوربي من أجهزة رقابة النظام المصري تحولا جوهريا ونوعيا في مسـيرة الإصـلاح الاقتصـادي والإداري في التعاملات الأوربية مع الحكومة المصرية. وفي هذا الخصوص تشير المادة ١٦ التي تحمل عنوان الشـفافية الي خضوع أي مشروع أو برنامج يتم تمويله مـن الاتحـاد الأوربي الي ضرورة موافقة المفوضية الأوربيـة وبشـفافية كاملة عن جميع المعلومات المرتبطـة بـذلك المشـروع أو البرنامج. أما المادة ١٧ فتحمل عنوانا رئيسـيا هـو: منـع المخالفات والغش والفساد، وتشدد هذه المادة علي التحقيـق بانتظام من صحة تنفيذ العمليات الممولة من قبـل الاتحـاد الأوربي والعمل علي اتخـاذ الإجـراءات الملائمـة لمنـع المخالفات والغش واللجوء للقضاء في حال وقوع ذلك. وقـد جاء إجراء الاتحاد الأوربي فـي ظـل حزمـة الضـغوط الأمريكية والأوربية والمؤسسات الدولية المانحة علي النظام المصري الذي اخذ يماطل ويتلكأ في عدم المضي قدما فـي برامجه الإصلاحية سواء علـي المسـتوي الاقتصـادي أو السياسي. وقد أشارت بعض التقارير الأمريكية الي انه مـن

المتوقع زيادة الضغوط الدولية علي النظام المصري خـلال عام ٢٠٠٥ من اجل إحداث مزيد من الانفتـاح الاقتصـادي والسياسي. يأتي ذلك في الوقت الذي يطالب فيه الاصلاحيون المصريون بضرورة وقف سيطرة الحكومة علي مؤسسـات القطاع العام وبطء برامج الخصخصـة والجمـارك العاليـة ومشكلات البطء في تحرير سعر الصرف وغيرها.

واشنطن تندد بانتهاك حقوق الإنسان في مصر

وفي أول فبراير ٢٠٠٥ نددت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاك حقوق الإنسان في مصر وأعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر عن قلق البيت الأبيض لاعتقال المعارض المصري والنائب بالبرلمان أيمن نور ورئيس حزب الغد المعارض الذي رفع البرلمان المصري عنه الحصانة بتهمة تزوير وثائق تتعلق بعدد الأفراد المطلوب لإنشاء حزب معارض للحكومة المصرية (يذكر أن الحكومة تطلب ٥٠ عضوا لإنشاء حزب بينما ايمن نور جاء بنحو ثلاثة آلاف عضو). وفي هذا الصدد قالت الخارجية الأمريكية أن اعتقال أيمن نور يطرح شكوكا حول رغبة أحد أقرب حلفاء واشنطن بالشرق الأوسط في اعتماد العملية الديمقراطية. وأوضح باوتشر أن الاعتقال يأتي في وقت تدخل فيه مصر في سنة انتخابية ومع بدء الحوار المقرر منذ وقت طويل بين الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) وأحزاب المعارضة. يذكر أن التنديد الأمريكي

بانتهاك حقوق الإنسان في مصر لم يتوقف فقط علي اعتقال المعارض أيمن نور، وانما تضمن قرار نيابة أمـن الدولـة العليا باعتقال تسعة أشخاص بمحافظة الشرقية شمال القاهرة لمدة ١٥ يوما بتهمة الانتماء إلي جماعة الإخوان المسـلمين المحظورة والسعي لإشعال فتنة طائفية. وكانـت السـلطات المصرية اعتقلت فتاتين وشابا داخل معرض القاهرة الـدولي للكتاب لحيازتهم مطبوعات تعارض التجديد للرئيس حسـني مبارك وتوريث الحكم لابنه جمال.

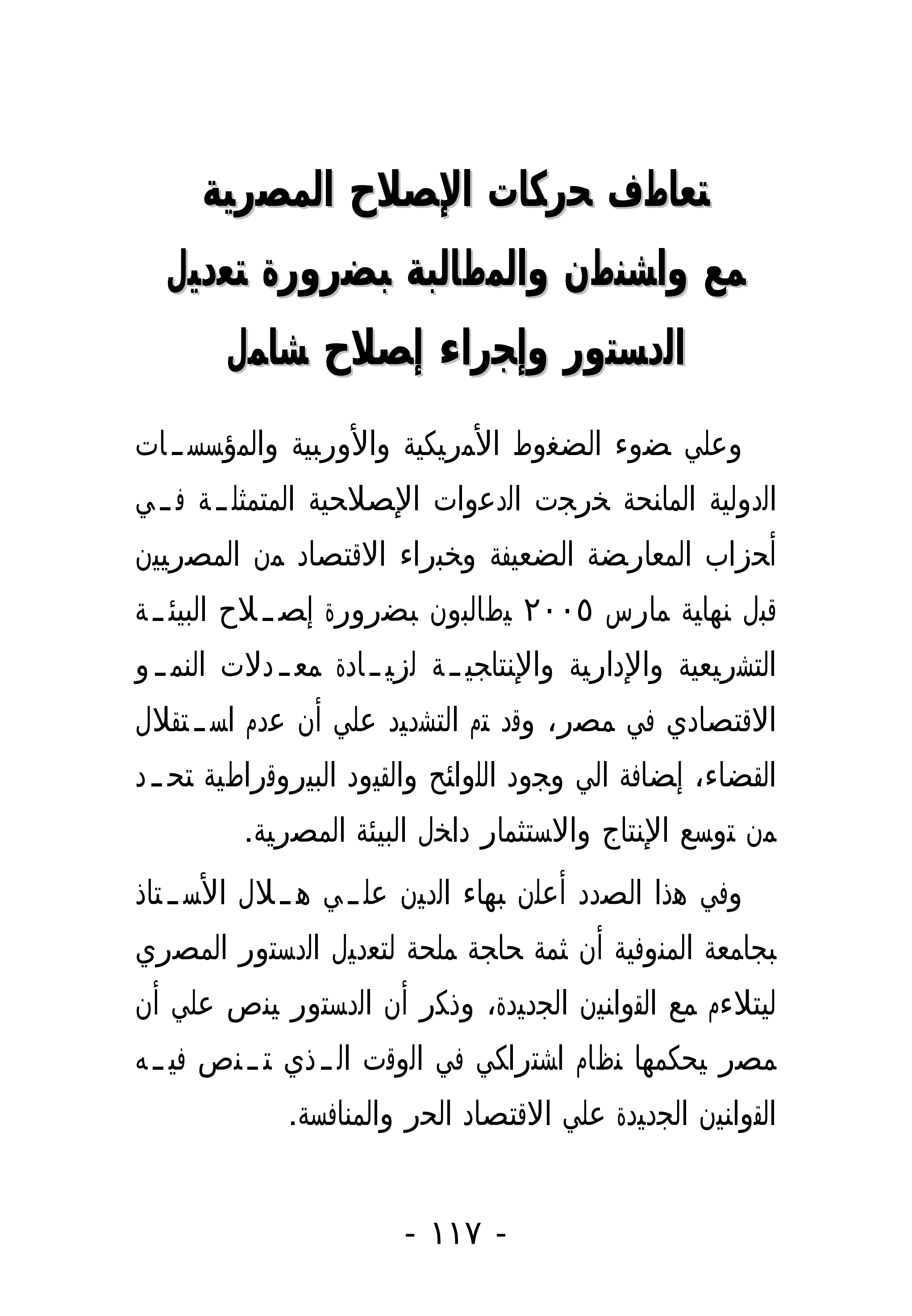
هذا وقد طالبت واشنطن من مصر بضـرورة إصـلاح السلطة القضائية والعمل علي فصلها كليـة عـن السـلطة التنفيذية وذلك بهدف إعطاء مزيد مـن الثقـة للمسـتثمرين الأجانب، إضافة الي تبني سياسة خصخصة واضحة المعالم.

خمسة مليارات دولار العجز التجاري لمصر عام ٢٠٠٤ والخارجية المصرية ترجع السبب الي خفض قيمة الجنيه المصري

في ١٠ أبريل ٢٠٠٥ خـرج تقريـر لـوزارة التجـارة الخارجية والصناعة المصرية يشير الي أن قيمة الـواردات المصرية بلغت ١٢,٨٦٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٤ بالمقارنة بما أعلنه البنك المركـزي المصـري لعـام ٢٠٠٣ وهـو ١٤,٨٢٠ مليار دولار. وأشارت الوزارة في تقريرها الي أن ذلك الانخفاض يعود الي الآثار الممتدة لخفض قيمة الجنيـه المصري بداية من يناير ٢٠٠٣ والذي ارتفع بنهاية ٢٠٠٣، وقد بلغ نسبة انخفاض الجنيه نحو ٢٥% مـن قيمتـه فـي مواجهة الدولار. كما أوضح التقرير استحواذ أسـواق دول غربي أوروبا علي أكبر قدر من الصادرات المصرية عـام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٣%، تلتها الأسواق الآسيوية بنسـبة ٢٧% وجاءت مجموعة أسواق متفرقة عربية وغير عربيـة فـي

المرتبة الثالثة بنسبة ١٦% ثم الأسواق الأفريقية بنسبة ٧%. وجاءت أغلب الواردات المصرية في ٢٠٠٤ من دول غربي أوروبا بنسبة ٢٧% ثم دول آسيا ٢٣% وتلتها أفريقيا ٦%.

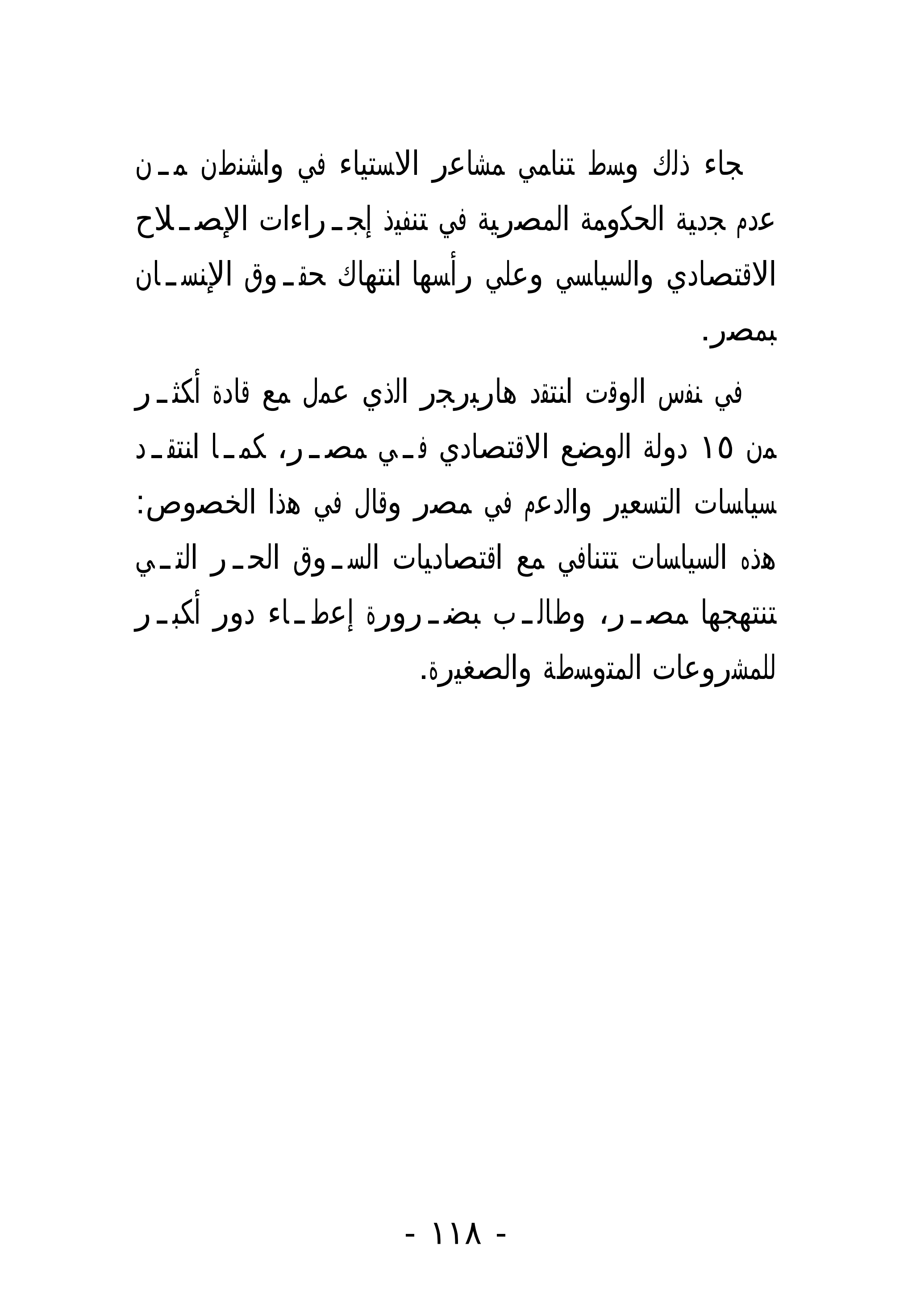
كما أشار التقرير الي وجود عجزا تجاريـا بلـغ ٥,١٧١ مليارات دولار عام ٢٠٠٤ بالمقارنـة بـ ـ ٨,٦٣٣ لعـام ٢٠٠٣. ويلاحظ أن مصر تسدد العجز من عائدات السـياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج.



تعاطف حركات الإصلاح المصرية مع واشنطن والمطالبة بضرورة تعديل الدستور وإجراء إصلاح شامل

وعلي ضوء الضغوط الأمريكية والأوربية والمؤسسات الدولية المانحة خرجت الدعوات الإصلاحية المتمثلة في أحزاب المعارضة الضعيفة وخبراء الاقتصاد من المصريين قبل نهاية مارس ٢٠٠٥ يطالبون بضرورة إصلاح البيئة التشريعية والإدارية والإنتاجية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر، وقد تم التشديد علي أن عدم استقلال القضاء، إضافة الي وجود اللوائح والقيود البيروقراطية تحد من توسع الإنتاج والاستثمار داخل البيئة المصرية.

وفي هذا الصدد أعلن بهاء الدين علي هلال الأستاذ بجامعة المنوفية أن ثمة حاجة ملحة لتعديل الدستور المصري ليتلاءم مع القوانين الجديدة، وذكر أن الدستور ينص علي أن مصر يحكمها نظام اشتراكي في الوقت الذي تنص فيه القوانين الجديدة علي الاقتصاد الحر والمنافسة.



جاء ذلك وسط تنامي مشاعر الاستياء في واشنطن من عدم جدية الحكومة المصرية في تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي والسياسي وعلي رأسها انتهاك حقوق الإنسان بمصر.

في نفس الوقت انتقد هاربرجر الذي عمل مع قادة أكثر من ١٥ دولة الوضع الاقتصادي في مصر، كما انتقد سياسات التسعير والدعم في مصر وقال في هذا الخصوص: هذه السياسات تتنافي مع اقتصاديات السوق الحر التي تنتهجها مصر، وطالب بضرورة إعطاء دور أكبر للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

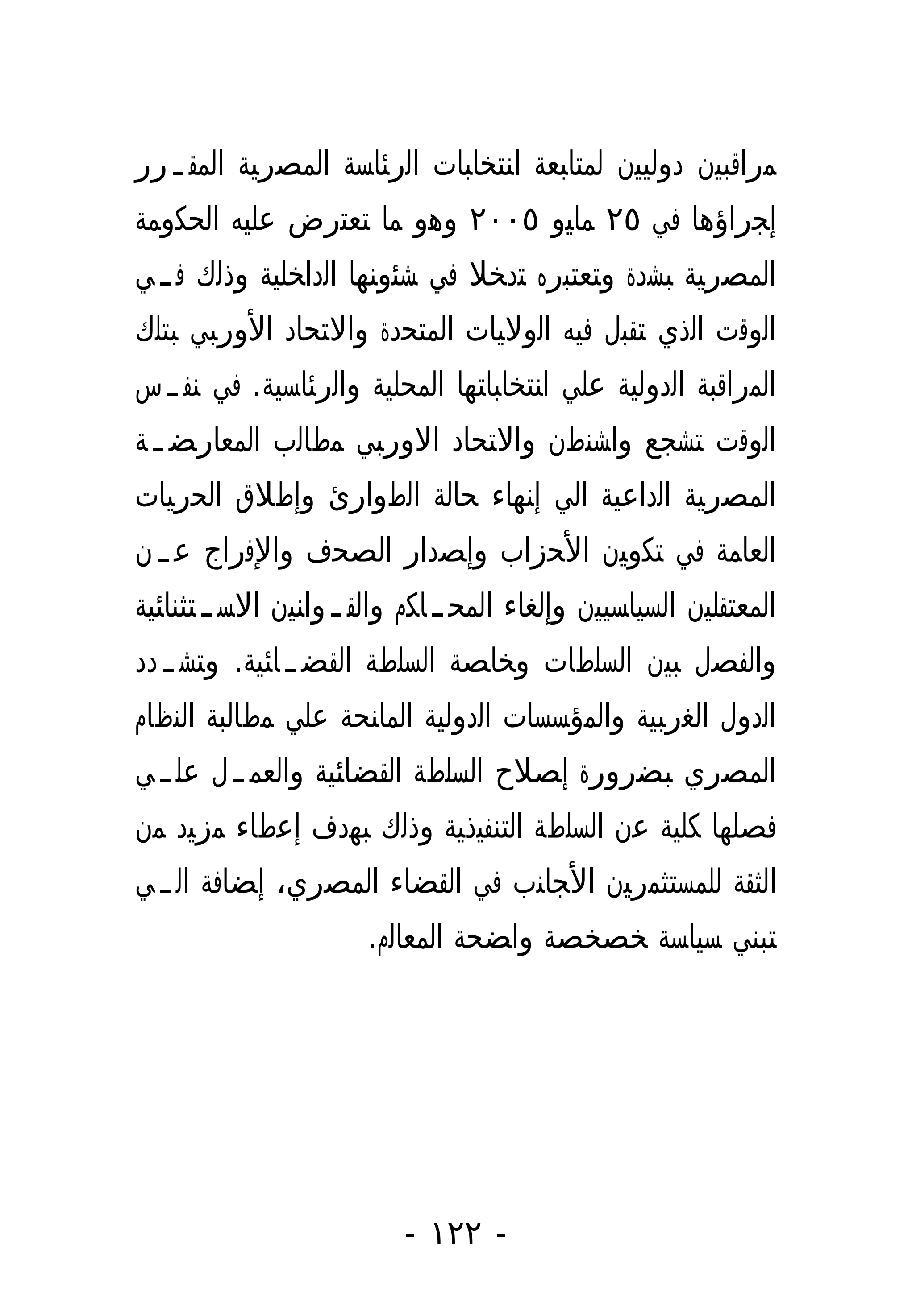
قبل زيارة رئيس الوزراء المصري الي واشنطن الحكومة المصرية تعلن عن وجود عجز بميزانيتها يصل الي ٩ مليار و٩٠٠ مليون لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥

في ٢٩ أبريل ٢٠٠٥ أعلن المتحدث باسم مجلس الوزراء المصري مجدي راضي بعد اجتماع للحكومة أن العجز بميزانية الحكومة يقدر بـ ١٠,٣% في السنة المالية الحالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (أي حوالي تسعة مليارات و٩٠٠ مليون دولار). وأشار إلي أن ذلك العجز لا يتضمن بنودا مثل فائض التأمينات الاجتماعية والمنح (وهي حسبما يقول الاقتصاديون تخفض العجز الفعلي الذي تلجأ الحكومة إلي تمويله بالاقتراض).

جاء ذلك في الوقت الذي يشدد خبراء الاقتصـاد بمصـر علي ضرورة خصخصة القطاع العام الضخم من أجل خفض إنفاق الدولة وتشجيع النمو. وفي هذا الصدد يشـير رجـال الاقتصاد إلي البنوك المملوكة للدولة والتي تعاني من ضخامة الديون المعدومة في سجلاتها، ومن ثم فهم يطالبون بضرورة وضع تلك البنوك علي قائمة المشاريع المعروضة للبيع. في نفس الوقت تندد مراكز البحث الأمريكية بموقـف الحكومـة المصرية من استمرار سيطرتها علي مؤسسات القطاع العام وبطء برنامج الخصخصة والجمـارك العاليـة ومشـكلات تحرير سعر الصرف وغيرها. (يأتي ذلك في الوقت الـذي تشير فيه تقديرات الاقتصـاديين الـي أن الـدين المحلـي المصري يعادل حوالي ٩٠% من الناتج المحلـي الإجمـالي وتملك البنوك المحلية الجانب الكبير منه فيما يصـل الـدين الخارجي نحو ٣٨% من هذا الناتج).

القاهرة تبحث في واشنطن ملف الإصلاح الاقتصادي وسط ضغوط دولية بربط الإصلاح السياسي بالاقتصادي

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية المصرية طار رئيس الوزراء المصري احمد نظيف الي واشنطن في ١٨ مايو ٢٠٠٥ لبحث ملفي الإصلاح الاقتصادي والسياسي المصري في محاولة لتجميدها لفترة وجيزة أو التقليل من سرعة إصلاحهما. وقد تزامنت رحلة نظيف إلي واشنطن مع التحرك السياسي الواضح للمعارضة المصرية التي أعلنت في ١٧ مايو ٢٠٠٥ عن مقاطعتها لتعديل المادة ٧٦ بالدستور المصري والخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية (حيث تري المعارضة أن المادة ٧٦ صنعت خصيصا لتوريث النظام الجمهوري). كما جاءت زيارة رئيس الوزراء المصري في ظل ضغوط أمريكية وأوربية علي النظام الحاكم بضرورة إعطاء مزيد من الحريات للمعارضة المصرية، وفي ظل المطالبة الامريكية بضرورة إيفاد



مراقبين دوليين لمتابعة انتخابات الرئاسة المصرية المقرر إجراؤها في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ وهو ما تعترض عليه الحكومة المصرية بشدة وتعتبره تدخلا في شئونها الداخلية وذلك في الوقت الذي تقبل فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بتلك المراقبة الدولية علي انتخاباتها المحلية والرئاسية. في نفس الوقت تشجع واشنطن والاتحاد الاوربي مطالب المعارضة المصرية الداعية الي إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات العامة في تكوين الأحزاب وإصدار الصحف والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية والفصل بين السلطات وخاصة السلطة القضائية. وتشدد الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة علي مطالبة النظام المصري بضرورة إصلاح السلطة القضائية والعمل علي فصلها كلية عن السلطة التنفيذية وذلك بهدف إعطاء مزيد من الثقة للمستثمرين الأجانب في القضاء المصري، إضافة الي تبني سياسة خصخصة واضحة المعالم.

وزيرة الخارجية الأمريكية تنتقد بشدة النظام السياسي المصري

وفي أثناء زيارة لها إلي القاهرة في يونيو٢٠٠٥ انتقـدت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس قانون الطوارئ المطبق في مصر، كما استنكرت بشدة استخدام العنف مـن قبل السلطات المصـرية ضـد المتظـاهرين العـزل مـن المصريين الذين يعبرون عن رأيهم في مظـاهرات سـلمية، اضافة الي اعتقال عدد كبير منهم لمجرد تظاهرهم. وكانـت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد أدانت تلك الاعتقـالات واصفة التهم الموجهة للمحتجزين بأنها ملفقـة. وقـد أبـدت وزيرة الخارجية الأمريكية استغرابها مـن تهـم السـلطات الحكومة المصرية لأبنائها من المصريين.

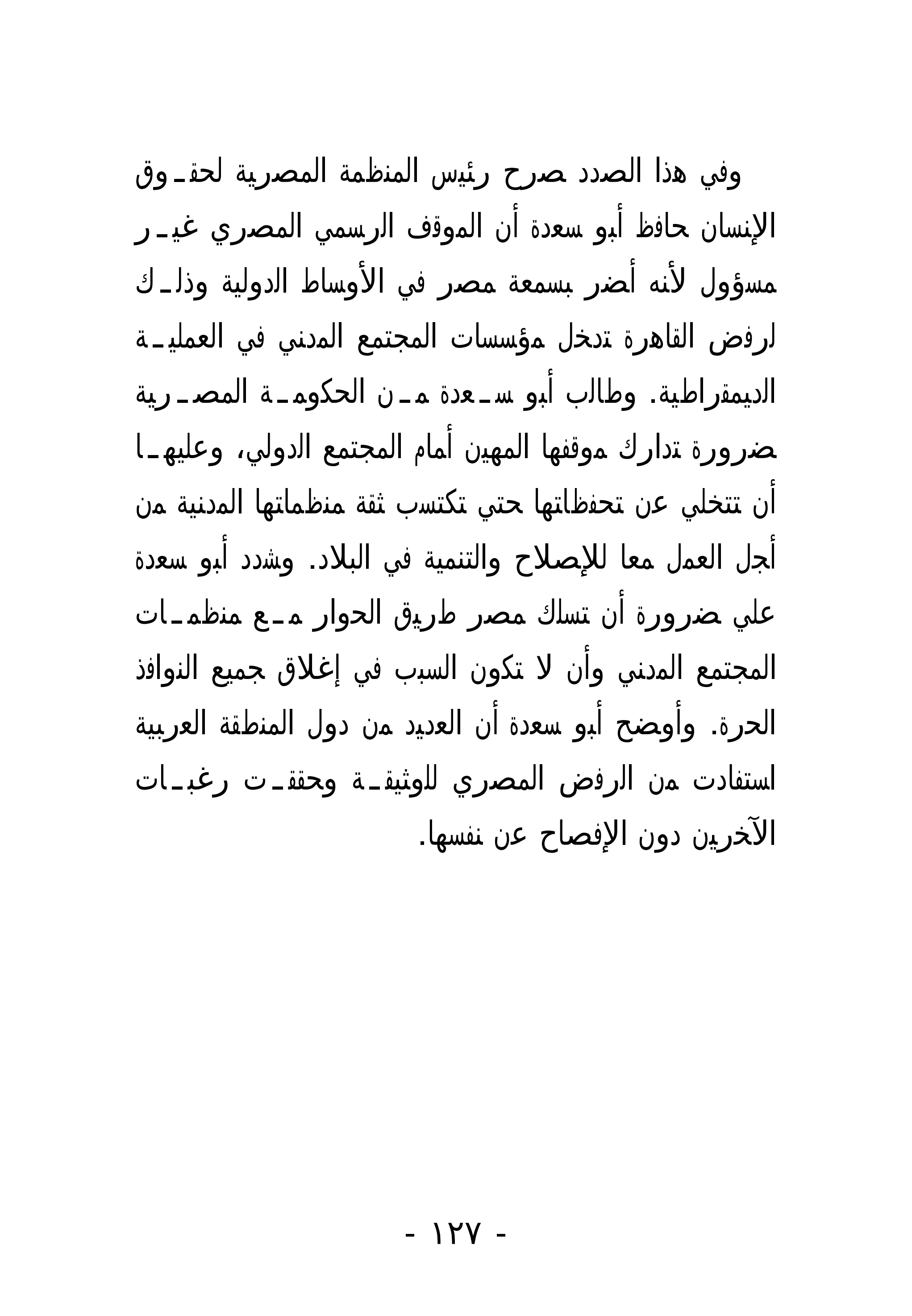
وعلي صعيد انتهاك حقوق المصريين أعلنت المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان في ٣٠ يوليـو ٢٠٠٥ أن قـوات الأمن المصرية احتجزت عدد كبير من قادة وأعضاء الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) ومن حركـات وأحـزاب أخري أثناء مظاهرة احتجاج تنادي بوقف التمديـد للـرئيس مبارك ومنع التوريث وتعديل الدستور وإجـراء إصـلاحات سياسية واقتصادية حقيقية. وقد استخدم أفراد الشـرطة مـن الذين يرتدون الزي الرسمي أو المدني الهراوات في الضرب المبرح علي المحتجين من المتظاهرين العزل.

مزيد من التنديد الأمريكي لاستخدام العنف المفرط من قبل السلطات المصرية ضد المتظاهرين العزل

وفي الثاني من أغسطس ٢٠٠٥ أدانت الولايات المتحدة ما قامت به الأجهزة الأمنية المصرية من ضرب المحتجين الذين يعارضون فترة ولاية أخري للرئيس المصري حسني مبـارك (يذكر أن الرئيس المصري مبارك البالغ من العمر ٧٨ عامـا قد حكم مصر منذ أكتوبر عام ١٩٨١ أي نحو ٢٤ عاما، وقد قرر ترشيح نفسه لولاية خامسة مـدتها سـت سـنوات فـي انتخابات الرئاسة التي ستجري في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ وهـو ما يعني بقاء الرئيس المصري في الحكم حتي يبلغ من العمـر ٨٤ عاما ونحو ٣٠ عاما في الحكم). وقد وصـف المتحـدث باسم وزارة الخارجية الأميركية توم كايسـي الحـادث بأنـه خطير، وقال أنه لدينا مخـاوف بشـأنه، وأضـاف كايسـي للصحفيين إن أي نوع من الترهيب أو التحـرش بجماعـات المعارضة سيتعارض مع الانتخابات الأصيلة الحرة والنزيهة. الجدير بالذكر أن واشنطن تحث الرئيس المصري علي قيـادة حركة الإصلاح الديمقراطي بمنطقة الشرق الأوسط.

منظمات مدنية تستهجن الموقف المصري من منتدي المستقبل

أثارت التحفظات المصرية علي وثيقة منتـدي المسـتقبل حول التحول الديمقراطي في الشرق الأوسـط الـذي عقـد بالعاصمة البحرينية المنامة فـي ١٩ نـوفمبر ٢٠٠٥ ردود أفعال غاضبة من منظمـات المجتمـع المـدني المصـري والأجنبي. وعبر ممثلو المنظمات المدنية كافة عن استهجانهم للموقف المصري المتحفظ علـي دور منظمـات المجتمـع المدني في العملية الديمقراطية. وقد أثار الموقف المصـري الذي أعلنه وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط تخوف أعضـاء تلك المنظمات المدنية المصرية والأجنبية من أن يكون ذلـك الموقف يعني أن النية المصرية مبيتة لتحجيم وتجميد مطالب المنظمات المدنية المصرية في التقدم نحو العملية الديمقراطية بمصر وسائر البلدان العربية.

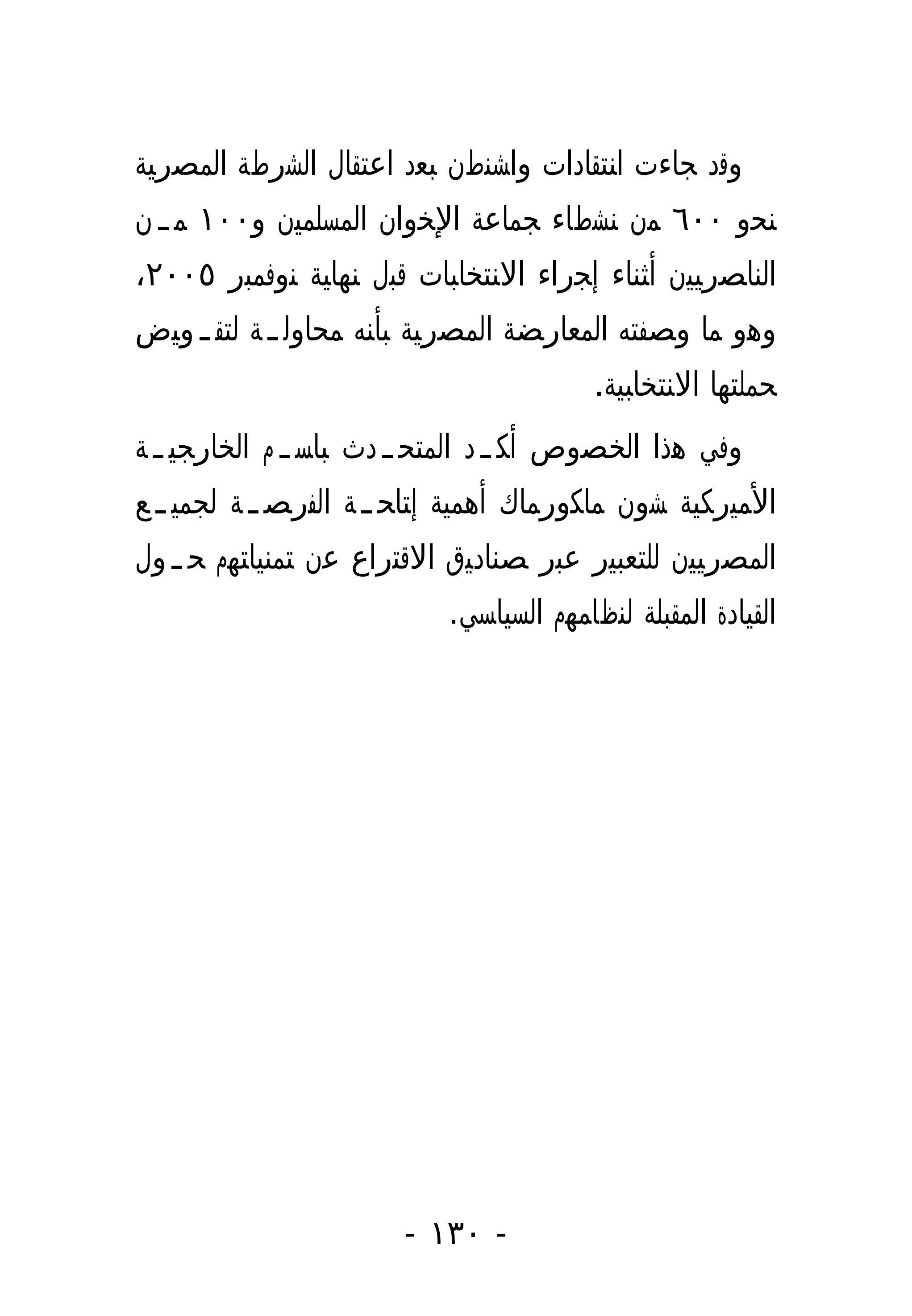


وفي هذا الصدد صرح رئيس المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان حافظ أبو سعدة أن الموقف الرسمي المصري غيـر مسؤول لأنه أضر بسمعة مصر في الأوساط الدولية وذلـك لرفض القاهرة تدخل مؤسسات المجتمع المدني في العمليـة الديمقراطية. وطالب أبو سـعدة مـن الحكومـة المصـرية ضرورة تدارك موقفها المهين أمام المجتمع الدولي، وعليهـا أن تتخلي عن تحفظاتها حتي تكتسب ثقة منظماتها المدنية من أجل العمل معا للإصلاح والتنمية في البلاد. وشدد أبو سعدة علي ضرورة أن تسلك مصر طريق الحوار مـع منظمـات المجتمع المدني وأن لا تكون السبب في إغلاق جميع النوافذ الحرة. وأوضح أبو سعدة أن العديد من دول المنطقة العربية استفادت من الرفض المصري للوثيقـة وحققـت رغبـات الآخرين دون الإفصاح عن نفسها.

في نفس الوقت أعلن مدير مركز استقلال القضاة ناصـر أمين أن موقف الحكومة المصرية من المنظمـات الأهليـة بمصر يهدف إلي السيطرة الكاملة علـي عمـل مؤسسـات المجتمع المدني وتوجيهها إلي الطريق غير الصحيح والـذي يؤدي الي تمسك الحكومة بكل الخيوط السياسية في الـبلاد. وطالب أمين من النظـام المصـري بضـرورة الاسـتجابة للنداءات الدولية والسماح لمنظمات المجتمع المدني المصري بالمشاركة في الحياة السياسية والديمقراطية في البلاد بحرية كاملة، وشدد علي ضرورة تعديل القـانون رقـم ٨٤ للعـام ٢٠٠٢ الخاص بعمل المنظمات. كما شدد علي أن الحكومـة تمارس أقصي درجات التعنت ضد تلك منظمـات المجتمـع المدني وذلك عن طريق السيطرة علي الدعم المادي الموجه لها. وشدد أمين علي ضرورة إنشاء منظمات المجتمع المدني بإرادة الأفراد وليس عبر النظام. (يذكر أن منتدي المسـتقبل هو عبارة عن إطار للحوار حول مشروع الشرق الأوسـط الكبير الذي طرحه الرئيس الأميركي جـورج بـوش عـام ٢٠٠٤).

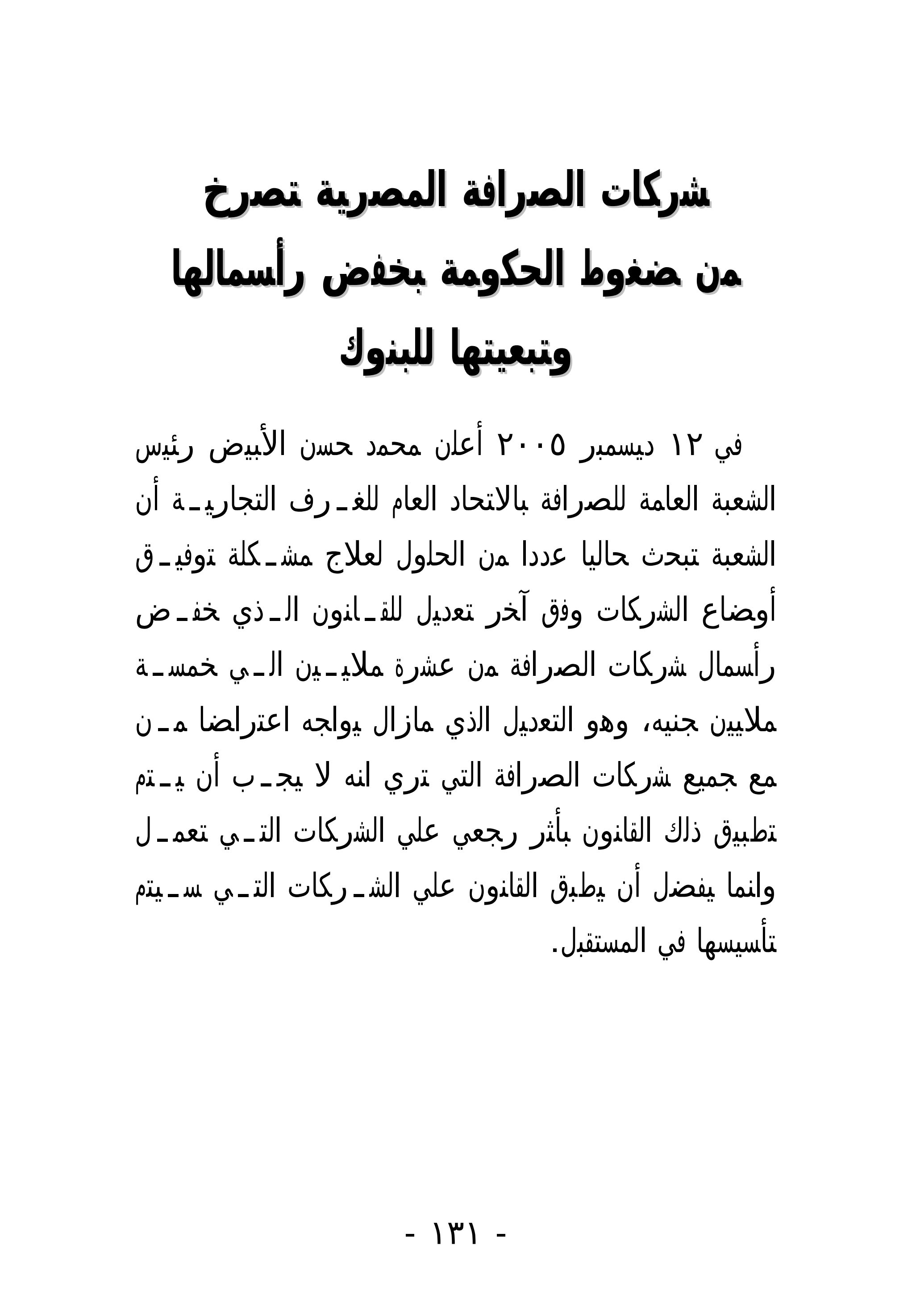
مباحثات التجارة الحرة المصرية الأميركية وسط انتقادات أمريكية لاذعة بشأن الانتخابات المصرية

في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥ أعلن وزير التجـارة الخارجيـة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد عـن وجـود وفـد مصري كبير بواشـنطن لإجـراء مشـاورات قبـل بـدء المفاوضات الرسمية. وقال رشيد خلال لقاء بمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن أنه يأمل في استكمال هذه المشاورات ليكون الجانبان(المصري والأمريكي) علـي اسـتعداد مـن الناحية الفنية للمضي قدما نحو بدء مفاوضات التجارة الحرة. ويذكر أن زيارة رشيد لواشنطن جاءت في وقت أعربت فيه الولايات المتحدة عن قلقها بشأن الانتخابات البرلمانية (التـي كانت تجري في مصر في نفس الوقت)، وقد طالبت واشنطن من الرئيس المصري مبارك ضرورة العمل علـي ضـمان السماح لجميع المصريين بالإدلاء بأصواتهم بحرية.



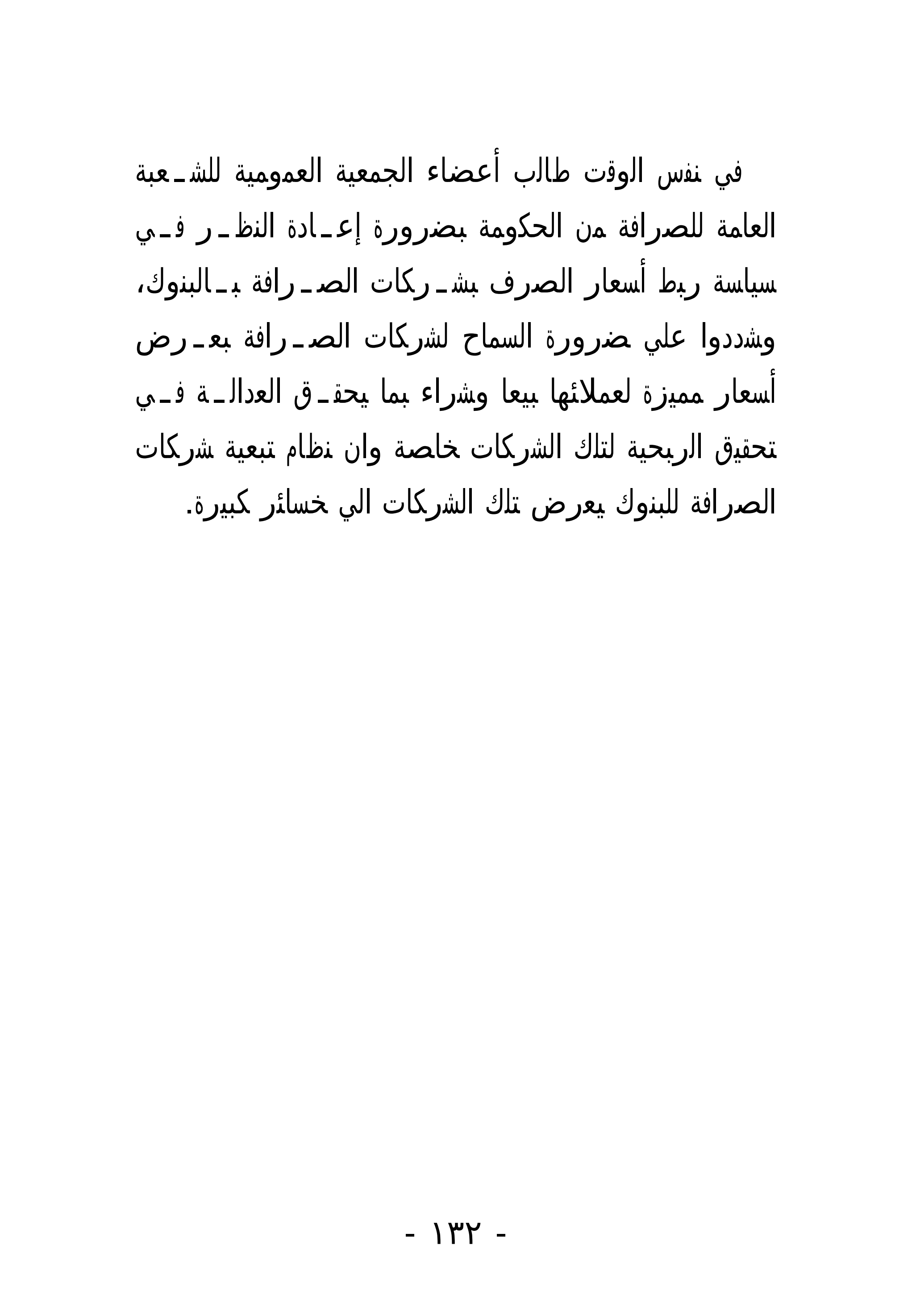
وقد جاءت انتقادات واشنطن بعد اعتقال الشرطة المصرية نحو ٦٠٠ من نشطاء جماعة الإخوان المسلمين و١٠٠ مـن الناصريين أثناء إجراء الانتخابات قبل نهاية نوفمبر ٢٠٠٥، وهو ما وصفته المعارضة المصرية بأنه محاولـة لتقـويض حملتها الانتخابية.

وفي هذا الخصوص أكـد المتحـدث باسـم الخارجيـة الأميركية شون ماكورماك أهمية إتاحـة الفرصـة لجميـع المصريين للتعبير عبر صناديق الاقتراع عن تمنياتهم حـول القيادة المقبلة لنظامهم السياسي.



شركات الصرافة المصرية تصرخ من ضغوط الحكومة بخفض رأسمالها وتبعيتها للبنوك

في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ أعلن محمد حسن الأبيض رئيس الشعبة العامة للصرافة بالاتحاد العام للغـرف التجاريـة أن الشعبة تبحث حاليا عددا من الحلول لعلاج مشـكلة توفيـق أوضاع الشركات وفق آخر تعديل للقـانون الـذي خفـض رأسمال شركات الصرافة من عشرة ملايـين الـي خمسـة ملايين جنيه، وهو التعديل الذي مازال يواجه اعتراضا مـن مع جميع شركات الصرافة التي تري انه لا يجـب أن يـتم تطبيق ذلك القانون بأثر رجعي علي الشركات التـي تعمـل وانما يفضل أن يطبق القانون علي الشـركات التـي سـيتم تأسيسها في المستقبل.



في نفس الوقت طالب أعضاء الجمعية العمومية للشعبة العامة للصرافة من الحكومة بضرورة إعادة النظر في سياسة ربط أسعار الصرف بشركات الصرافة بالبنوك، وشددوا علي ضرورة السماح لشركات الصرافة بعرض أسعار مميزة لعملائها بيعا وشراء بما يحقق العدالة في تحقيق الربحية لتلك الشركات خاصة وان نظام تبعية شركات الصرافة للبنوك يعرض تلك الشركات الي خسائر كبيرة.

مبارك يتعهد بتحرير الاقتصاد الوطني

وفي ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ أطلق الرئيس المصري محمد حسني مبارك في افتتاحه الدورة البرلمانية الأولي لمجلس الشعب تعهدا بمواصلة تحرير الاقتصاد الوطني وحماية البعد الاجتماعي للمواطنين. ويذكر أن انعقاد مجلس الشعب المصري (البرلمان) جاء وسط كم هائل من المشاكل الاقتصادية التي يعيشها المواطن ولعل أبرزها البطالة التي ارتفعت نسبتها لتصل إلي ١٠%(التقارير غير الرسمية تشير الي ٢٢%)، إضافة الي ارتفاع الأسعار بشكل عام مع انخفاض الدخل.

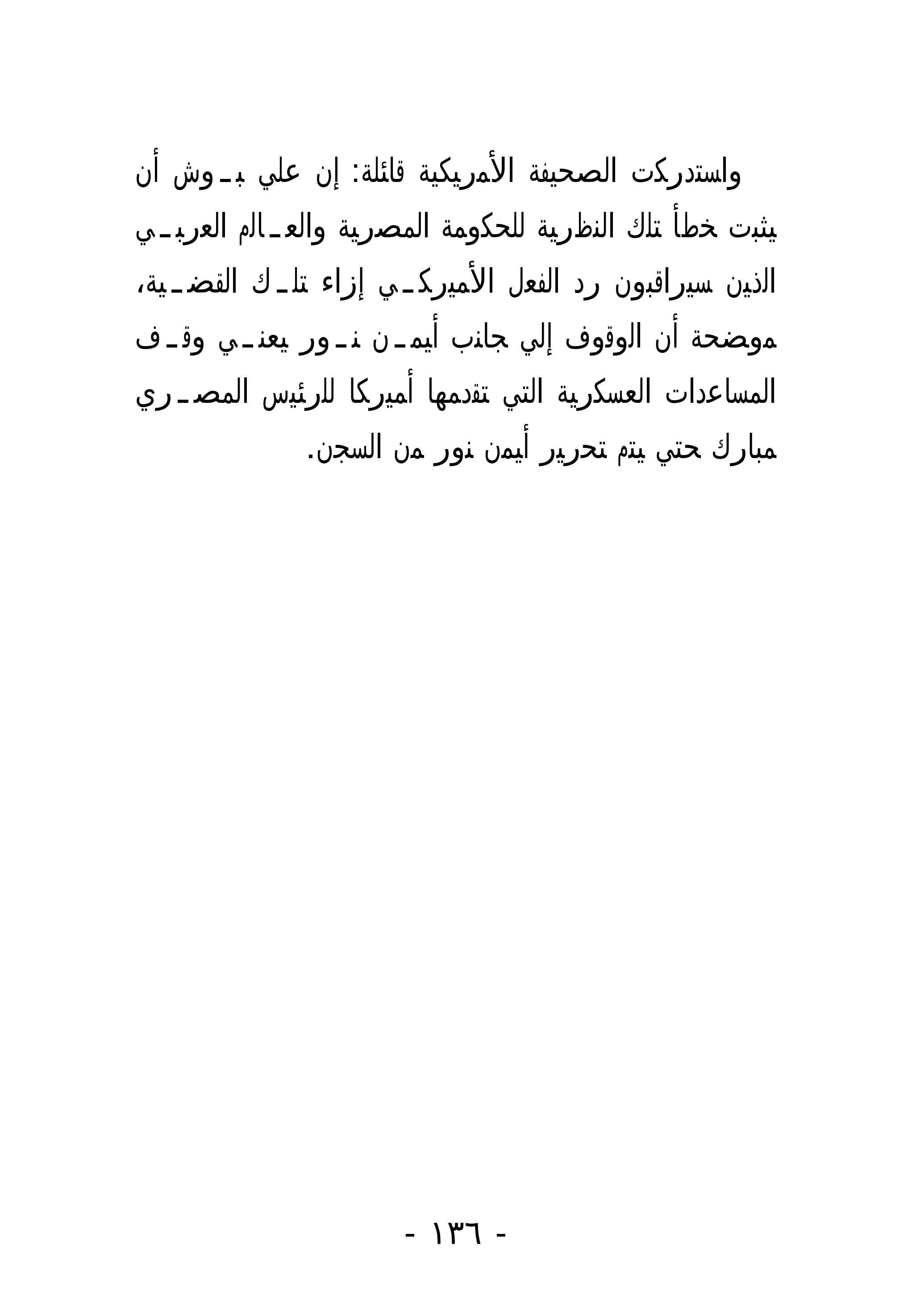
في نفس الوقت خرجت المعارضة المصرية وخبراء السياسة والاقتصاد يطالبون بضرورة إصلاح البيئة التشريعية وتعديل الدستور ذو الطابع الاشتراكي والذي لا يتماشي مع الانفتاح الاقتصادي والسياسي خاصة وان القوانين الاقتصادية الراهنة تنص علي الاقتصاد الحر والمنافسة.



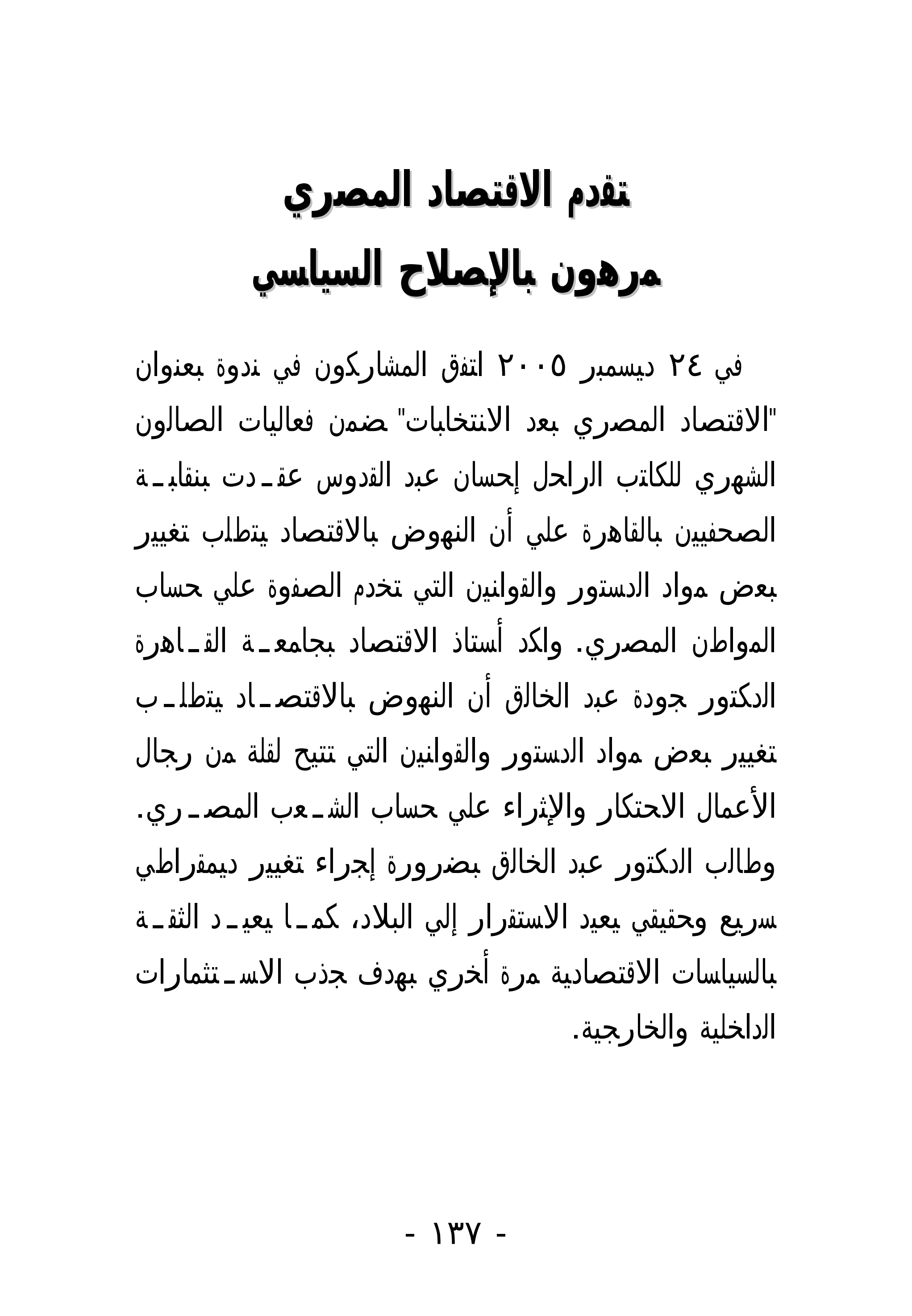
المساعدات الأميركية لمصر مرهونة بتحرير المعارض المصري أيمن نور

وردا علي تصريحات الرئيس المصري الخاصة بتحريـر الاقتصاد تباينت افتتاحيات الصحف الأميركية في صباح ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥ حول الإصلاح السياسي المصـري، فبينمـا دعت إحدي الصحف للوقوف إلي جانب أيمن نور في مصر والتلويح بربط المساعدات العسكرية بتحريره. فقد خصصت صحيفة واشنطن بوست افتتاحيتها للحديث عن قضية أيمـن نور وسط اقتراب الحكم عليه، وبدأتها بمقتطفات من الخطاب الافتتاحي الثاني للرئيس الأميركي جورج بوش الذي أكد فيه التزامه بالوقوف إلي جانب من يدعم الحرية، مشيرة إلي أن ذلك الالتزام لم يدم سوي تسعة أيام حيث اعتقل بعد ذلك أيمن نور في يناير ٢٠٠٥. وقالت الصحيفة إن الرئيس المصري حسني مبارك لفق تهما ضد أيمن نور الـذي عـزم علـي المنافسة في الانتخابات الرئاسية، غير أن الضغوط الأميركية أفضت إلي إطلاق سراحه في مارس ٢٠٠٥ بكفالة. وتابعت الصحيفة : أن مبارك عاد لمقاضاة نور الـذي حـرم عـن

طريق التزوير من المقعد البرلماني وسط انشغال الولايـات المتحدة في العراق، وأشارت الصحيفة الي أنه من المتوقـع أن يحكم عليه القاضي بالسجن(وذلك في إشارة الـي عـدم استقلال القضاء المصري الذي تسيطر عليه الحكومـة عـن طريق وزير العدل)، أيضا أوضحت الصحيفة أنه إذا كـان التزام بوش بالوقوف إلي جانب المقاتلين من أجـل الحريـة يعني شيئا فهو أن لا يلوذ بالصمت إزاء هذا العمـل الظـالم والمنظم في مصر. وأشارت الصحيفة إلي أن تهم التزويـر التي وجهت إلي أيمن نور ثبت عدم صحتها قبل خمسة أشهر حيث أنكرها أحد الشهود الأساسيين في المحكمة قائلا : انـه أرغم من قبل أمن الدولة علي الإدلاء بهذه الإفادة. واختتمت الصحيفة بالقول إن سجن نور سيمنح بوش فرصة بل وأمرا للنضال من أجل الديمقراطية في قلب الشرق الأوسط، لافتـة إلي أن مبارك يعتقد أن بمقدوره أن يقمع غريمه ويفلت بفعلته تحت غطاء التعاون المصري مع إسرائيل ودعمها للسـلطة الفلسطينية.



واستدركت الصحيفة الأمريكية قائلة: إن علي بـوش أن يثبت خطأ تلك النظرية للحكومة المصرية والعـالم العربـي الذين سيراقبون رد الفعل الأميركـي إزاء تلـك القضـية، موضحة أن الوقوف إلي جانب أيمـن نـور يعنـي وقـف المساعدات العسكرية التي تقدمها أميركا للرئيس المصـري مبارك حتي يتم تحرير أيمن نور من السجن.



تقدم الاقتصاد المصري
مرهون بالإصلاح السياسي

في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٥ اتفق المشاركون في ندوة بعنوان "الاقتصاد المصري بعد الانتخابات" ضمن فعاليات الصالون الشهري للكاتب الراحل إحسان عبد القدوس عقـدت بنقابـة الصحفيين بالقاهرة علي أن النهوض بالاقتصاد يتطلب تغيير بعض مواد الدستور والقوانين التي تخدم الصفوة علي حساب المواطن المصري. وأكد أستاذ الاقتصاد بجامعـة القـاهرة الدكتور جودة عبد الخالق أن النهوض بالاقتصـاد يتطلـب تغيير بعض مواد الدستور والقوانين التي تتيح لقلة من رجال الأعمال الاحتكار والإثراء علي حساب الشـعب المصـري. وطالب الدكتور عبد الخالق بضرورة إجراء تغيير ديمقراطي سريع وحقيقي يعيد الاستقرار إلي البلاد، كمـا يعيـد الثقـة بالسياسات الاقتصادية مرة أخري بهدف جذب الاسـتثمارات الداخلية والخارجية.

كما طالب أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتور عبد الحميد الغزالي الشعب المصري بضرورة تكثيف وزيادة الضغط علي النظام الحاكم حتي يقدم إجراءات إصلاحية ملموسة تنهض بالاقتصاد. وشدد الدكتور الغزالي علي أن غالبية المجتمع المصري تقع تحت خط الفقر وليس نسبة الـ ٢٠% التي أعلنتها الأرقام الحكومية.

وأوضح الغزالي أن الخطوة الأولي لإصلاح الاقتصاد هي تنفيذ أجندة الإصلاح السياسي الحقيقي بكل مفرداتها، مشـددا علي أن القضية ليست في العجز عن إيجاد حلـول لمشـاكل الاقتصاد وإنما في غياب إرادة التنفيذ لدي السلطة الحاكمـة وأعوانها الذين يعتقدون بأن مصالحهم في بقاء الوضع القائم علي ما هو عليه.جاء ذلك وسط تنامي مشاعر الاستياء فـي واشنطن من عدم جدية الحكومة المصرية في تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي والسياسي وعلي رأسها انتهاك حقـوق الإنسان بمصر

تضامن المجتمع المدني المصري
مع المعارض أيمن نور

وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ تحولت ندوة للجنة الحريات عقدت بنقابة الصحفيين المصريين الي تظاهرة تضامنية مع رئيس حزب الغد أيمن نور. وردد المئات من أنصار نور وناشطون آخرون من حركة كفاية وعدد من القوي السياسية والنقابية هتافات تطالب الحكومة المصرية بالإفراج عن أيمن نور دون انتظار التدخلات الخارجية(يقصد بذلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي). وقد أعلن خلال هذه المظاهرة عن تشكيل لجنة شعبية من كافة القوي السياسية لمناصرة نور وتنظيم مظاهرات بكل أرجاء مصر حتي يتم إطلاق سراحه. وسار المحتجون إلي مقر الحزب الوطني الحاكم مرددين هتافات بسقوط حكومة الرئيس مبارك. وأعلنت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنها تشك في عدالة المحاكمة التي أجريت للمعارض أيمن نور، وطالبت السلطات المصرية بالإفراج عن نور لحين اتخاذ إجراءات الطعن أمام محكمة النقض. (يذكر أنه منذ ثلاثة أشهر فقط

كان أيمن نور البالغ من العمر ٤١ عاما المنـافس الرئيسـي للرئيس مبارك في أول انتخابات رئاسية تعددية بمصر، وقد حقق نور المركز الثاني في بلد لم يتغير رئيسه منذ نحو ٢٥ عاما). وفي ظل الحكم بسجنه خمس سنوات بتهمـة تزويـر توكيلات تأسيس حزبه، يبدو أن المستقبل السياسي لأيمن نور بات مهددا في ظل خلافـات تهـدد بـانفراط عقـد حزبـه المعارض.

باريس تدعو القاهرة لاحترام
حق المعارض أيمن نور بالدفاع عن نفسه

في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥ انضمت فرنسا إلي الولايات المتحدة في انتقادها للحكم الصادر بحق زعيم حزب الغد المصري المعارض أيمن نور. ودعت علي لسان مساعد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية دينيس سيمونو بالقاهرة إلي احترام حق نور في الدفاع عن نفسه بشكل كامل. وقال سيمونو إن باريس تدرك أن الحكم ابتدائي وكل وسائل المراجعة لا تزال متاحة. لكنه أوضح أن نجاح الإصلاحات الديمقراطية التي أطلقتها السلطات المصرية والتي جعلها الرئيس المصري مبارك إحدي أولويات ولايته المقبلة تقوم علي تحرك جميع القوي السياسية المصرية. في نفس الوقت أعربت الخارجية الفرنسية عن تمنياتها أن تتخذ السلطات المصرية كل التدابير التي من شأنها تشجيع نمو الأحزاب السياسية المصرية.

التوصيات

تشير الدراسة التي نحن بصددها الي وجود صراع حقيقي بين الحكومات المصرية السابقة من جهة والولايات المتحـدة والاتحاد الأوربي والمؤسسات الدولية المانحة والمعارضـة المصرية من جهة أخري حول قضايا الإصلاح الاقتصـادي والسياسي من جهة أخري. وقد أوضحت الدراسـة وجـود تباطؤ حقيقي إن لم يكن محاولة لتجميد الإصلاح الاقتصادي والسياسي من قبل الحكومات المصرية السابقة، وهو ما يعني أن المرحلة القادمة قد تشهد تزايد الصراع بـين الجهتـين. ودرءا لذلك الصراع نضع التوصيات التالية والمتمثلـة فـي الآتي:

- ضرورة إعادة النظر في التشريعات القانونيـة ذات الطابع الاشتراكي التي مضي علي وجودها اكثر من أربعين عاما والتي تعرقل الإصلاح الاقتصادي، وه ما يعني بصورة أشمل ضرورة تعـديل الدسـتور المصري ليتمشي مع مجريـات الحركـة العالميـة خاصة علي الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

- جدية الحكومة في العمل علي الفصل الواضح بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، مع ضرورة التشديد علي وجود سـلطة قضـائية مستقلة لأنها تعد السلطة الوحيدة الأكثر ضمانا علي جذب الاستثمارات الأجنبية الي داخل الـبلاد مـن أجل بناء اقتصاد قوي ذو طابع دولي يحكمه قضاء نزيه يفصل بحرية مطلقة فـي كافـة النزاعـات الاقتصادية والتجارية بـين المسـتثمرين ورجـال الأعمال من المصريين والأجانب علي حد سـواء دون مراعاة للجنسية أو الدين أو العقيدة.
- ضرورة الحـد مـن اسـتخدام اللـوائح والقيـود البيروقراطية التي تحد من التوسع فـي العمليـات الإنتاجية وجذب الاستثمار. والحـد مـن سـيطرة الحكومة علي مؤسسات القطـاع العـام وتسـريع برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري وعلي رأسه خصخصة القطاع العام وفي مقدمته القطـاع العام المصرفي مع إجراء تقيـيم مسـتمر لوضـع المؤسسات الحكومية والقطاع العام والخاص أيضا.

- ضرورة العمل بشفافية علي إرساء قواعد اقتصـاد سوق ينظم المنافسة ويمنع الاحتكار ويضـع فـي اعتباره الشريحة العظمي من المستهلكين، ويراعي في هذا الخصوص تفاعل الاقتصاد المصري مـع نظم الاقتصاد العالمي.
- علي الحكومة المصرية تحقيق الشفافية المطلقة في النفقات الحكومية والعمل الجاد علي محاربة الفساد بين مختلف نواحي القطاعات الحكوميـة، أيضـا ضرورة اتباع سياسة مالية مرنة تحافظ من خلالها علي مرونة أسعار الصرف وذلك لحماية اقتصادها من الهزات الخارجية.
- ضرورة النظر بشفافية مطلقة في مكونات الأجهزة الرقابة المصرية من لوائح وأفراد واعادة بنائها من جديد (تتمثل الأجهزة الرقابية المصرية في: الرقابة الإداريـة ومباحـث الأمـوال العامـة والمـدعي الاشتراكي) بحيث تصبح الأجهزة الجديـدة قائمـة علي الشفافية والمصداقية سواء علـي الصـعيدين المحلي أو الدولي وتحديدا مـن قبـل المؤسسـات

الدولية والدول الأجنبية المانحة والتي تسعي لاقامة مشاريع مشتركة أو خاصة بها. مع الوضع في الاعتبار التعاون بشفافية مطلقة بين الأجهزة المصرية الجديدة وأجهزة الرقابة الدولية بحيث يكون ذلك دون تشنج أو الإحساس بأن ذلك تدخلا في السياسة الداخلية وانما من منطلق الشفافية.

- ضرورة التزام النظام المصري بتعهداته الدولية الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والسياسي وعدم انتهاك حقوق الإنسان المصري وتسريع إنهاء حالة الطوارئ القائمة دون مبرر واطلاق الحريات العامة ومنها حرية الدين والعقيدة وتكوين الأحزاب وإصدار الصحف وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وغيرها. مع ضرورة التركيز علي حق المواطنة للجميع وإعطاء مزيد من الحريات للمجتمع المدني دون اللجوء الي تخوين أعضائه أو ربطهم بالأجنبي وعدم استخدام كافة المصطلحات المتعلقة بنظرية المؤامرة.

المراجع

١- أبو العيون : سياسة نقدية جديدة واصلاح السـوق، ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ ن رويترز.

٢- أحمد الوكيل : بسبب تخبط سياسة الحكومة مصر تفقد نصف احتياطياتها من العملـة الصـعبة، ١٢ ينـاير ٢٠٠٢، رويترز.

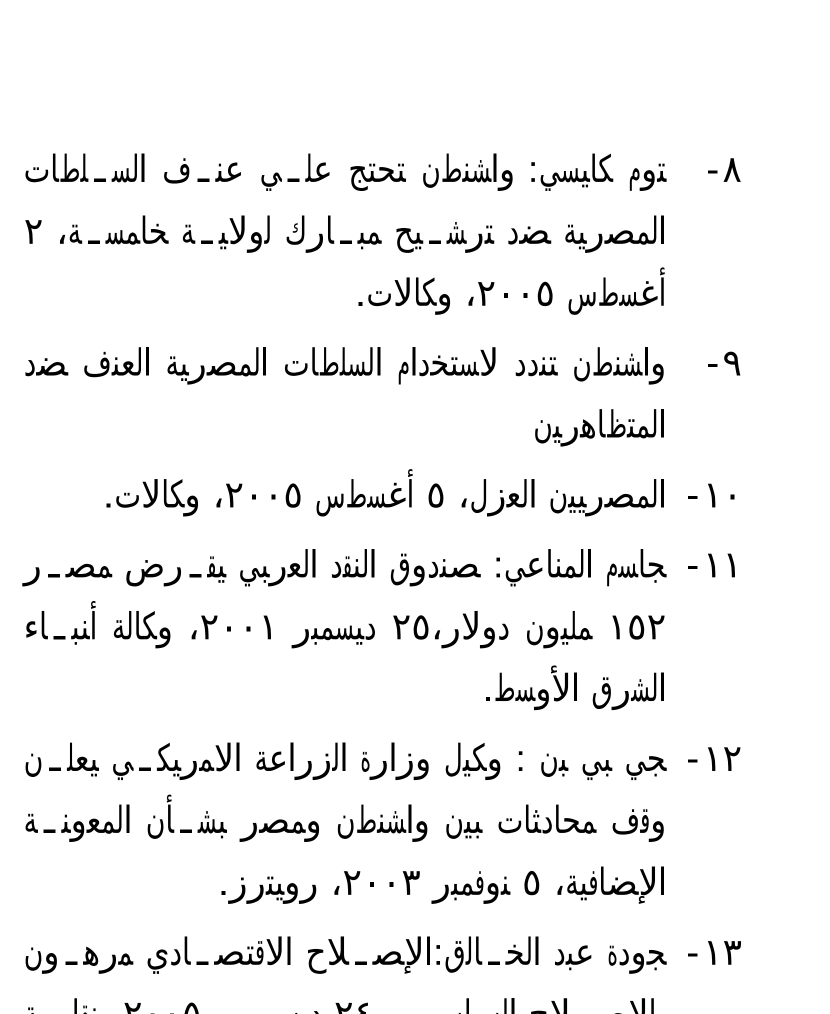
٣- أحمد جلال : مصر فـي حاجـة لبرنـامج إصـلاح اقتصادي جديد، ٢٧ مايو ٢٠٠٢، رويترز.

٤- أدام بينيت : مصر في حاجة الـي إصـلاح هيكلـي أوسع، ٢١ فبراير ٢٠٠٢، رويترز.

٥- آلان لارسون: واشنطن تـدعو القـاهرة للإصـلاح الاقتصادي قبل توقيع اتفاقيـة التجـارة الحـرة، ١١ مارس ٢٠٠٤، رويترز.

٦- بوش الابن : عدم تقديم أية مساعدات جديدة لمصـر، ١٥ أغسطس ٢٠٠٢، واشنطن بوست.

٧- تقرير الامريكي: حول تطوير القطاع الخاص ومنـاخ الأعمال، الاهرام، ١٦ فبراير ٢٠٠٢.



٨- توم كايسي: واشنطن تحتج على عنف السلطات المصرية ضد ترشيح مبارك لولاية خامسة، ٢ أغسطس ٢٠٠٥، وكالات.

٩- واشنطن تندد لاستخدام السلطات المصرية العنف ضد المتظاهرين

١٠- المصريين العزل، ٥ أغسطس ٢٠٠٥، وكالات.

١١- جاسم المناعي: صندوق النقد العربي يقرض مصر ١٥٢ مليون دولار،٢٥ ديسمبر ٢٠٠١، وكالة أنباء الشرق الأوسط.

١٢- جي بي بن : وكيل وزارة الزراعة الامريكي يعلن وقف محادثات بين واشنطن ومصر بشأن المعونة الإضافية، ٥ نوفمبر ٢٠٠٣، رويترز.

١٣- جودة عبد الخالق:الإصلاح الاقتصادي مرهون بالإصلاح السياسي، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٥، نقابة الصحفيين بالقاهرة.

١٤- حسني مبارك: مصر لا تقارن بمتاعب الارجنتين، ٥ فبراير ٢٠٠٢، التليفزيون المصري.

١٥- حسن عامر: الاتحاد الأوربي يراقب الفساد في مصر، ٣١ يناير ٢٠٠٥، صوت الأمة.

١٦- الخارجية المصرية : تقرير حول العجـز التجـاري لمصر عام ٢٠٠٤، ١٠ أبريل ٢٠٠٥، وكالات.

١٧- خالد أبو إسماعيل: تعرض الجنيه المصـري لخمـس قرارات في سـتة أشـهر فقـط،١٢ ينـاير ٢٠٠٢، رويترز.

١٨- دينيس سيمونو: باريس تدعو القاهرة لاحتـرام حـق المعارض أيمن نور بالدفاع عن نفسـه، ٢٦ ديسـمبر ٢٠٠٥.

١٩- رأفت أمين : شركات الصرافة تبحث عن حل لتوفيق أوضاعها، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥، الأهرام.

٢٠- رويترز: صندوق الإنماء العربي يمنح مصر قرضـا قيمته ٨٨ مليون دولار، ٢٨ مايو ٢٠٠١.

٢١- رود ريجو راتو: صندوق النقد يطالب مصر بتسـديد ديونها والشفافية في الإصلاح الاقتصادي، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٢- ريتشارد باوتشر: قلق البيت الأبيض لاعتقـال نائـب البرلمان أيمن نور، أول فبراير ٢٠٠٥، وكالات.
٢٣- صفوت الشريف: تصريح بعقد اجتماعـات حكوميـة يومية لاستقرار الجنيه المصري، ١
٢٤- أغسطس ٢٠٠١، وكالات.
٢٥- تثبيت سعر الدولار، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣، رويترز
٢٦- صندوق الإنماء العربي: بيان للصندوق بإقراض مصر ٨٨ مليون دولار، ٢٨ مايو ٢٠٠١. وكالات
٢٧- صندوق النقد العربي: بيـان بـإقراض مصـر ٢٤٤ مليون دولار، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣، رويترز.
٢٨- صندوق النقد الدولي: بيان حول تراجع نمو الاقتصاد المصري، ٧ أغسطس ٢٠٠١، وكالات.
٢٩- ضحي عبد الحميـد: الإصـلاح المـالي، الأهـرام الاقتصادي، ١٤ يونيو ٢٠٠٤.
٣٠- علي نجم: أسعار الصرف خمسة، الأهرام الاقتصادي، ١٦ يناير ٢٠٠٦

٣١- فايزة أبو النجا: الدول المانحة تتعهد لمصـر بعشـرة مليارات دولار، ٦ فبراير ٢٠٠٢،رويترز.
٣٢- كريستيان بورتمان: البنك الدولي يدعو مصر لإجراء إصلاحات هيكلية، ١٠ يونيو ٢٠٠٤، رويترز.
٣٣- مجدي راضي: ٩مليار و٩٠٠ مليـون دولار عجـز الميزانية المصرية، ٢٩ أبريل ٢٠٠٥، رويترز.
٣٤- محمد الغمراوي: (رئيس هيئة الاسـتثمار) توقعـات بتراجع نقص النقد الأجنبي بمصر، ٦ نوفمبر ٢٠٠١، وكالات.
٣٥- محمد حميدوش: بنك التنمية الافريقي يقرض مصـر ١،٦ مليار دولار، ٣ يناير ٢٠٠٢، الوكالة الفرنسية.
٣٦- محمود أبو العيون: قانون البنوك الجديد، ٢١ يونيـو ٢٠٠٣، الأهرام الاقتصادي.
٣٧- محمود جمعة: منظمـات مدنيـة تسـتهجن الموقـف المصري من منتدي المسـتقبل، ١٩ نـوفمبر ٢٠٠٥، الجزيرة.
٣٨- نجاح عبد العليم : أزمة الركود ونقص السيولة، جريدة الازهر، ٢٥ يناير ٢٠٠٢.

٣٩- نشوة نشأت : الاحتكار وراء ارتفاع الأسعار بمصـر، ٢٠ يناير ٢٠٠٤، الجزيرة.

٤٠- هبة حندوسة : تردد مصـر فـي عمليـة الإصـلاح الاقتصادي، ٢٧ مايو ٢٠٠٢، رويترز.

٤١- وجدي رياض: (بنك القاهرة باركليز) التحسـن فـي سيولة النقد الأجنبي المصري ليس علـي المسـتوي المطلوب، ٢٨ مايو ٢٠٠١. وكالات.

٤٢- يوسف بطرس غالي: مصر تحث الولايـات المتحـدة علي بدء محادثات اتفاقية التجارة الحـرة، ٤ اكتـوبر ٢٠٠٢، رويترز.

٤٣- الحكومــة المصــرية تعتــزم خفــض الضــرائب ٢٠٠٥/١٠/٥،رويترز

صدر للمؤلف

- الانشطار : التطور التاريخي للانشطار النووي.
- لماذا تفوقت اسرائيل علي العرب نوويا؟
- البرنامج النووي الإيراني:
  - الكتاب الأول : هل ستصبح ايران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟ القنبلة النووية الشيعية.
  - الكتاب الثاني: رعب في دول الخليج وإسرائيل من بناء القنبلة النووية الشيعية الإيرانية.
  - الكتاب الثالث: ردود فعل دول الخليج والدول الغربية تجاه التسلح النووي الإيراني.
- ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية (دراسة نقدية).
- تجاوب مصري ضعيف رغم الضغوط الأمريكية والأوربية لتحرير سياسة سعر الصرف خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتي نهاية٢٠٠٥.
- أزمة الإعلام التعاوني في العالم العربي. (دراسة نقدية).

- قضايا ديموجرافية في كل من مصر وإسرائيل (دراسة نقدية)باللغة الإنجليزية.
- سلسلة قضايا عربية استراتيجية مثيرة للجدل: مايو ٢٠٠٥، يوليو ٢٠٠٥،أغسطس ٢٠٠٥
- التاريخ القديم لشمال أفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب).

- الكتاب الأول: بداية من السكان الأصليين ثم الفينيقيين وإمبراطورية كرتاج.(باللغة الإنجليزية)
- الكتاب الثاني:النفوذ الإغريقي والروماني والبيزنطي (باللغة إنجليزية)

- قضايا سورية بالغة التعقيد: (الكتاب الأول): محاسبة سوريا.
- كيف تواجه النرويج تفاقم المشكلة الإسلامية علي أراضيها.
- الصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر الفولكلاند.

- الكتاب الأول: بداية الأزمة باللغة الإنجليزية.

- موسوعة: رجال لهم تاريخ في المنطقة العربية وإسرائيل.
- موسوعة الجيب لمخرجي السينما المصرية:
  - حـــــرف (أ).
  - حــــرف (ب الي ج).
  - حــــرف (ح).
- المحاكمة :
  - تــأريخ المســرح المصــري عبــر عصــره الحديث(مسرح تسجيلي)
- سيطرة ومال ودماء : قصة وسيناريو وحوار.
- بطل المدينة : قصة وسيناريو وحوار.
- مسرح الطفل : لا للشر.. نعم للحب.
- القتلة ومصيف جمصة الهادئ (رواية).
- القاموس الإسلامي : (أ).
- قصة أصحاب الفيل.
- قصة أصحاب الأخدود.